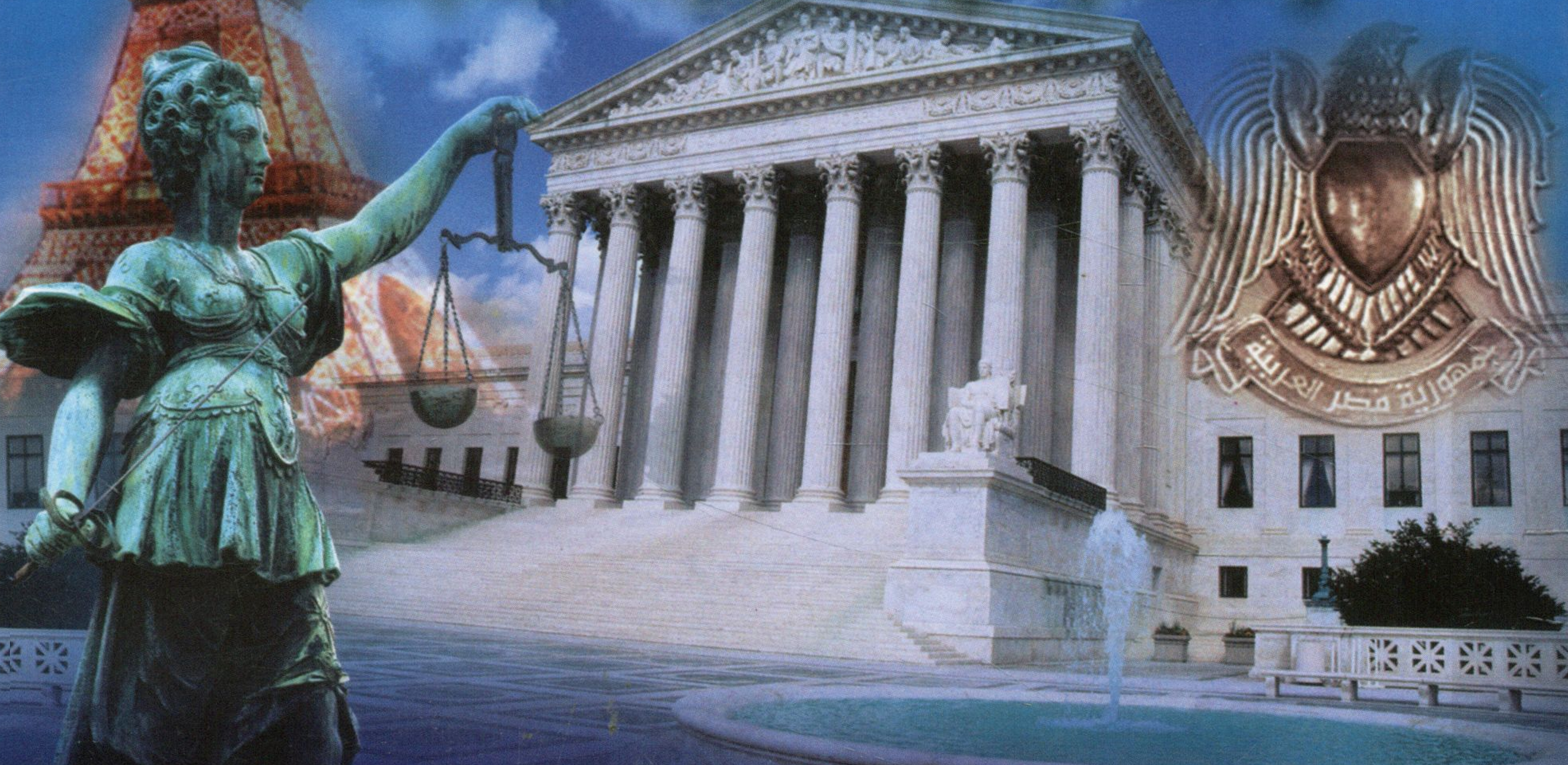


الترجمة الفرنسية للدستور المصرى والنصوص العربية المقابلة لها



الترجمة الفرنسية الكاملة لمواد الدستور المصري الدائم الصادر سنة ١٩٧١ والمعدل بإستفتاء مارس ٢٠٠٧ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر فى ٢٠٠٧/٣/٣١ والنصوص العربية المقابلة لها :

أولا : الترجمة الفرنسية الكاملة لنصوص مواد الدستور المصري الدائم الصادر سنة ١٩٧١ والمعدل بالاستفتاء المنشور فى مارس ٢٠٠٧ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر فى ٢٠٠٧/٣/٣١ والنصوص العربية المقابلة لها.

ثانيا : النصوص الدستورية الملغاة والمعدلة وترجمتها إلى اللغة الفرنسية.

القاضى المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الإستئناف

دكتوراه فى القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

www.drmourad.net   E-mail :m@drmourad.net

E-mail: mourad_dr@hotmail.com   E-mail :comourad@yahoo.com

مدونة المؤلف على الإنترنت www.drmourad.net/blog

الطبعة الأولى

الترجمة الفرنسية للدستور المصرى والنصوص العربية المقابلة له

La traduction française de la constitution Egyptienne et les textes Arabes équivalents

الترجمة الفرنسية للدستور المصرى والنصوص العربية المقابلة لها

الترجمة الفرنسية الكاملة لمواد الدستور المصري الدائم الصادر سنة ١٩٧١ والمعدل باستفتاء مارس ٢٠٠٧ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر في ٢٠٠٧/٣/٣١ والنصوص العربية المقابلة لها :

أولاً : الترجمة الفرنسية الكاملة لنصوص مواد الدستور المصري الدائم الصادر سنة ١٩٧١ والمعدل بالاستفتاء المنشور في مارس ٢٠٠٧ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر في ٢٠٠٧/٣/٣١ والنصوص العربية المقابلة لها .

ثانياً : النصوص الدستورية الملغاة والمعدلة وترجمتها إلى اللغة الفرنسية.

القاضي المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net

E-mail:comourad@yahoo.com + mourad_dr@hotmail.com

مدونة المؤلف على الإنترنت www.drmourad.net/blog

بسم الله الرحمن الرحيم

تحذيـــــر وتنبيـــــه

قام بعض أدعياء البحث القانوني ومحترفي الاعتداء على المؤلفات العلمية بنقل أجزاء من مؤلفاتنا ونسبوها إلى أنفسهم . وذلك بالمخالفة للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٦٦ لسنة ٢٠٠٣ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٧ لسنة ٢٠٠٥ والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق المؤلف ومثال ذلك كتابنا (شرح تشريعات الغش ، شرح تشريعات المخدرات ، المعجم القانوني رباعي اللغة ، شرح الشيك من الناحيتين الجنائية والتجارية ، ملكية الشقق واتحاد الملاك ، وجرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وضريبة المبيعات وشرح قانون المرور وشرح تشريعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والأجانب وشرح تشريعات الشهر العقاري وغيرها من مؤلفاتنا) وقد تم اتخاذ الإجراءات الجنائية والمدنية ضدهم كما تم إبلاغ الهيئات والنقابات التي ينتمون إليها بالجرائم التي ارتكبوها ،،،،،

وعلى من يرغب الرجوع إلى مؤلفاتنا أن يقوم بوضع الفقرة التي رجع إليها بين قوسين وأن يشير صراحة إلى إسم المؤلف وإسم المرجع ولا يزيد الاقتباس عن سطرين على الأكثر .

ونحن نحذر من إتيان مثل هذه الجرائم من غيرهم على أبحاثنا مستقبلاً مع حفظ كافة الحقوق القانونية .

القاضي المستشار الدكتــور

عبد الفتـــاح مـــراد

رئيس محكمة الاستئناف

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأسـتاذ المحاضـــر بالجامعـــات

E-mail:m@drmourad.net

www.drmourad.net



قــرآن كــريــم

قال الله تعالى: ﴿ قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ ﴾[1]

وقال الله تعالى: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾[2] .

وقال الله تعالى: ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾[3] .

وقال الله تعالى: ﴿ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾[4] .

كما يقول الله تعالى:

﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِن بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[5] .

---

[1] سورة سبأ الآية (٢٦) واسم الفتّاح: بتشديد التاء من أسماء الله الحسنى.

فالفتاح: هو الحاكم المحسن الجواد، وفتحه تعالى قسمان:

١- أحدهما: فتحه بحكمه الدينى وحكمه الجزائى.

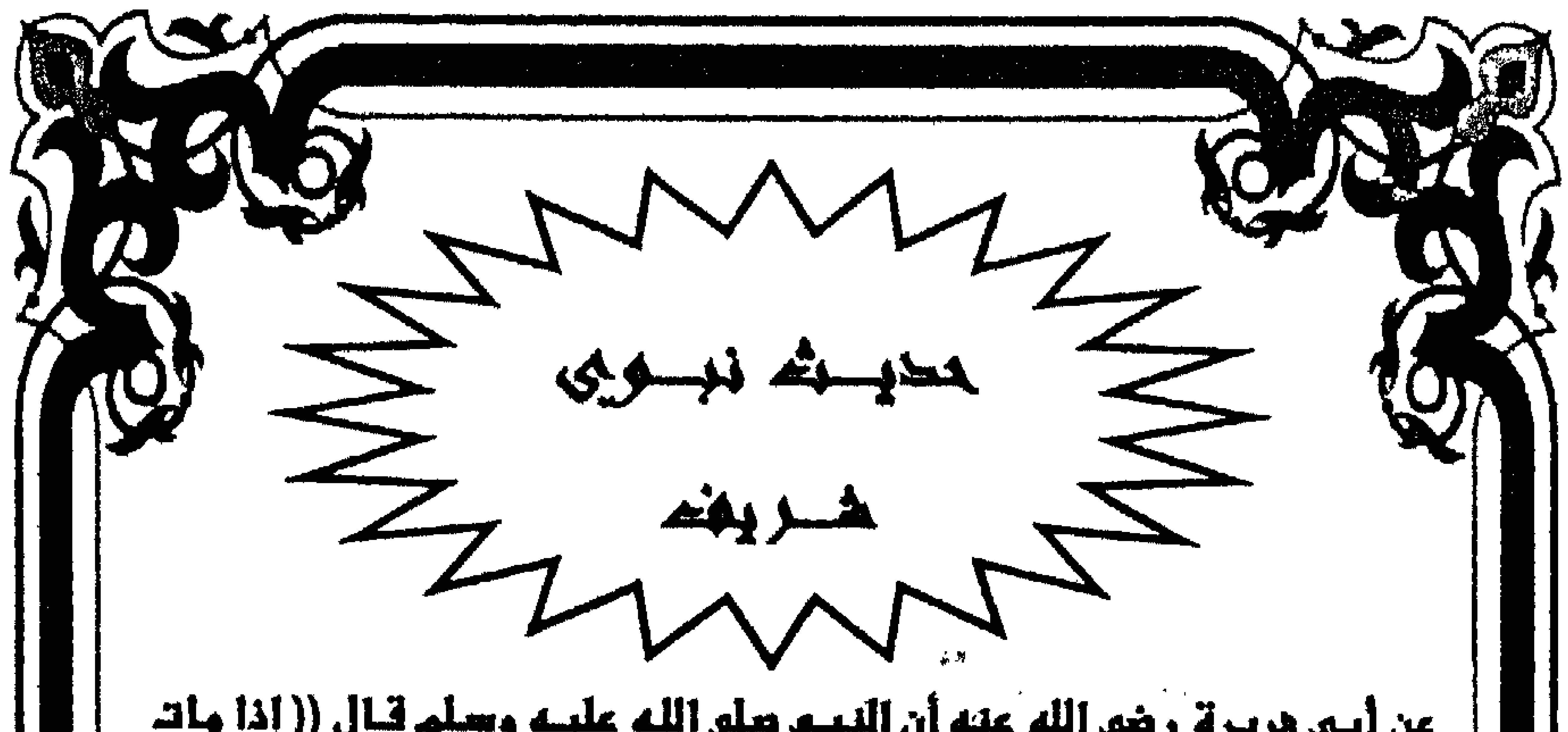
٢- والثانى: الفتاح بحكمه القدرى. ففتحه بحكمه الدينى هو شرعه على السنة رسله جميع ما يحتاجه المكلفون، ويستقيمون به على الصراط المستقيم. وأما فتحه بجزائه فهو فتحه بين أنبيائه ومخالفيهم وبين أوليائه وأعدائه بإكرام الأنبياء وأتباعهم ونجاتهم، وبإهانة أعدائهم وعقوباتهم. وكذلك فتحه يوم القيامة وحكمه بين الخلائق حين يوفى كل عامل ما عمله. وأما فتحه القدرى فهو ما يقدره على عباده من خير وشر ونفع وضر وعطاء ومنع.

[2] سورة الفتح الآية (١)، والمقصود هنا علماً إلهياً، ونصراً مؤزراً.

[3] سورة المائدة الآية (٥٢).

[4] سورة الأنعام الآية (٤٤) أى نصراً وعلماً ورزقاً وهدى.

[5] سورة فاطر الآية (٢)، فالرب تعالى هو الفتاح العليم الذى يفتح لعباده الطائعين خزائن جوده وكرمه، ويفتح على أعدائه ضد ذلك، وذلك بفضله وعدله.



عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ((إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به [1] ، أو ولد صالح يدعو له)) . رواه مسلم.

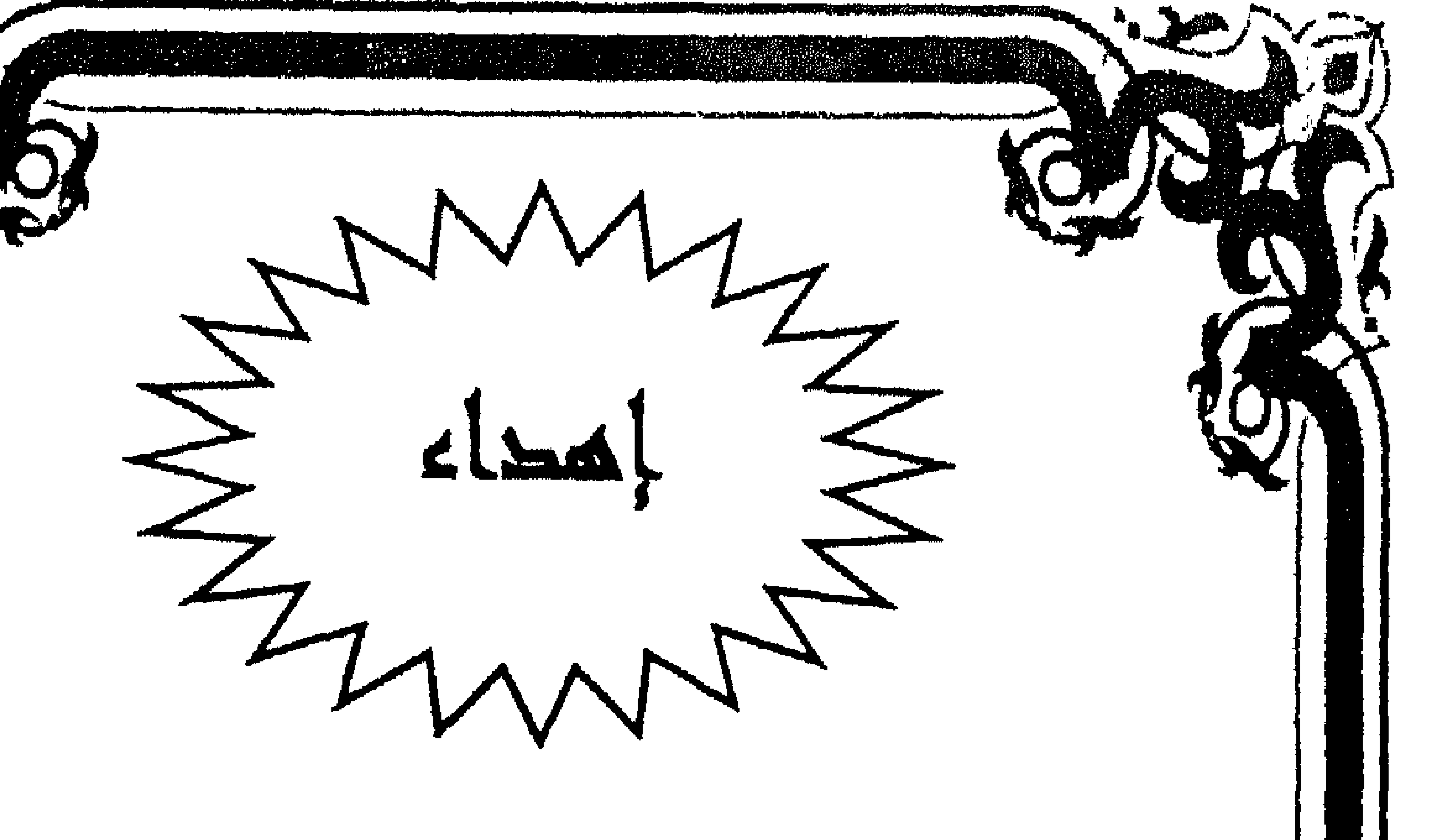
وفي رواية أخرى عند ابن ماجه : عن أبي قتادة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((خير ما يُخلّفُ الرجل من بعده ثلاث : ولد صالح يدعو له ، وصدقة تجري يبلغه أجرها ، وعلم يُعمل به من بعده)) .

وفي رواية أخرى لابن ماجه والبيهقي : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علماً علّمه ونشره ، وولداً صالحاً تركه ، أو مصحفاً ورثه ، أو مسجداً بناه ، أو بيتاً لابن السبيل بناه ، أو نهراً أجراه ، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته ، تلحقه من بعد موته)) .

---

[1] ونحن نرى أنه يراد بالعلم الذي ينتفع به الإنسان بعد موته العلم الذي تركه ليعمل به وينتفع به سواء علمه لأحد أو تركه في كتاب يتعلم الناس من خلاله بعد موته ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : (إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علماً علمه ونشره ..) .
وروى ابن ماجه عن معاذ بن أنس عن أبيه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من علم علماً فله أجر من عمل به ، لا ينقص من أجر العامل شيء) .
وروى البزار عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (معلم الخير يستغفر له كل شيء ، حتى الحيتان في البحر) .
روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من اتبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً).





إلـــي العلمـــاء

الـذيـن يساهمون في نشر الثقافة

القانونيـة العالميـة بيـن الشعــوب

ويساعدون في القضاء على حاجز اللغة .

القاضـي الدكتور/

عبد الفتــاح مــراد

رئيس محكمة الاستئناف

كتب أخرى ظهرت من هذه السلسلة [١]

أولاً : البرامج :

مسلسل	اسم البرنامج
١	- برنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدنية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ وحتى الأن وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية .
٢	- برنامج CD موسوعة مراد لصيغ الدعاوى والأوراق القضائية والكمبيوتر والإنترنت .
٣	- برنامج CD موسوعة مراد لصيغ العقود المدنية والتجارية والشركات والكمبيوتر والإنترنت .
٤	- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات البرمجة والمبرمجين.
٥	- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات الملكية الفكرية .
٦	- برنامج CD موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية ويتضمن النصوص الكاملة للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية ويتضمن آليات إليكترونية متطورة للبحث داخل أحكام المحكمة الدستورية العليا وذلك منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٧٩ وحتى ٢٠٠٤ .
٧	- برنامج CD موسوعة مراد للتعريفة الجمركية المعدلة .
٨	- برنامج CD موسوعة مراد للضريبة العامة على المبيعات .
٩	- برنامج CD موسوعة مراد لشرح قوانين الضرائب على الدخل .
١٠	- برنامج CD موسوعة مراد لإدارة مكتب المحامى .
١١	- برنامج CD موسوعة مراد لشرح التشريعات البحرية .

---

[١] تطلب هذه المؤلفات من المؤلف على العنوان التالي :
الإسكندرية – المنشية – ٤٨ شارع القائد جوهر – شقة رقم ٣١ تليفاكس: ٠٠٢٠٣/٤٨٤٤٤٤٠
www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net
E-mail:comourad@yahoo.com + http://mourad_dr.tripod.com
كما يمكن ارسال المؤلفات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب وبخصم خاص .
كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

Another Books Published Of These Series[٢]

Firstly: The Programs :

Serial	Program Name
1	- CD Program Mourad's Criminal and Civil Encyclopedia of the Legal Rules set by the Egyptian Cassation Court since the establishment of The ECC in 1931 until now and the methods of judgment contestation in the Arab laws.
2	- CD Program Mourad's Encyclopedia of Suits Formulae, Judicial Instruments, Computers and the Internet.
3	- CD Program Mourad's Encyclopedia of the formulae of the Civil, Commercial, Company, Computer and Internet Contracts.
4	- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Terms of programming and programmers .
5	- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Intellectual Property.
6	- - CD Program Encyclopedia of the Terms of Globalization and Regionalization. Detailed explanation, in Arabic, of all the English terms related to Globalization and Regionalization, in addition to the relevant terms and States of Globalization and States of Regionalization, as well as the World Characters of Globalization and Regionalization.
7	- CD Program Mourad's Encyclopedia of the new Customs tariff.
8	CD Program Mourad's Encyclopedia of the Update Sales Tax.
9	- CD Program Mourad's Encyclopedia of the explanation of the income tax laws.
10	- CD Program Mourad's Encyclopedia for Advocate's Office Management.
11	- CD Program Mourad's Encyclopedia of the maritime statutes.

---

(1) All these versions are being requested from author On the following address:
48, El Qaed Gouhar St., El Manshia, Alexandria - **Tel/Fax:**00203-4844440
www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net + E-mail:comourad@yahoo.com
E-mail:mourad_dr@hotmail.com + http://mourad_dr.tripod.com
See Our blog :
www.drmourad.net/blog
We can send all the needed requests from these versions to everywhere by mail with a special discount.
These versions could be got also from the esteemed libraries here in Egypt and allover the Pan-Arab world.

ثانياً : الموسوعات والكتب :

مسلسل	اسم الكتاب
١	– الترجمة الفرنسية للدستور المصري والنصوص العربية المقابلة لها .
٢	– الترجمة الإنجليزية للدستور المصري والصيغ الدستورية والنصوص العربية المقابلة لها .
٣	– موسوعة الانتخابات – دراسة مقارنة .
٤	– شرح قوانين الانتخابات الرئاسية .
٥	– شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى .
٦	– الترجمة الإنجليزية لقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لهما .
٧	– الترجمة الإنجليزية لقوانين الشركات ولوائحها التنفيذية وعقودها والنصوص العربية المقابلة لها .
٨	– موسوعة الشركات – ٣ أجزاء .
٩	– موسوعة شرح التشريعات البحرية (الطبعة الثانية) .
١٠	– موسوعة شرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية – أربعة أجزاء .
١١	– موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية .
١٢	– شرح قوانين الجمارك والاستيراد والتصدير والإعفاءات الجمركية .
١٣	– موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية " إنجليزي – فرنسي – عربي ".
١٤	– موسوعة شرح ضريبة مبيعات .
١٥	– شرح اتفاقيات منع التهرب والازدواج ضريبى بين مصر والدول العربية والأجنبية .
١٦	– شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .
١٧	– شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية (الطبعة الثانية).
١٨	– شرح الاتفاقيات العربية الكبرى .
١٩	– شرح الاتفاقيات الدولية الكبرى .

Second: Encyclopedia And Books :

Serial	Book Name
1	- La traduction française de la constitution Egyptienne et les textes Arabes equivalents.
2	- The English translation for The Egyptian constitution, its Formulas and its Arabic texts thereof.
3	- Encyclopedia Of The Elections .
4	- "Explanation Of The Laws Of Presidential Elections "A Comparative Study
5	Explanation on the Laws of the Egyptian Parliament "Magles El Shaab"; the Egyptian Consultative Council "Magles El Shoura" and the Political Parties .
6	- The English translation of capital market law, the executive regulations thereof and the equivalent Arabic texts thereto .
7	- the english translation of companies laws, the executive regulations, contractes thereof and the equivalent arabic texts thereto.
8	- Encyclopedia Of Companies – Three Parts .
9	- Encyclopedia of the maritime statutes.
10	Encyclopedia of the Explanation of the Laws on Tax, Accountancy and Statutory Audit. Four Deluxe Bound Volumes.
11	- Explanation of Customs, Importing, Exporting and Duty Free laws.
12	- Laws and Decrees of Customs and the Amended Customs Tariff.
13	- Encyclopedia of the Terms of GATT and WTO "English - French – Arabic".
14	- Encyclopedia of Sales Tax.
15	- Explanation of the Agreements of Preventing Tax Evasion and Double Taxation between Egypt and Arab and Foreign Countries.
16	- Explanation and Interpretation of the Arabic Texts of the agreements of the GATT and WTO.
17	- Interpretation and Explanation of the English Texts of the Agreements of the GATT and WTO.
18	- Explanation of the Great Arab Agreements.
19	- Explanation of the Great International Agreements.

مقدمـة

أولاً : أهمية موضوع البحث من الناحيتين النظرية والعملية:
يكتسب موضوع هذا البحث أهمية خاصة في أنه يتناول عرض تفصيلي لنصوص مواد الدستور المصري الدائم الصادر سنة ١٩٧١ المعدل بالاستفتاء الذي جرى في ٢٠٠٧/٣/٢٦ وترجمتها باللغة الفرنسية .

ثانياً : التطور التاريخي والتشريعي للنظام الدستوري المصرى :
مرت الدساتير المصرية بتطورات متعددة حتى صدور الدستور سنة ١٩٧١ فلقد صدر قانون السياستنامة في عهد محمد على سنة ١٨٣٧ ثم تلاه بعد ذلك إصدار فرمان الخط الشريف (خط كلخانة) سنة ١٨٣٩ بشأن تقرير ضمانات لحقوق الأفراد وحرياتهم وذلك كقيد على سلطة محمد على وفى عهد عباس الأول وسعيد استمر الحكم فردياً مطلقاً وفي عهد إسماعيل ظهر مجلس شورى النواب فى ١٨٦٦/١٠/٢٢ حيث صدرت لائحة تأسيس مجلس شورى النواب وانتخاب أعضائه كما ظهر لأول مرة نظام مجلس الوزراء الذى سميّ آنذاك مجلس النظار وقام نوبار باشا بتأليف أول وزارة فى مصر وفي عهد توفيق صدر أول دستور حقيقى (اللائحة الأساسية) فى سنة ١٨٨٢ وما لبث أن ألغى فى عهد الاحتلال البريطانى الذى بدأ فى ١٨٨٢/٩/١٥ ليحل محله القانون النظامى سنة ١٨٨٣ الذى أنشأ أربع مجالس منها مجلس شورى القوانين وفى عهد عباس الثانى صدر القانون النظامى الذى أنشأ الجمعية التشريعية ثم خلف من بعده السلطان حسين كامل والملك فؤاد الذي فى عهده صدر دستور سنة ١٩٢٣ والذى ما لبث أن ألغى بصدور دستور سنة ١٩٣٠ ولم يلبث هذا الدستور إلا قليلا ثم أعيد دستور سنة ١٩٢٣ إلى الوجود وفى عهد الملك فاروق قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وفى عهدها صدرت عدة دساتير مؤقتة انتهت بصدور الدستور الدائم لدولة الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٧١ [1].

ثالثـاً : خطـة البحـث :
سوف نعرض لموضوع هـذا المؤلف في الكتب التالية :
الكـتاب الأول : الأصـول التشريعية للدستور المصري طبقـاً لأحـدث التعـديلات وترجمتها باللغة الإنجليزية .
- إصدارتعديل دستور جمهورية مصر العربية ٢٠٠٥ .
- إصدار تعديل دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠٠٧ .
- وثيقة إعلان الدستور.

البـاب الأول : الدولة.
البـاب الثاني : المقومات الأساسية للمجتـمع.
الفصـــل الأول : المقومات الاجتماعية والخلقية.

---
(١) أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " شرح قوانين مجلسى الشـعب والشـورى والأحزاب السياسية" ص ٦٥ وما بعدها.

Préface

Premièrement: l'importance théorique et pratique de cette recherche:

Le sujet de cette recherche gagne une importance spéciale a cause de
L'exposition détaillée des textes des articles de la constitution égyptienne permanente promulgué en 1971 et amendé d'après le referendum de 26 Mars 2007, sa traduction en Français.

Deuxièmement:le développement historique et législatif de système de la constitution égyptienne :

Les constitutions égyptiennes ont vu des plusieurs développements jusque à la promulgation de la constitution de 1971.
En 1837 et pendant le règne de Mohamed Ali la loi de siasitinam promulgué, après ça en 1839 le décret de honorable ligne (Khat Kol Khana) a été promulgué concernant la récognition de droits et libertés de les individus qui a été considéré comme une restriction sur la de l'autorité de Mohamed Ali.
Au règne de Abbass I et de Said l'autorité était autocratie absolue mais au règne de Ismail en 22/10/1866 le conseil de Shoura des députés a paru où le règlement de la formation du conseil de Shoura des députés a été promulgué et ses membres ont été élus,et pour la première fois le Conseil des Ministres a paru qui a été nommé pendant cette période le Conseil des superviseurs.
le premier ministère en Egypte a été constitué par Noubar Pasha et au règne de Tawfik en 1882 la première vrais constitution (le règlement principale) a été promulgué et après une courte période cette constitution a été annulé pendant la période de l'occupation Anglaise qui a commencé en 15/9/1882, et substitué par la loi régulière en 1883 qui a constitué quatre conseils où le conseil de Shoura des lois était un conseil de ces conseils, au règne de Abbas 2 la loi régulière qui a constitué l'assemblée législative a été promulgué, en ce temps-la Abbas 2 succédé par Sultan Hussien Kamel et le roi Fouad où la constitution de 1923 promulgué pendant son règne et annulé par la promulgation de constitution de 1930 où la dernière n' a pas continué longtemps où la constitution de 1923 a replacé cette constitution.
Au règne du roi Farouk la révolution de juillet 1952 a eu lieu en ce temps -la plusieurs constitutions temporaires ont été promulgué et terminé par la promulgation de la permanente constitution de la république arabe unifié en 1971.

Troisièmement: le plan de la recherche :

On exposera le thème do notre œuvre dans les livres suivants :[1]

Premier livre Les principes législatifs de la Constitution permanente de la République arabe d'Egypte promulgué en 1971 Promulgation de la constitution de la République arabe d'Egypte .

Promulgation L'amendement de la constitution de la république arabe d'Egypte 2005.
Promulgation of the Amendment Of the Constitution of the Arab Republic Of Egypt 2007.
Document de la proclamation de la Constitution
TITRE I: L'Etat .
TITRE II: Les Elements De Base De La Societe.
CHAPITRE I : les bases sociales et morales.

---

[1] Refer to Dr. Abd El Fattah Mourad " Explanation of the peoples' Assembly &Advisory Council And Political Parts Laws" P.65 &F.

ونحن نأمل أن يوافينا القراء الكرام بالبريد أو الفاكس أو البريد الإلكتروني بما يرونه من نقد أو اقتراحات حول موضوعات مؤلفاتنا حتى تأتى الطبعات التالية أوفى بالغرض وأنفع للقارئ[١].

كما نأمل أن يوافينا القراء العرب الكرام بالتشريعات الجديدة أو التى تم تعديلها من تشـريعات بلادهم الواردة فى هذا البحث نظراً لندرة المصادر – فى مصر – بشأن تشريعات بعض الـدول العربية وسوف نقوم بتحمل أى نفقات مادية تترتب على إرسال هـذه التشـريعات بالبريـد أو الفاكس فضلاً عن قيامنا بإهدائهم بعض الأبحاث القانونية التى يطلبونها من مؤلفاتنا وفقكم الله لخدمة العلم الذى ينتفع به إنه على كل شئ قدير .

القاضي المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف العالي بالأسكندريـة

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net

E-mail:comourad@yahoo.com + http://mourad_dr.tripod.com

www.drmourad.net/blog

---

[١] وذلك علي عنواننا الكائن بجمهورية مصر العربية ، الإسكندرية – المنشية – ٤٠٨ ش القائـد جـوهر – شقة رقم ٣١ – تليفاكس : ٠٠٢٠٣/٤٨٤٤٤٤٠ .
يمكن إرسال هذه التشريعات إلينا بالبريد الإلكتروني التالى وهو :

www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net
E-mail:comourad@yahoo.com – http://mourad_dr.tripod.com

On espère aussi que les lecteurs arabes nous fourniront de leurs nouvelles modifications de leurs législations dans leurs pays à cause de la rareté des références et des ressources "en Égypte". Veuillez noter qu'on se charge de tous les payements concernant l'expédition de ces nouvelles législations par la poste ordinaire ou par Fax. On peut accorder des recherches juridiques gratuitement pour les intéressés qui demandent nos œuvres, à la bénédiction d'Allah [1].

Conseiller Docteur
ABDEL FATTAH MOURAD
CHEF JUSTICE DE LA COUR D'APPEL
D'ALEXANDRIE; ÉGYPTE
DOCTORAT EN DROIT GÉNÉRAL ET COMPARÉ
AVEC LA MENTION TRÈS HONORABLE
UN PROFESSEUR AUX UNIVERSITÉS
www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net
E-mail:comourad@yahoo.com + mourad_dr@hotmail.com
www.drmourad.net/blog

---

(1) vous pouvez nous envoyer les législations par notre émail comme suivant:
E-mail:mourad_dr@hotmail.com+E-mail:info@albahaa.com
http:www.albahaa.com + E-mail:albahaa_bpc@hotmail.com
http://albahaa.tripod.com.

الكتاب الأولى

الأصول التشريعية لدستور جمهورية مصر العربية

الدائم الصادر سنة ١٩٧١

إصــــدار

دستور جمهورية مصر العربية

رئيس الدولة

بعد الإطلاع على نتائج الاستفتاء على دستور جمهورية مصر العربية الذى أجرى فى اليوم الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٧١ وعلى إجماع كلمة الشعب على الموافقة على هذا الدستور[١]؛

وبعد الإطلاع على المادة ١٩٣ من دستور جمهورية مصر العربية؛

يصدر دستور جمهورية مصر العربية بالنص المرفق.

القاهرة فى ٢١ رجب ١٣٩١ هـ

١١ سبتمبر ١٩٧١ م .

أنور السادات

---

(١) أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الإنتخابات وهي تتضمن شرح قوانين انتخاب رئيس الجمهورية وقوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية والإدارة المحلية والنقابات وغيرها " ص ٧٨ وما بعدها.

Première livre
Les principes législatifs de la Constitution permanente de la République arabe d'Egypte promulgué en 1971 Promulgation de la constitution de la République arabe d'Egypte

Le président de l' etat :

Après prendre connaissance de résultats du référendum effectué sur la révision de la Constitution en 11 septembre 1971 et l'approuve unanime du peuple sur la promulgation de la constitution de la République arabe d'Egypte

Et après prendre connaissance de l'article 193 de la constitution(1)

La constitution est promulguée comme ça dans le texte attaché

Le Caire

Ragab 21-1391 H ------ 11- septembre 1971

Anouar El Sadate

Voir Dr. Abd El Fattah Mouead " Encyclopédie des élections qui comprend l' explication des lois concernant les élections du président de la république , l'assemblé du peuple et l'assemblé consultative, les parties politique , la pratique des droits politique , l'administration locale, les syndicats et d'autre. " p .78 & les suivantes

إصــــدار
تعديل دستور جمهورية مصر العربية[١]

رئيس الدولة

بعد الإطلاع على نتائج الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية، الذى أجرى فى ٢٢من مايو سنة ١٩٨٠ وعلى إجماع كلمــة الشعب على الموافقة على تعديل الدستور وعلــى المــادة ١٨٩ مــن الدستور[٢]؛

يصدر التعديل دستور جمهورية مصر العربية علي النحو الذي تمــت الموافقة عليه في الاستفتاء، ويعمل به اعتبارا من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء .

القاهرة فى ٧ من رجب ١٤٠٠ هــ

٢٢ من مايو ١٩٨٠ م

أنور السادات

---

[١] الجريدة الرسمية العدد – ٢١ تابع (أ) في ٢٦ مايو سنة ٢٠٠٥.

[٢] أنظر القاضي د . عبد الفتاح مراد " شرح قوانين الإنتخابات الرئاسـية ، دراســة مُقارنة " ص ١٧ وما بعدها .

Promulgation
L'amendement de la constitution de la République arabe d'Egypte [1]

Le président de l'état :

Après prendre connaissance de résultats du référendum effectué sur la révision de la Constitution de la République arabe d'Egypte en 22 mai 1980 et l'approuve unanime du peuple sur la révision de la constitution de la République arabe d'Egypte

Et après prendre connaissance de l'article 193 de la constitution[2]

L'amendement de la constitution de la République arabe d'Egypte est promulguée d'après l'approuve qui a paru au référendum

Ce amendement sera valide la datte du résultat du référendum est annoncé

Le Caire 7 Ragab 1400H---- Mai 22-1980

Anwar EL Sadat

([1]) le journal official parution 21 suite (a) en 26/5/2005

([2])Voir **Dr. Abd El Fattah Mouead " Explication des lois des élections présidentielles, une étude comparative"** p. 63 & les pages suivantes.

إصـــدار
تعديل دستور جمهورية مصر العربية ٢٠٠٥

رئيس الدولة

بعد الاطلاع على نتائج الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور وإضافة مادة برقم ١٩٢ مكرراً إلى الدستور والذي أجرى يوم ٢٥ من مايو سنة ٢٠٠٥[١] ،

وعلى المادة ١٨٩ من الدستور ،

يصدر تعديل نص المادة ٧٦ من الدستور وإضافة مادة برقم ١٩٢ مكرراً إلى الدستور على النحو الذي تمت الموافقة عليه في الاستفتاء ، ويعتبر نافذاً من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ربيع الآخر سنة ١٤٢٣ هـ

الموافق ٢٦ مايو سنة ٢٠٠٥ م

حسني مبارك

---

[١] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد "قوانين انتخاب رئيس الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية" ص ٢٥ وما بعدها.

Promulgation

L'amendement de la constitution de

la république arabe d'Egypte 2005

Le président de l'état :

Après prendre connaissance des résultats du référendum de 25 Mai 2005[1] concernant l'amendement d'article 76 de la constitution Egyptienne et ajouter l'article numéro 192 bis et après prendre connaissance de l'article 189 de la constitution égyptienne

L'amendement d'article 176 est promulgué et l'article 192 bis est ajouté au constitution selon l'approuve qui a paru au référendum

Ce amendement sera valide la datte du résultat du référendum est annoncé

Promulgué dans la présidence de la république en **18** Rabie Akhar 1423 ----- Mai, 26, 2005

Hosney Moubarak

---

[1] Voir **Dr. Abd El Fattah Mouead " Encyclopédie des élections qui comprend l'explication des lois concernant les élections du président de la république, l'assemblé du peuple et l'assemblé consultative, les parties politique et la pratique des droits politique. "** p .25 & les pages suivantes

إصـــدار

تعديل دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠٠٧[١]

رئيس الدولة

بعد الاطلاع على نتائج الاستفتاء على تعديل المواد ١ و٤ و٥ – إضافة فقرة ثالثة ، و١٢– الفقرة الأولى و٢٤ و٣٠ و٣٣ و٣٧ و٥٦– الفقرة الثانية ، و٥٩ و٦٢ و٧٣ و٧٤ و٧٦ – الفقرتين الثالثة والرابعة ، و٧٨ – إضافة فقرة ثانية ، و٨٢ و٨٤ – الفقرة الأولى ، و٨٥ – الفقرة الثانية ، و٨٨ و٩٤ و١١٥ و١١٨ – الفقرة الأولى ، و١٢٧ و١٣٣ و١٣٦ – الفقرتين الأولى والثانية ، و١٣٨ – إضافة فقرة ثانية ، و١٤١ و١٦١ – إضافة فقرة ثانية ، و١٧٣ وعنوان الفصل السادس والمواد ١٧٩ ، و١٨٠ – الفقرة الأولى و١٩٤ و١٩٥ و٢٠٥ من الدستور ، والذي جرى يوم ٢٦ من مارس سنة ٢٠٠٧ ؛

وعلى المادة (١٨٩) من الدستور[٢] ،

يصدر تعديل المواد السابقة من الدستور على النحو الذي تمت الموافقة عليه في الاستفتاء ، ويعتبر نافذاً من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ربيع الأول سنة ١٤٢٨ هـ.

(الموافق ٢٩ مارس سنة ٢٠٠٧ م).

حسني مبارك

---

[١] الجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر في ٣١ /٣/٢٠٠٧ .

[٢] انظر القاضي د . عبد الفتاح مراد " شرح قوانين الإنتخابات الرئاسية ، دراسة مقارنة " ص ٦٣ وما بعدها .

Promulgation
L'Amendement de la constitution de la république arabe d'Egypte 2007 [1]

Le président de l'état :

Après prendre connaissance des résultats du référendum de mars 26 /2007 concernant l'amendement des articles suivant de la constitution 1, 4,5- ajouter un troisième paragraphe, 12- premier paragraphe, 24, 30, 33, 37, 56- le deuxième paragraphe ,59,62,73,74,76-le troisième et le quatrième paragraphes, 78- ajouter un deuxième paragraphe,82 ,84-le première paragraphe,85- le deuxième paragraphe,88, 94, 115, 118-le première paragraphe, 127, 133, 136- le première et le deuxième paragraphe, 138- ajouter un deuxième paragraphe, 141, 161- ajouter un deuxième paragraphe, 173 ,le titre de la sixième chapitre et les articles 179, 180-le première paragraphe, 194, 195 et 205 . et après prendre connaissance de l'article 189 de la constitution, l'amendement de la constitution est Promulgué selon l'approuve qui a paru pendant le referendum .

Ce amendement sera valide le jour où le résultat du référendum annoncé[2]

Promulgué dans la présidence de la république en 10 Rabei Awal...

1428H – 29 Mars 2007

Hosney Moubarak

---

(1) Le journal official parution 13 bis en 31/3/2007.

(2) Voir Dr. **Abd El Fattah Mourad " Explication des lois des élections présidentielles, une étude comparative"** p. 63 & les pages suivantes.

وثيقة إعلان الدستور

نحن جماهير مصر العامل على هذه الأرض المجيدة منذ فجر التاريخ والحضارة . نحن جماهير هذا الشعب في قرى مصر وحقولها ومدنها ومصانعها ومواطن العمل والعلم فيها ، وفي كل موقع يشارك في صنع الحياة على ترابها أو يشارك في شرف الدفاع عن هذا التراب [١].

نحن جماهير هذا الشعب المؤمن بتراثه الروحى الخالد والمطمئن إلى إيمانه العميق ، والمعتز بشرف الإنسان والإنسانية .

نحن جماهير هذا الشعب الذى يحمل إلى جانب أمانة التاريخ مسئولية أهداف عظيمة للحاضر والمستقبل، بذورها النضال الطويل والشاق، الذى ارتفعت مع المسيرة العظمى للأمة العربية رايات الحرية والاشتراكية والوحدة .

نحن جماهير شعب مصر : بسم الله وبعون الله نلتزم إلى غير ما حد ، وبدون قيد أو شرط أن نبذل كل الجهود لنحقق :

أولاً: السلام لعالمنا :عن تصميم بأن السلام لا يقوم إلا على العدل وبأن التقدم السياسى والاجتماعى لكل الشعوب لا [illegible] أن يجرى أو يتم إلا بحرية هذه الشعوب وبإرادتها المستقلة، وبأن أى حضارة لا يمكن أن تستحق اسماً إلا مبراة من نظام الاستغلال مهما كانت صوره وألوانه.

ثانياً: الوحدة :أمل أمتنا العربية بأن الوحدة العربية نداء تاريخ ودعوة مستقبل وضرورة مصير وأنها لا يمكن أن تتحقق إلا فى حماية أمة عربية قادرة على دفع وردع أى تهديد مهما كان مصدره ومهما كانت الدعوى التى تسانده .

---

[١] انظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " برنامج CD مراد لإدارة مكتب المحامى ".

Document de la proclamation de la Constitution

Nous, les masses laborieuses du peuple d'Egypte, cette terre dont la gloire remonte à l'aube de l'Histoire et de la Civilisation;

Nous, les masses de ce peuple, qui, dans les villages, les champs, les usines, les chantiers de travail et les instituts du savoir, ainsi que partout ailleurs, contribuons à forger la vie de notre pays et participons à l'honneur de défendre son sol[1];

Nous, les masses de ce peuple qui croyons profondément en notre patrimoine spirituel, qui sommes fortement attachées à notre Foi et qui tenons fièrement à l'honneur de l'Homme et du genre humain;

Nous, les masses de ce peuple, qui assumons la responsabilité de grands objectifs du présent et de l'avenir dont les racines s'étendent à la lutte ardue qui a hissé les étendards de la liberté, du socialisme et de l'unité sur la grande marche de la Nation arabe;

Nous, les masses de ce peuple d'Egypte, prenons devant Dieu et avec Son Appui, sans conditions ni réserves, l'engagement de déployer tous nos efforts pour assurer;

Premièrement: La paix dans le monde, avec la ferme conviction que la paix ne peut être basée que sur la justice, que le progrès politique et social ne peut être réalisé que dans la liberté et avec la volonté indépendante de tous les peuples, et que la civilisation ne saurait être digne de son nom que si elle est exempte de toute sorte d'exploitation quelle qu'en soit la forme.

Deuxièmement: L'union, espoir de notre Nation Arabe. Nous sommes convaincus que l'Union, qui est un impératif de l'histoire, voulue et imposée par le destin, ne saurait être réalisée que sous la protection d'une Nation Arabe, capable de repousser et de dissuader tout ce qui pourrait menacer son existence, quelle qu'en soit la source et sous quelque prétexte que ce soit.

---

(1) Voir Dr. **Abd El Fattah Mourad" chaînes des législations égyptiennes révisé et modifié"**p. 95 et les pages suivantes.

ثالثاً: التطوير المستمر للحياة في وطننا، عن إيمان بأن التحدى الحقيقى الذى تواجهه الأوطان هو تحقيق التقدم ، والتقدم لا يحدث تلقائياً أو بمجرد الوقوف عند إطلاق الشعارات ، وإنما القوة الدافعة لهذا التقدم فى إطلاق جميع الإمكانيات والملكات الخلاقة والمبدعة لشعبنا الذى سجل فى كل العصور إسهامه عن طريق العمل وحده فى أداء دوره الحضارى لنفسه والإنسانية[١].

ولقد خاض شعبنا تجربة تلو أخرى، وقدم أثناء واسترشد خلال ذلك بتجارب غنية، وطنية وقومية وعالمية، عبرت عن نفسها فى نهاية مطاف طويل بالوثائق الأساسية لثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ التى قادها القوى العاملة فى شعبنا المناضل، والذى استطاع بوعيه العميق وحسه المرهف، أن يحافظ على جوهرها الأصيل، وأن يصحح دوماً باستمرار مسارها وأن يحقق بها تكاملاً يصل إلى حد الوحدة الكلية بين العلم والإيمان وبين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية وبين الاستقلال الوطنى والانتماء القومى بين عالمية الكفاح الإنسانى من أجل الإنسان سياسة واقتصاداً وثقافة وفكراً والحرب ضد كل قوى ورواسب التخلف والسيطرة والاستغلال.

رابعاً: الحرية لإنسانية المصرى عن إدراك لحقيقة أن إنسانية الإنسان وعزته هى الشعار الذى هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذى قطعته البشرية نحو مثلها الأعلى.

إن كرامة الفرد انعكاس لكرامة الوطن، ذلك أن الفرد هو حجر الأساس فى بناء الوطن وبقيمة الفرد وبعمله وبكرامته تكون مكانة الوطن وقوته وهيبته[٢].

إن سيادة القانون ليست ضماناً مطلوباً لحرية الفرد فحسب، لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة فى نفس الوقت. إن صيغة تحالف قوى الشعب العاملة ليست سبيلاً للصراع الاجتماعى نحو التطور التاريخى،ولكنها فى هذا العصر الحديث ومناخه ووسائله صمام أمان يصون وحدة القوى العاملة فى الوطن، ويحقق إزالة المتناقضات فيما بينها فى التفاعل الديمقراطى.

نحن جماهير شعب مصر تصميماً ويقيناً وإيماناً بكل مسئولياتنا الوطنية والقومية والدولية وعرفاناً بحق الله ورسالاته وبحق الوطن والأمة وبحق المبدأ والمسئولية الإنسانية وباسم الله وبعون الله، نعلن فى هذا اليوم الحادى عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٧١ ، أننا نقبل ونمنح لأنفسنا هذا الدستور، مؤكدين عزمنا الأكيد على الدفاع عنه وعلى حمايته وعلى تأكيد احترامه.

---

[١] انظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " شرح قانون لجان التوفيق في المنازعات بين الدولة والأفراد – شرح تفصيلى لكل مادة على حدة والمشكلات العملية" ص ٤٥ وما بعدها .

[٢] انظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " الدساتير العربية والمستويات الدولية " دراسة مقارنة بين الدساتير العربية والدساتير الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية " ص ٦٣ وما بعدها.

Troisièmement: Le développement constant du progrès de la vie de notre Patrie, avec la certitude que la réalisation de ce progrès est le véritable défi que nos pays affrontent et que le progrès ne peut être réalisé spontanément ou simplement par la répétition de slogans. La réalisation du progrès requiert en effet la mobilisation et l'exploitation de toutes les potentialités et du génie créateur de notre peuple qui, tout au long de l'histoire, a joué un rôle prépondérant dans la promotion de sa propre civilisation et celle de l'humanité[1].

Les expériences entreprises par notre peuple dans tous les domaines, tant intérieur que national et international, sont illustrées par les principaux documents adoptés par la Révolution du 23 Juillet, conduite par l'alliance des forces laborieuses du peuple.

C'est grâce à sa parfaite prise de conscience et à son sens aigu des réalités que notre peuple a pu conserver intacts les principes de la Révolution et en diriger constamment la marche, réussissant ainsi à établir une harmonie parfaite, voire une identité totale, entre la liberté politique et la liberté sociale, aussi bien qu'entre l'appartenance à une Patrie et l'appartenance à la Nation Arabe, et entre l'universalité de la lutte de l'homme pour sa libération politique, économique et intellectuelle et le combat qu'il mène contre les forces et les séquelles du sous-développement, de la domination et de l'exploitation.

Quatrièmement: La liberté de l'Homme Egyptien, en partant de cette vérité que la dignité de l'homme et de l'humanité dans sa grande évolution vers la réalisation de son idéal suprême.

La dignité de l'homme est le reflet naturel de celle de la patrie, l'homme étant la pierre angulaire sur laquelle s'édifie la patrie. C'est par sa valeur, son travail et sa dignité que l'homme édifie le prestige et la puissance de la patrie[2].

La souveraineté de la loi n'est pas uniquement la garantie qui assure la liberté de l'individu, elle est aussi le seul fondement de la légitimité du pouvoir. L'alliance des forces laborieuses du peuple ne constitue pas un moyen de lutte sociale dans le processus de l'évolution historique; elle est à notre époque, compte tenu des conditions ambiantes et des moyens dont elle dispose, une sorte de soupape de sûreté qui sauvegarde l'union nationale et élimine, par l'interaction démocratique, les antagonismes qui opposent entre elles les couches sociales.

Nous, les masses du peuple d'Egypte, avec toute la détermination, la certitude et la foi qui nous animent, pleinement conscientes de nos responsabilités à l'égard de notre patrie, de notre nation et du monde entier, reconnaissant le droit de Dieu et de Ses Révélations, déclarons, en ce jour du 11 Septembre 1971, devant Dieu et par sa Grâce, accepter cette Constitution que nous nous sommes octroyée et ce, au nom des droits de la Patrie, de la Nation, ainsi qu'au nom des principes humains et de nos responsabilités à leur égard, et affirmons notre détermination à la défendre, à la protéger et à en assurer le respect.

---

[1] Voir **Dr Abd El Fattah Mourad"Explication des lois des comités de conciliation aux conflits entre les pays et les personnes – une explication détaillée pour chaque article. "** p. 45& les pages suivantes

[2] Voir **Dr Abd El Fattah Mourad"les constitutions arabes et les standards internationaux – une étude comparative entre les constitutions arabes et les constitutions étrangères et les standards de la défense, justice, les traités internationaux et Sharia islamique"** p.63 et les pages suivantes

دستور جمهورية مصر العربية[١]

الباب الأول

الدولة

مادة ١[٢] : جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي يقوم علي أساس المواطنة، والشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل علي تحقيق وحدتها الشاملة.

مادة ٢ [٣]: الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع.

مادة ٣ : السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين فى الدستور.

مادة ٤ [٤]: يقوم الاقتصاد في جمهورية مصر العربية علي تنمية النشاط الاقتصادي ، والعدالة الاجتماعية، وكفالة الأشكال المختلفة للملكية والحفاظ علي حقوق العمال.

---

[١] نشر فى الجريدة الرسمية – العدد ٣٦ مكرر (أ) فى ١٩٧١/٩/١٢ .

[٢] **المادة رقم (١) عدلت طبقاً لنتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى فى يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ ونشرت التعديلات بالجريدة الرسمية ٢٦ يونيه سنة ١٩٨٠ ، ثم عدلت بالاستفتاء علي تعديل الدستور ، والذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ ، والتي نشرت تعديلاته في ٢٠٠٧/٣/٣١ في الجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر، وكان نصها قبل التعديل الأخير هو : "جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة.**

والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة ".

وكانت قد عدلت قبل ذلك طبقاً لنتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى فى يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ ونشرت التعديلات بالجريدة الرسمية العدد ٢٦ في ٢٦ يونيه سنة ١٩٨٠ .

[٣] **المادة رقم (٢) معدلة طبقاً لنتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى فى يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ ونشرت التعديلات بالجريدة الرسمية العدد ٢٦ في ٢٦ يونيه سنة ١٩٨٠ ، وكان نصها قبل التعديل :**

"الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع".

[٤] **المادة رقم (٤) عدلت بالاستفتاء علي تعديل الدستور ، والذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ ، والتي نشرت تعديلاته في ٢٠٠٧/٣/٣١ في الجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل التعديل الأخير هو :** "الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى الديمقراطى القائم على الكفاية والعدل، بما يحول دون الاستغلال ويؤدى إلى تقريب الفوارق بين الدخول ، ويحمى الكسب المشروع ، ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة".

وكانت قد عدلت طبقاً لنتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى فى يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ ونشرت التعديلات بالجريدة الرسمية العدد ٢٦ في ٢٦ يونيه سنة ١٩٨٠ .

La Cons·:tution de la République arabe d'Eg... [1]

TITRE I: L'Etat

Article (1)[2] : La République Arabe d'Egypte est un Etat démocratique fondé sur la citoyenneté. Le peuple égyptien fait partie de la Nation Arabe et œuvre en vue de réaliser son unité totale.

Article (2)[3] : L'Islam est la religion de l'Etat dont la langue officielle est l'arabe; les principes de la Charia islamique constituent la source principale de législation.

Article (3) : Le peuple est le seul souverain. Il est la source du pouvoir, et il exerce et protège cette souveraineté et sauvegarde l'unité nationale telle que le stipule la Constitution.

Article (4)[4] : L'économie nationale est basée sur la liberté de l'activité économique, sur l'équité sociale, et sur l'assurance des divers aspects de la propriété et la protection des droits des travailleurs.

---

[1] Publié au journal officiel parution numéro36 bis (a) en 12/9/1971.

[2] **Article numéro (1) amendé d'après le résultat du référendum effectué sur la révision de la Constitution le 22 Mai 1980 et les amendements qui sont publié au journal officiel en 26/6/1980 puis cet article amendé d'après le résultat du référendum effectué sur la révision de la Constitution le 26/3/2007 où ses amendements sont publiés au journal officiel en 31/3/2007 parution 13 bis son texte avant L'amendement était :** " La République Arabe d'Egypte est un Etat socialiste démocratique fondé sur l'alliance des forces populaires laborieuses.
Le peuple égyptien fait partie de la Nation Arabe et oeuvre pour réaliser son unité totale. "

[3] **article(2) amendé d'après le résultat du référendum effectué sur la révision de la Constitution le 22 Mai 1980 et les amendements sont publié au journal officiel en 26/6/1980 parution 26 son texte avant L'amendement était :** "L'Islam est la religion de l'Etat dont la langue officielle est l'arabe; les principes de la loi islamique constituent une source principale de législation. "

[4] **Article numéro (4) amendé d'après le résultat du référendum effectué sur la révision de la Constitution le 26 Mars 2007 et les amendements sont publiés au journal officiel en31 /3/2007 parution 13 bis son texte avant Le dernière amendement était:** "Le fondement économique de l'Etat est le système socialiste démocratique basé sur l'autosuffisance et l'équité,qui interdit toute forme d'exploitation et vise à réduire les écarts entre les revenus, à protéger le bénéfice légal et à assurer une répartition équitable des charges et des dépenses publiques. "
cet article a été modifié d'après le résultat du référendum effectué sur la révision de la Constitution le 22 Mai 1980 et les amendements sont publié au journal officiel parution 26 en 26/6/1980

مادة ٥ [١] : يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور .

وللمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية وفقا للقانون. ولا تجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية علي أية مرجعية دينية أو أساس ديني، أو بناء علي التفرقة بسبب الجنس أو الأصل[٢].

---

[١] المادة (٥) عدلت طبقا لنتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور الذى أجرى فى يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ ونشرت التعديلات بالجريدة الرسمية العدد ٢٦ في ٢٦ يونيه سنة ١٩٨٠.

وقد ورد بتقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة تعديل بعض مواد الدستور في شأن إلغاء الاتحاد الاشتراكي العربي ، والنص على تعدد الأحزاب (مضبطة الجلسة السابعة والسبعين لمجلس الشعب المعقودة في ٣٠ من ابريل سنة ١٩٨٠ ما يلي : "ترى اللجنة مع مقدمي الاقتراح بتعديل المادة (٥) من الدستور ، أنه لا شك أن بقاء الاتحاد ممثلا في اللجنة المركزية بمقتضى القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الأحزاب السياسية ، لم يعد يعبر عن حقيقة التطور الديمقراطي الذي بلغه النظام السياسي المصري حيث تعمقت الاشتراكية الديمقراطية ، واستقرت الديمقراطية الحزبية في البلاد كركن من أركان النظام السياسي الذي يجب أن تكفله وتحميه صراحة نصوص الدستور.

ولما كانت قد انحصرت اختصاصات الاتحاد الاشتراكي العربي طبقا للقانون المذكور ممثلا في اللجنة المركزية في العمل على الحفاظ على مبادئ ثورتي (٢٣) يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، ودعم الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعي وحماية تحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية ، والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمة العليا ، والحقوق والحريات والواجبات العامة ، وتعمق النظام الاشتراكي الديمقراطي ، وتوسع مجالاته وبعد أن أقر الشعب في الاستفتاء بتاريخ ٢٠ من ابريل سنة ١٩٧٩ إنشاء مجلس الشورى يكون بمثابة مجلس العائلة المصرية.

كل ذلك قد أصبح يقتضي أن يكون مجلس الشورى يكون بمثابة مجلس العائلة المصرية .

كل ذلك قد أصبح يقتضي أن يكون مجلس الشورى حقيقا بمباشرة الاختصاصات المقررة حاليا لتلك اللجنة.

ويتعين بالتالي تعديل المادة (٥) من الدستور بما يكفل إلغاء الاتحاد الاشتراكي العربي ، والنص على تعدد الأحزاب، كأحد الأركان الأساسية للنظام السياسي في جمهورية مصر العربية التي يتعين على المشرع كفالة حرية قيامها في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور ، وتعديل أحكام الدستور بما يكفل نقل اختصاصات اللجنة المركزية إلى مجلس الشورى.

وكان نصها قبل التعديل الدستوري يجرى على الوجه الآتي:

"الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس من الديمقراطية وتحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، وهو أداة هذا التحالف في تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الوطني إلى أهدافه المرسومة.

ويؤكد الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسي الذي تباشره تنظيماته بين الجماهير وفي مختلف الأجهزة التي تضطلع بمسئوليات العمل الوطني.

ويبين النظام السياسي للاتحاد الاشتراكي العربي شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة وضمانات ممارسة نشاطه بالأسلوب الديمقراطي على أن يمثل العمل والفلاحون في هذه التنظيمات بنسبة خمسين في المائة على الأقل".

[٢] أضيفت الفقرة الثالثة والأخيرة من هذه المادة بموجب تعديل الدستور بناء علي الأستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٣/٢٦ / ٢٠٠٧ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ولم يكن لها وجود في الدستور من قبل .

Article (5) : [1] Le système politique en République Arabe d'Egypte est basé sur le multipartisme, dans le cadre des éléments de base et des principes fondamentaux de la société égyptienne, proclamée dans la Constitution. La loi régule les partis politiques. Les citoyens ont le droit de former des partis politiques conformément à la loi. Il est interdit d'exercer une activité politique ou de fonder un parti politique sur des références ou des principes religieux, ou sur la distinction de race ou d'origine[2].

---

[1] **Cet article est amendé d'après le résultat du référendum effectué sur la révision de la Constitution le 22 mai 1980 et les amendements sont publié au journal officiel parution numéro 26 en 26/6/1980 le comité qui constitué pour étudier L'amendement de quelques articles de la constitution concernant l' effacement de l' union arabe socialiste et prévoir pour le multi partie(registre de session numéro77 de l' assemblé du peuple qui se est réuni en 30/4/1980 rapporté que :** "le comité et les offrants de la proposition concernant L'amendement d'article (5) de la constitution voient que la continuité de la réunion représenté par le comité centrale selon la loi numéro (40) 1977 concernant la régulation des parties politique ne reflète pas la vérité du développement politique achevé par le système politique égyptien où le socialisme démocratique pénétre profondément et le démocratique des parties stabilise dans le pays comme un élément principale du système politique où les textes de la loi doivent le sauvegarder.

Quand les compétences de la union arabe socialiste devient limité selon la loi mentionné précisément seulement de préserver les principes de les deux révolution23 juillet 1952 et 15 Mai 1971,

Supporter l'unité nationale, la paix sociale,préserver l'alliance des forces laborieuses du peuple, les profites socialiste, les composants principales de la société et ses values supérieure. les droits , les libertés , les devoirs générales et la pénétration profondément du système socialiste démocratique et l' élargissement de ses domaines. et après le peuple a ratifié dans le référendum du 20 /4/1979 la construction de l'assemblé consultative pour être comme l'assemblé de la famille Egyptienne, tout ça pour faire l'assemblé du peuple comme un assemblé pour la famille Egyptienne qui pratique les compétences ratifié actuellement de ce comité. c'est pour quoi l'article (5) de la constitution doit être amendé en utilisant la manière qui assure l'effacement de l'union socialiste arabe et prévoir pour le multi partie comme un élément principale du système politique dans la république a rabe d'Egypte .

Son texte avant l'amendement était " l'union socialiste arabe est l'organisation politique qui représente par ses systèmes existantes sur la base de la démocratie et l'alliance des masses laborieuses du peuple d'Egypte comme les paysans, les ouvrières.les soldats. les cultivés et le capitalisme national aussi elle est l'article de cet alliance pour approfondir les values des la démocratie et le socialisme et pour suivre le travail national dans les différents domaines et aider ce travaille pour achever ces buts.

L'union socialiste arabe affermir l'alliance des forces laborieuses du peuple par le travaille politique que ses organisations pratiquent entre les peuples et dans les différent corps qui assument les responsabilité du travail national.

Le système politique de l'union socialiste arabe indique les conditions de son adhésion et ses organisations différentes et la garantie de pratiquer son activité en manière démocratique où les ouvrières et les paysans occupent dans ces organisations au moins 50 %.

[2] le troisième et le dernière paragraphe de cet article est ajouté selon le référendum d'amendement de la constitution du 26/3/2007 qui est publié au journal official en 31 3/2007 parution 13 bis où il n'était pas existe dans la constitution.

مادة ٦ : الجنسية المصرية ينظمها القانون

الباب الثانى

المقومات الأساسية للمجتمع

الفصل الأول

المقومات الاجتماعية والخلقية

مادة ٧: يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى.

مادة ٨ : تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

مادة ٩ : الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق الوطنية.

وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابق الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد، مع تأكيد هذا الطابع وتنميته فى العلاقات داخل المجتمع المصرى[1].

مادة ١٠: تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة، وترعى النشء والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم.

مادة ١١: تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع، ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

---

[1] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية ويتضمن النصوص الكاملة للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية ويتضمن آليات إليكترونية متطورة للبحث داخل أحكام المحكمة الدستورية العليا وذلك منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٧٩ وحتى ٢٠٠٤ ".

Article (6) La citoyenneté égyptienne est déterminée par la loi.

TITRE II
LES ELEMENTS DE BASE DE LA SOCIETE
CHAPITRE I: LES BASES SOCIALES ET MORALES

Article (7) : La solidarité sociale est à la base dc la communauté.

Article (8) : L'Etat assure l'égalité des chances à tous les citoyens.

Article (9) : La famille est la base de la société, et elle est fondée sur la religion, la morale et le patriotisme.L'Etat veille à la sauvegarde du caractère authentique de la famille égyptienne, des valeurs et des traditions qu'elle représente, à l'affirmation et au développement de ce caractère dans les relations au sein de la société égyptienne[1].

Article (10) : L'Etat garantit la protection de la maternité et de l'enfance, veille sur l'enfance et sur la jeunesse et leur assure les conditions appropriées au développement de leurs dons.

Article (11) : L'Etat assure à la femme les moyens de concilier ses devoirs envers la famille avec son travail dans la société, son égalité avec l'homme dans les domaines politique, social, culturel et économique, sans préjudice aux dispositions de la Charia Islamique.

---

[1] Voir Dr. Abd El Fattah Mouead " CD programme de Mourad encyclopédie concernant les jugements de la cour constitutionnelle suprême égyptienne où il comprend les textes complets des jugements Promulgué de la cour constitutionnelle aussi les manières électroniques développés pour chercher dans les jugements de la cour constitutionnelle suprême depuis elle est fondé en 1979 jusque 2004" .

مادة ١٢: يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها، والتمكين للتقاليد المصرية الأصيلة، وعليه مراعاة المستوي الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية، والتراث التاريخي للشعب، والحقائق العلمية، والآداب العامة، وذلك في حدود القانون[١].

وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتمكين لها .

مادة ١٣: العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة، ويكون العاملون الممتازون محل تقدير الدولة والمجتمع. يجوز فرض أى عمل جبراً على المواطنين إلا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة وبمقابل عادل[٢].

مادة ١٤: الوظائف العامة حق للمواطنين، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب، وتكفل الدولة حمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم فى رعاية مصالح الشعب، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبى إلا فى الأحوال التى يحددها القانون.

مادة ١٥: للمحاربين القدماء والمصابين فى الحرب أو بسببها ولزوجات الشهداء وأبنائهم الأولوية فى فرص العمل وفقاً للقانون .

مادة ١٦: تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر وانتظام رفعا لمستواها.

مادة ١٧: تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا، وذلك وفقا للقانون.

مادة ١٨: التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامى فى المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج.

مادة ١٩: التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم العام.

مادة ٢٠: التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة.

مادة ٢١: محو الأمية واجب وطني تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه.

مادة ٢٢: إنشاء الرتب المدنية محظور.

---

[١] أستبدلت الفقرة الأولى من هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالأتي: "يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها، والتمكين للتقاليد المصرية الأصيلة وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية ، والقيم الخلقية والوطنية والتراث التاريخي للشعب والحقائق العلمية ، والسلوك الاشتراكى، والآداب العامة، وذلك فى حدود القانون".

[٢] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات الأحوال الشخصية" صفحة ١٥٠ وما بعدها

Article (12) : La société s'engage à sauvegarder la morale, à la protéger et à raffermir les traditions égyptiennes authentiques. Elle doit veiller au maintien d'un niveau élevé d'éducation religieuse, des valeurs morales et patriotiques, du patrimoine historique du peuple, des réalités scientifiques, et des mœurs publiques, dans les limites de la loi. L'Etat s'engage à appliquer[1] ces principes et à en faciliter la mise en œuvre.

Article (13) : Le travail est un droit, un devoir et un honneur garantis par l'Etat. Les travailleurs d'élite seront l'objet d'appréciation de l'Etat et de la société. Il est interdit d'imposer par la force n'importe quel travail aux citoyens qu'en vertu d'une loi, et dans le but d'accomplir un service public moyennant une juste rétribution[2].

Article (14) : Les fonctions publiques constituent un droit aux citoyens et un mandat à ceux qui les assument au service du peuple.

L'Etat assure la protection de ses fonctionnaires dans l'exercice de leur devoir au service des intérêts du peuple. Il est interdit de les révoquer autrement que par la voie disciplinaire, et uniquement dans les cas déterminés par la loi.

Article (15) : Les anciens combattants, les blessés de guerre ou à cause de la guerre, les épouses et les enfants des martyrs ont la priorité dans l'accès à l'emploi, conformément à la loi.

Article (16) : L'Etat garantit les services culturels, sociaux et sanitaires et les assure particulièrement aux villages, de manière aisée, régulière et suffisante pour élever leur niveau.

Article (17) : L'Etat assure, conformément à la loi, les services des assurances sociales et sanitaires; et tous les Egyptiens ont droit à des pensions dans les cas d'incapacité de travail, de chômage ou de vieillesse.

Article (18) : L'enseignement est un droit garanti par l'Etat. Il est obligatoire au cycle primaire. L'Etat œuvre en vue d'étendre cette obligation à d'autres cycles et exerce un contrôle sur l'enseignement, et assure l'indépendance des universités et des centres de recherches scientifiques, de manière à concilier l'enseignement avec les besoins de la société et de la production.

Article (19) : L'éducation religieuse est une matière essentielle dans les programmes de l'enseignement général.

Article (20) : L'enseignement est gratuit dans les différents cycles, dans toutes les écoles et les universités de l'Etat.

Article (21) : L'éradication de l'analphabétisme est un devoir national pour la réalisation duquel toutes les potentialités du peuple doivent être mobilisées

Article (22) : La création de titres civils est prohibée.

---

(1) le première paragraphe de cette article est remplacé selon le référendum de 26/3/2007. le journal officiel parution 13 bis en 31/3/2007 son texte avant le remplacement était " La société s'engage à sauvegarder la morale, à la protéger et à raffermir les authentiques traditions égyptiennes.

Elle doit veiller au maintien du niveau élevé de l'éducation religieuse, des valeurs morales et patriotiques, du Patrimoine historique du peuple, des réalités scientifiques, du comportement socialiste et des moeurs publiques, dans les limites de la loi.

(2) Voir **Dr. Abd El Fattah Mouead" Explication des législations des états personnelles"** p. 150 et les pages suivantes.

الفصل الثانى
المقومات الاقتصادية

مادة ٢٣: ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطة تنمية تكفل زيادة الدخل القومى وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل، وربط الأجر بالإنتاج، وضمان حد أدنى للأجور، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول(١).

مادة ٢٤ (٢): ترعي الدولة الإنتاج ، وتعمل علي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

مادة ٢٥: لكل مواطن نصيب فى الناتج القومى يحدده القانون بمراعاة عمله أو ملكيته غير المستغلة.

مادة ٢٦: للعاملين نصيب فى إدارة المشروعات وفى أرباحها، ويلتزمون بتنمية الإنتاج وتنفيذ الخطة في وحداتهم الإنتاجية وفقاً للقانون. والمحافظة على أدوات الإنتاج واجب وطنى.

ويكون تمثيل العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام فى حدود خمسين فى المائة من عدد أعضاء هذه المجالس، وتعمل الدولة على أن يكفل القانون لصغار الفلاحين وصغار الحرفيين ثمانين فى المائة فى عضوية مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية .

مادة ٢٧: يشترك المنتفعون فى إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها وفقاً للقانون.

مادة ٢٨: ترعى الدولة المنشآت التعاونية بكل صورها، وتشجع الصناعات الحرفية بما يكفل تطوير الإنتاج وزيادة الدخل.

وتعمل الدولة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الأسس العلمية الحديثة.

مادة ٢٩: تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة، وهى ثلاث أنواع:

الملكية العامة، والملكية التعاونية والملكية الخاصة.

---

(١) أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " التعليق على قانون الإدارة المحلية والقوانين المكملة له " ص ٤٢ وما بعدها .

(٢) أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي : "يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج ، وعلى توجيه فائضها وفقاً لخطة التنمية التى تضعها الدولة".

CHAPITRE II: LES BASES ECONOMIQUES

Article (23) L'économie nationale est organisée conformément à un plan général de développement, garantissant l'accroissement du revenu national, l'équité de la répartition, le relèvement du niveau de vie, l'élimination du chômage, l'augmentation des chances de travail, l'établissement de rapports entre le salaire et la production, la garantie d'un salaire minimum et la fixation d'un salaire maximum assurant la diminution des écarts entre les revenus.[1]

Article (24)[2] **:** L'Etat protège la production, et œuvre à réaliser le développement économique et social.

Article (25) Tout citoyen a doit à une partie du revenu national qui sera déterminée par la loi, et selon son travail ou sa propriété non exploiteuse.

Article (26) Les travailleurs participent à la gestion et aux bénéfices des entreprises. Ils s'engagent à développer la production et à exécuter son plan au sein de leurs unités de production, conformément à la loi. La sauvegarde des instruments de production est un devoir national. Les travailleurs seront représentés au sein des conseils d'administration des unités du secteur public dans la proportion de 50% au moins du nombre de leurs membres. L'Etat garantira, en vertu d'une loi, aux petits cultivateurs et aux petits artisans une représentation de 80% au sein des conseils d'administration des sociétés coopératives agricoles et des sociétés coopératives industrielles.

Article (27)

Les bénéficiaires participent à la gestion des projets de services d'utilité publique et en assument le contrôle conformément à la loi

Article (28) L'Etat assure la protection des établissements coopératifs sous toutes leurs formes, et encourage les industries artisanales, de manière à promouvoir la production et à en accroître le revenu. L'Etat œuvre pour la consolidation des coopératives agricoles selon les normes scientifiques modernes.

Article (29) La propriété est assujettie au contrôle du peuple et protégée par L'Etat. Elle comporte les formes suivantes: la propriété publique, la propriété coopérative et la propriété privée.

---

[1] **Voir Dr. Abd El Fattah Mourad" Commentaire de loi de la administration locale et les autres lois complétant"** p. 42 et les pages suivantes .

[2] **Cet article est remplacé d'après le référendum du 26/3/2007.lejournal officiel en 31/3/2007 parution 13 bis son texte avant le remplacement était :**

"Le peuple exerce son autorité sur l'ensemble des moyens de production et dispose de l'excédent de ces moyens conformément au plan de développement établi par l'Etat."

مادة ٣٠ [١]: الملكية العامة هي ملكية الشعب، وتتمثل في ملكية الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة.

مادة ٣١ : الملكية التعاونية هى ملكية الجمعيات التعاونية ، ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الإدارة الذاتية .

مادة ٣٢: الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى إطار خطة التنمية، دون انحراف أو استغلال ولا يجوز أن تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب.

مادة ٣٣ [٢]: للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب علي كل مواطن وفقا للقانون.

مادة ٣٤: الملكية الخاصة مصونة، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون وحق الإرث فيها مكفول.

مادة ٣٥: لا يجوز التأميم إلا لاعتبارات الصالح العام وبقانون، ومقابل تعويض.

مادة ٣٦: المصادرة العامة للأموال محظورة، ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائى.

---

[١] **أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي :** "الملكية العامة هى ملكية الشعب ، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية".

[٢] **أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ٢٠٠٧ ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي :**

"للملكية العامة حرمة ، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون، باعتبارها سندا لقوة الوطن وأساسا للنظام الاشتراكى ومصدرا لرفاهية الشعب".

Article (30)[1]**:** La propriété publique est celle du peuple; elle est représentée par la propriété de l'Etat et par les personnalités morales publiques.

Article (31) : La propriété coopérative est celle des sociétés coopératives; elle est protégée par la loi qui assure l'autogestion.

Article (32) : La propriété privée est représentée par le capital non exploiteur; la loi organise sa fonction sociale au service de l'économie nationale et dans le cadre du plan de développement, sans déviation ou exploitation. Les moyens d'exploitation de la propriété privée ne doivent pas aller à l'encontre de l'intérêt général.

Article (33)[2] **:** La propriété publique est inviolable; sa sauvegarde et sa consolidation sont un devoir exigé de chaque citoyen, conformément à la loi.

Article (34) : La propriété privée est inviolable et ne peut être placée sous séquestre que dans les cas prévus par la loi et en vertu d'un verdict judiciaire. Elle ne peut être expropriée que pour cause d'utilité publique et en contrepartie d'une juste indemnité, en conformité avec la loi. Le droit à l'héritage y est garanti.

Article (35) : La nationalisation ne peut être décidée que pour des considérations d'intérêt public, conformément à la loi et moyennant une indemnisation.

Article (36) : La confiscation générale des biens est interdite. La confiscation privée ne peut être décidée qu'en vertu d'un verdict judiciaire.

---

[1] **Cet article est remplacé d'après le référendum du 26/3/2007 .le journal officiel en 31/3/2007 parution 13 bis, son texte avant le remplacement était :**
(La propriété publique est celle du peuple; elle s'affirme par la consolidation continue du secteur public qui oriente le progrès dans tous les domaines et assure la responsabilité principale concernant le plan de développement.)

[2] **Cet article est remplacé d'après le référendum du 26/3/2007 . le journal officiel en 31/3/2007 parution 13 bis , son texte avant le remplacement était:**
(La propriété publique est inviolable; sa sauvegarde et sa consolidation sont un devoir qui incombe à chaque citoyen, conformément à la loi, en tant qu'elle constitue un appoint à la force de la patrie, une base du système socialiste et une source de bien-être pour le peuple).

مادة ٣٧ [١]: يعين القانون الحد الأقصي للملكية الزراعية، ويضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال.

مادة ٣٨: يقوم النظام الضريبى على العدالة الاجتماعية.

مادة ٣٩: الادخار واجب وطنى تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه.

الباب الثالث

الحريات والحقوق والواجبات العامة

مادة ٤٠: المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

مادة ٤١: الحرية الشخصية حق طبيعي وهى مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبس أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقا لأحكام القانون. ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي.

مادة ٤٢: كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأى قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز إيذاؤه بدنيا أو معنويا، كما لا جوز حجزه أو حبسه فى غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون .وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد منه يهدر ولا يعول عليه[٢].

---

[١] **أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٠٧ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٣١/٣/٢٠٠٧ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي :** "يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال وبما يؤكد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة على مستوى القرية".

[٢] أنظر **القاضي د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الإنتخابات دراسة مقارنة "** ص ٤٦ وما بعدها.

Article (37)[1] **:** La loi détermine le plafond de la propriété agraire, et assure la protection du paysan et de l'ouvrier agricole contre l'exploitation.

Article (38) : Le système fiscal est basé sur l'équité sociale.

Article (39) :L'épargne est un devoir national garanti, organisé et encouragé par l'Etat.

TITRE III
LES LIBERTES, LES DROITS ET LES DEVOIRS PUBLICS

Article (40) : Les citoyens sont égaux devant la loi. Ils ont les mêmes droits et les mêmes devoirs publics, sans distinction de race, d'origine, de langue, de religion ou de conviction.

Article (41) : La liberté personnelle est un droit naturel; elle est inviolable. Sauf dans les cas de flagrant délit, nul ne peut être arrêté, fouillé, détenu, privé de sa liberté ou empêché de se déplacer qu'en vertu d'un ordre exigé par les besoins de l'enquête et la sauvegarde de la sécurité de la société. Cet ordre est rendu par le juge compétent ou le parquet général, conformément aux dispositions de la loi. La loi fixe la durée de la détention préventive.

Article (42) : Tout citoyen arrêté, détenu ou dont la liberté aurait été restreinte doit être traité de manière à sauvegarder sa dignité humaine. Il est interdit de le maltraiter physiquement ou moralement, ou de le détenir ailleurs que dans les lieux soumis aux lois organisant les prisons. Toute déclaration qu'il aurait faite sous pression, torture ou menace, est considérée nulle et sans valeur[2].

---

(1) **Cet article est remplacé d'après le référendum du 26/3/2007, le journal official en 31/3/2007 parution 13 bis, son texte avant le remplacement était:**
(La loi détermine le plafond de la propriété agraire, de manière à protéger le paysan et l'ouvrier agricole contre l'exploitation et à affermir l'alliance des forces laborieuses du peuple au niveau du village.)

(2) Voir **Dr. Abd El Fattah Mouead "Encyclopédie des élections – une étude comparative"** p.46 et les pages suivantes.

مادة ٤٣: لا يجوز إجراء أى تجربة طبية أو علمية على أى إنسان بغير رضائه الحر .

مادة ٤٤: للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقاً لأحكام القانون.

مادة٤٥: لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون.

وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة ووفقاً لأحكام القانون.

مادة٤٦ : تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

مادة٤٧: حرية الرأى مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون، والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى.

مادة٤٨: حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور، ويجوز استثناء فى حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى، وذلك كله وفقاً للقانون.

مادة٤٩: تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى والثقافى، وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك.

مادة٥٠: لا يجوز أن تحظر على أى مواطن الإقامة فى جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون.

مادة٥١: لا يجوز إبعاد أى مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها.

مادة٥٢: للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة إلى الخارج، وينظم هذا الحق وإجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد .

Article (43) : Il est interdit d'effectuer une expérience médicale ou scientifique sur qui que ce soit, sans son libre consentement.

Article (44) : Le domicile est inviolable. Aucune visite domiciliaire ou perquisition ne peut être effectuée que par ordre judiciaire motivé, conformément aux dispositions de la loi.

Article (45) : La vie privée des citoyens est inviolable et protégée par la loi. Les correspondances, les dépêches, les entretiens téléphoniques et autres moyens de communication sont inviolables et leur secret est garanti. Il est interdit de les confisquer, d'en prendre connaissance ou de les censurer qu'en vertu d'un ordre judiciaire motivé et pour une période déterminée, conformément aux dispositions de la loi.

Article (46) :L'Etat garantit la liberté de croyance et la liberté d'exercice du culte.

Article (47) : La liberté d'opinion est garantie. Toute personne a le droit d'exprimer son opinion et de la propager par la parole, par écrit, par l'image ou par tout autre moyen d'expression dans les limites de la loi. L'autocritique et la critique constructive sont une garantie de la sécurité de l'édifice national.

Article (48) : La liberté de la presse, d'impression, d'édition et des moyens d'information est garantie. La censure des journaux est interdite. L'avertissement, la suspension et la suppression des journaux par voie administrative sont interdits. Toutefois, par exception, en cas d'urgence ou en temps de guerre, il est permis de soumettre les journaux, les imprimés et les moyens d'information à une censure limitée aux questions se rattachant à la sécurité générale ou aux objectifs de la sécurité publique et ce, conformément à la loi.

Article (49) :L'Etat garantit aux citoyens la liberté de la recherche scientifique et de la création littéraire, artistique et culturelle, et assure les moyens de les encourager.

Article (50) : Le lieu de résidence ne peut être imposé à un citoyen. Il ne peut être contraint de résider dans un lieu déterminé que dans les conditions prévues par la loi.

Article (51) : Aucun citoyen ne peut être expulsé du pays, ni empêché d'y revenir.

Article (52) : Les citoyens ont droit à l'émigration permanente ou provisoire à l'étranger. La loi organise ce droit, les mesures et les conditions d'émigration et de départ du pays.

مادة ٥٣: تمنح الدولة حق الالتجاء السياسى لكل أجنبى اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو العدالة[١].
تسليم اللاجئين السياسيين محظور.

مادة ٥٤: للمواطنين حق الاجتماع الخاص فى هدوء غير حاملين سلاحاً ودون حاجة إلى إخطار سابق، ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة، والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة فى حدود القانون.

مادة ٥٥: للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين فى القانون، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام التجمع أو سرياً أو ذا طابع عسكرى.

مادة ٥٦: إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله القانون ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية .
وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية، وفي رفع مستوي الكفاية بين أعضائها وحماية أموالها[٢].
وهى ملزمة بمساءلة أعضائها عن سلوكهم فى ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية ، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانوناً لأعضائها .

مادة ٥٧: كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء.

مادة ٥٨: الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس، والتجنيد إجبارى وفقاً للقانون.

مادة ٥٩ : حماية البيئة واجب وطني، وينظم القانون التدابير اللازمة للحفاظ علي البيئة الصالحة[٣] .

---

(١) **أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية" ص ٨٩ وما بعدها.**

(٢) **أستبدلت الفقرة الثانية للمادة ٥٦ بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي:** "وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات فى تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية ، وفى رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكى بين أعضائها وحماية أموالها" .

(٣) أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي : **"حماية المكاسب الاشتراكية ودعمها والحفاظ عليها واجب وطنى" .**

Article (53) :L'Etat accorde le droit d'asile politique à tout étranger ayant été persécuté pour avoir défendu les intérêts des peuples ou les droits de l'Homme, la paix ou la justice[1]. L'extradition des réfugiés politiques est interdite.

Article (54) : Les citoyens ont le droit de se réunir dans l'ordre, sans être armés, et sans autorisation préalable. Les agents de sécurité n'ont pas le droit d'assister aux réunions privées. Les réunions publiques, les cortèges et les rassemblements sont autorisés dans les limites de la loi.

Article (55) : Les citoyens ont le droit de former des associations selon la manière prescrite par la loi. Toutefois, il est interdit de former des associations dont les activités sont contraires au régime de la société, ou qui revêtent un caractère secret ou militaire.

Article (56) : La création des syndicats et des fédérations sur une base démocratique est un droit garanti par la loi. Ces syndicats et ces fédérations jouiront d'une personnalité morale. La loi organise la participation des syndicats et des fédérations à l'exécution des plans et des programmes sociaux, à l'élévation du niveau d'aptitude de leurs membres, et à la protection de leurs biens[(2)]. Les syndicats sont tenus de demander des comptes à leurs membres sur leur conduite et leurs activités, selon des chartes déontologiques, et de défendre les droits et les libertés de leurs membres, conformément à la loi.

Article (57) : Toute atteinte à la liberté personnelle, à la vie privée des citoyens ainsi qu'aux autres droits et libertés garantis par la Constitution et la loi, est un crime qui ne peut être frappé de prescription en matière criminelle et civile. L'Etat garantit une indemnisation juste à celui qui en a été victime.

Article (58) : La défense de la patrie et de son territoire est un devoir sacré et le service militaire est obligatoire, conformément à la loi.

Article (59) : La protection de l'environnement est un devoir national, et la loi régule les mesures indispensables à la protection de l'environnement sain[(3)].

---

(1) Voir le juge **Dr. Abd El Fattah Mourad " Explication des lois de l'assemblée du peuple, l'Assemblée Consultative et les parties politique "** p.89 et les suivantes.

(2) **Le deuxième paragraphe de article 56 est remplacé d'après le référendum du 26/3/2007 , qui a été publié au journal official en 31/3/2007 parution 13 bis , son texte avant le remplacement était** (La loi organise la participation des syndicats et des fédérations à l'exécution des plans, des programmes sociaux, de l'élévation du niveau d'aptitude, du renforcement du comportement socialiste parmi leurs membres et de la protection de leurs fonds.)

(3) **cet article est remplacé d'après le référendum du 26/3/2007 , le journal officiel en 31/3/2007 , parution 13 bis , son texte avant le remplacement était** (La protection et le renforcement des acquis socialistes est un devoir national) .

مادة٦٠: الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن .

مادة٦١: أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون.

مادة ٦٢ [١]: للمواطن حق الانتخاب وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني، وينظم القانون حق الترشيح لمجلسي الشعب والشوري وفقا لأي نظام انتخابي يحدده[٢] .

ويجوز أن يأخذ القانون بنظام يجمع بين النظام الفردي ونظام القوائم الحزبية بأي نسبة بينهما يحددها، كما يجوز أن يتضمن حدا أدني لمشاركة المرأة في المجلسين.

مادة ٦٣: لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه، ولا تكون مخاطبة السلطات العامة باسم الجماعات إلا للهيئات النظامية والأشخاص الاعتبارية.

الباب الرابع

سيادة القانون

مادة٦٤: سيادة القانون أساس الحكم في الدولة.

مادة ٦٥: تخضع الدولة للقانون، واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات.

مادة ٦٦: العقوبة الشخصية. ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون.

مادة ٦٧: المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه. وكل متهم في جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه.

مادة ٦٨: التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء.

مادة ٦٩: حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول .

ويكفل القانون لغير القادرين ماليا وسائل الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم.

---

[١] أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجري بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي : " للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون ، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني.

[٢] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية " ص ٣٥ وما بعدها .

Article (60) : La sauvegarde de l'unité nationale et des secrets de l'Etat est le devoir de tout citoyen.
Article (61) :L'acquittement de l'impôt et des charges publiques est un devoir, conformément à la loi.
Article (62) [1] **:**Conformément aux dispositions de la loi, le citoyen a le droit d'être électeur et éligible; il peut exprimer son opinion par référendum. Sa participation à la vie publique est un devoir national. La loi régule le droit de candidature à l'Assemblée du Peuple et au Conseil consultatif conformément à n'importe quel système électoral fixé.La loi autorise de rassembler le système individuel au système des listes partisanes selon le taux qu'elle détermine[2]. Il est possible que les deux conseils parlementaires comprennent un taux minimum de participation de la femme.
Article (63) : Tout individu a le droit de s'adresser par écrit et sous sa signature aux autorités publiques. Seuls les organismes statutaires et les personnes morales peuvent s'adresser aux autorités publiques au nom des collectivités.

TITRE IV: LA SOUVERAINETE DE LA LOI

Article (64) : La souveraineté de la loi est à la base du pouvoir de l'Etat.

Article (65) :L'Etat est soumis à la loi. L'indépendance de la magistrature et son immunité sont deux garanties fondamentales pour la protection des droits et des libertés.
Article (66) : La peine est personnelle. Pas de crime et de peine sans loi. La peine ne peut être infligée que par une décision judiciaire et ne peut être appliquée qu'aux infractions commises postérieurement à la date de l'entrée en vigueur de la loi.
Article (67) : Tout accusé est innocent jusqu'à ce que sa culpabilité soit établie par un jugement régulier qui lui assure les garanties de défense. Tout accusé d'un crime doit être assisté d'un avocat pour assurer sa défense.
Article (68) : Le recours à la justice est un droit inviolable et garanti à tous. Chaque citoyen a le droit de recourir à son juge naturel. L'Etat assure aux justiciables l'accès aux autorités judiciaires et la célérité de l'examen de leurs procès.
Il est interdit d'inclure dans les lois une disposition qui soit de nature à soustraire au contrôle de la justice un acte ou une décision administrative quelconque.
Article (69) : Le droit de défense personnel ou par procuration est garanti. La loi assure à ceux qui ne disposent pas de moyens financiers, les moyens de recourir à la justice et de défendre leurs droits.

---

[1] Cet article est remplacé d'après le référendum du 26/3/2007, le journal official en 31/3/2007 parution 13 bis, son texte avant le remplacement était **(Conformément aux dispositions de la loi, le citoyen a le droit d'être électeur et éligible; il peut exprimer son opinion par référendum. Sa participation à la vie publique_ est un devoir national).**

[2] Voir le juge **Dr. Abd El Fattah Mourad " Explication des lois de l'assemblée du peuple, l'Assemblée Consultative et les parties politique "** p.35 et les pages suivantes.

مادة ٧٠: لا تقام الدعوى الجنائية إلا بأمر من جهة قضائية، فيما عدا الأحوال التي يحددها القانون.

مادة ٧١: يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على وجه الذى ينظمه القانون، ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة إليه، وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الإجراء الذى قيد حريته الشخصية، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة، وإلا وجب الإفراج حتماً .

مادة ٧٢: تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب، ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين يعاقب عليها القانون، وللمحكوم له فى هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة .

الباب الخامس
نظام الحكم
الفصل الأول
رئيس الدولة

مادة ٧٣ [١]: رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، ويسهر علي تأكيد سيادة الشعب وعلي احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية، ويرعي الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها في العمل الوطني.

مادة ٧٤ [٢]: لرئيس الجمهورية إذا قام خطر حال وجسيم يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر بعد أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء ورئيسي مجلسي الشعب والشوري، ويوجه بيانا إلي الشعب، ويجري الاستفتاء علي ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها. ولا يجوز حل مجلسي الشعب والشورى أثناء ممارسة هذه السلطات.

---

[١] **استبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي** : "رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ، ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها فى العمل الوطنى".

[٢] **استبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ٢٠٠٧ ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي** : لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بياناً إلى الشعب، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوماً من اتخاذها .

Article (70) : L'action pénale ne peut être introduite qu'en vertu d'une ordonnance émanant d'une autorité judiciaire, sauf dans les cas prescrits par la loi.

Article (71) : Quiconque a été arrêté ou détenu doit être immédiatement informé des motifs de son arrestation ou de sa détention. Il a le droit de communiquer avec celui qu'il estime devoir informer de ce qui est advenu ou de se faire assister par lui de la manière prescrite par la loi. Il doit être informé sans délai des charges portées contre lui. Il lui appartient, comme il appartient à tout autre, de se plaindre devant la justice de la mesure prise restreignant sa liberté personnelle. La loi organise ces recours de manière à ce qu'il soit statué dans un délai déterminé, à défaut de quoi la mise en liberté doit être ordonnée.

Article (72) : Les jugements sont rendus et exécutés au nom du peuple. L'abstention de les exécuter, ou les entraves mises à leur exécution de la part des fonctionnaires publics compétents, est un crime puni par la loi. La partie, en faveur de laquelle le jugement a été rendu, peut dans ce cas introduire directement une action criminelle devant le tribunal compétent.

TITRE V: REGIME DU POUVOIR

CHAPITRE I: LE CHEF DE L'ETAT

Article (73)[1] :Le Chef de l'Etat est le Président de la République. Il veille à l'affirmation de la souveraineté du peuple, au respect de la Constitution, à la souveraineté de la loi, à la protection de l'unité nationale et à l'équité sociale. Il veille au respect des limites entre les pouvoirs de manière à leur permettre d'assumer leur rôle dans l'action nationale.

Article (74)[2] :En cas de danger imminent et gigantesque menaçant l'unité nationale, ou la sécurité de la patrie, ou empêchant les institutions de l'Etat de remplir leur rôle constitutionnel, il appartient au Président de la République de prendre les mesures urgentes pour parer à ce danger après l'approbation du Premier ministre et des présidents de l'Assemblée du Peuple et du Conseil consultatif. Il adresse un communiqué au peuple et il invite à un référendum sur les mesures qu'il a prises dans les soixante jours qui suivent. La dissolution de l'Assemblée du peuple et du Conseil consultatif est interdite lors de l'exercice des dites prérogatives.

---

[1] Cet article est remplacé d'après le référendum du 26/3/2007 , et publié au journal officiel en 31/3/2007 parution 13 bis, son texte avant le remplacement était (Le Chef de l'Etat est le Président de la République. Il veille à l'affirmation de la souveraineté du peuple, au respect de la Constitution, à la souveraineté de la loi, à la protection de l'unité nationale et des acquis socialistes.

Il détermine les limites entre les pouvoirs de manière à leur permettre d'assumer leur rôle dans l'action nationale.

[2] **Cet article est remplacé d'après le referendum du 26/3/2007 et publié au journal officiel en 31/3/2007 parution 13 bis , son texte avant le remplacement était:** (En cas de danger menaçant l'unité nationale, ou la sécurité de la patrie, ou empêchant les institutions de l'Etat de remplir leur rôle constitutionnel, il appartient au Président de la République de prendre les mesures urgentes pour parer à ce danger. Dans ce cas, il adresse un message au peuple et il est procédé à un référendum sur les mesures qu'il aura prises dans les soixante jours qui suivent.)

مادة٧٥: يشترط فيمن ينتخب رئيساً للجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين مصريين، وأن يكون متمتعاً بالحقوق المدنية والسياسية، وألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية.

مادة ٧٦: [١] ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر.

---

(١) **عدلت الفقرتان الثالثة والرابعة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٦/٣/ ٢٠٠٧ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٣١/٣/٢٠٠٧ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصهما قبل الاستبدال كالآتي :** "وللاحزاب السياسية التي مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح ، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في آخر انتخابات على نسبة (٥%) على الأقل من مقاعد المنتخبين في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى ، أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئتها العليا وفقا لنظامها الأساسي متى مضى على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل.

واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، يجوز لكل حزب سياسي أن يرشح في أول انتخابات رئاسية تجري بعد العمل بأحكام هذه المادة أحد أعضاء هيئته العليا المشكلة قبل العاشر من مايو سنة ٢٠٠٥ ، وفقا لنظامه الأساسي".

كما أنه قد سبق وأن استبدلت المادة ٧٦ نتيجة للاستفتاء على تعديل الدستور الذي أجري يوم ٢٥ من مايو سنة ٢٠٠٥ ونشر بالجريدة الرسمية العدد – ٢١ تابع (أ) في ٢٦ مايو سنة ٢٠٠٥ وكان نص المادة ٧٦ بمقتضى تعديل سنة ١٩٧٥ ما يأتي:

مادة ٧٦ : "ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر .

ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضواً على الأقل من الاعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات ، على ألا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى ، وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الأقل . ويزاد عدد المؤيدين للترشيح من أعضاء كل من مجلسي الشعب والشورى ومن أعضاء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات بما يعادل نسبة ما يطرأ من زيادة على عدد أعضاء أي من هذه المجالس . وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله.

وللاحزاب السياسية التي مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح ، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في آخر انتخابات على نسبة (٥%) على الأقل من مقاعد المنتخبين في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى ، أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئتها العليا وفقا لنظامها الأساسي متى مضى على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل= =

Article (75) :Le Président de la République doit être égyptien, de père et de mère égyptiens, jouir de ses droits civils et politiques et être âgé de quarante ans au moins, calculés selon le calendrier grégorien.

Article (76)[1] :Le Président de la République est élu au scrutin secret général direct.

---

[1] le troisième et le quatrième paragraphes sont remplacé d'après le référendum effectué en 62/3/2007 et publié au journal officiel en 31/3/2007 parution 13 **bis**, son texte avant le remplacement était (Les partis politiques fondés depuis au moins cinq ans consécutifs avant l'ouverture de la candidature à la présidence et ayant poursuivi pendant ce délai leurs activités tout en ayant obtenu au cours des dernières élections législatives un pourcentage minimal de 5% des sièges de l'Assemblée du Peuple et du Conseil Consultatif, ont le droit de poser, la candidature à la présidence de la République, d'un membre de leur instance supérieure conformément à leurs statuts, à condition que ce membre ait passé au moins une année continue au sein de cette instance.
Excepté de la disposition du paragraphe précédent, chaque parti politique peut poser, conformément à ses statuts, la candidature d'un membre de son instance supérieure établie avant le 10 Mai 2005, aux premières élections présidentielles.
Article 76 a été remplacé selon le référendum de l'amendement de la constitution du 25/5/2005. le journal officiel parution 21 suite (a) en 26/5/2005 le texte de article 76 selon l'amendement de la constitution du 1975 était (Le Président de la République est élu au scrutin secret général direct.Pour admettre la candidature à la Présidence de la République, le candidat doit être soutenu par au moins deux cent cinquante membres de l'Assemblée du Peuple, de l'Assemblée Consultative et des conseils populaires municipaux des gouvernorats. Le nombre des membres de l'Assemblée du Peuple ne doit pas être inférieur à soixante cinq et celui des membres du Conseil consultatif ne doit pas être moins que vingt cinq. Les membres des conseils populaires municipaux doivent couvrir un minimum de quatorze gouvernorats à raison de dix membres du conseil municipal de chaque gouvernorat. Le nombre des partisans représentant l'Assemblée du Peuple, le Conseil Consultatif et les conseils populaires municipaux des gouvernorats doit augmenter selon un pourcentage égal à celui de l'augmentation des membres réalisée dans n'importe laquelle de ces assemblées. Dans tous les cas, l'appui ne peut être accordé qu'à un seul candidat, et la loi régit les procédures y afférentes.)
Les partis politiques fondés depuis au moins cinq ans consécutifs avant l'ouverture de la candidature à la présidence et ayant poursuivi pendant ce délai leurs activités tout en ayant obtenu au cours des dernières élections législatives un pourcentage minimal de 5% des sièges de l'Assemblée du Peuple et du Conseil Consultatif, ont le droit de poser la candidature à la présidence de la République, d'un membre de leur instance supérieure conformément à leurs statuts, à condition que ce membre ait passé au moins une année continue au sein de cette instance.= =

ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضوا على الأقل من الاعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات ، على ألا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى ، وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الأقل . ويزاد عدد المؤيدين للترشيح من أعضاء كل من مجلسي الشعب والشورى ومن أعضاء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات بما يعادل نسبة ما يطرأ من زيادة على عدد أعضاء أي من هذه المجالس . وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله.

=واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، يجوز لكل حزب سياسي أن يرشح في أول انتخابات رئاسية تجري بعد العمل بأحكام هذه المادة أحد أعضاء هيئته العليا المشكلة قبل العاشر من مايو سنة ٢٠٠٥ ، وفقا لنظامه الأساسي".

ثم عدلت الفقرتان الثالثة والرابعة بموجب الاستفتاء الذي أجري بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصهما قبل الاستبدال كالأتي : "وللاحزاب السياسية التي مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح ، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائهافي آخر انتخابات على نسبة (٥%) على الأقل من مقاعد المنتخبين في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى ، أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئتها العليا وفقا لنظامها الأساسي متى مضى على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، يجوز لكل حزب سياسي أن يرشح في أول انتخابات رئاسية تجري بعد العمل بأحكام هذه المادة أحد أعضاء هيئته العليا المشكلة قبل العاشر من مايو سنة ٢٠٠٥ ، وفقا لنظامه الأساسي".

ومن الجدير بالذكر أن المادة ٧٦ كان نصها قبل تعديلها في الاستفتاء ٢٠٠٥/٥/٢٥ هو ما يأتي:

مادة ٧٦ : يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه .

ويتم الترشيح فى مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل ، ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثى أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه ، فإذا لم يحصل على الأغلبية المشار إليها أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ نتيجة التصويت الأول ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه . ويعتبر المرشح رئيسا للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم فى الاستفتاء ، فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية رشح المجلس غيره وتتبع فى شأن ترشيحه وانتخابه الإجراءات ذاتها ".

Pour admettre la candidature à la Présidence de la République, le candidat doit être soutenu par au moins deux cent cinquante membres de l'Assemblée du Peuple, de l'Assemblée Consultative et des conseils populaires municipaux des gouvernorats. Le nombre des membres de l'Assemblée du Peuple ne doit pas être inférieur à soixante cinq et celui des membres du Conseil consultatif ne doit pas être moins que vingt cinq. Les membres des conseils populaires municipaux doivent couvrir un minimum de quatorze gouvernorats à raison de dix membres du conseil municipal de chaque gouvernorat. Le nombre des partisans représentant l'Assemblée du Peuple, le Conseil Consultatif et les conseils populaires municipaux des gouvernorats doit augmenter selon un pourcentage égal à celui de l'augmentation des membres réalisée dans n'importe laquelle de ces assemblées. Dans tous les cas, l'appui ne peut être accordé qu'à un seul candidat, et la loi régit les procédures y afférentes.

Excepté de la disposition du paragraphe précédent, chaque parti politique peut poser, conformément à ses statuts, la candidature d'un membre de son instance supérieure établie avant le 10 Mai 2005, aux premières élections présidentielles qui suivront la mise en vigueur des dispositions du présent article.

Puis le troisième et le quatrième paragraphes ont modifié d'après le référendum effectué en 26/3/2007. le journal officiel en 31/ 3/2007 parution 13 bis, son texte avant le remplacement était: (Les partis politiques fondés depuis au moins cinq ans consécutifs avant l'ouverture de la candidature à la présidence et ayant poursuivi pendant ce délai leurs activités tout en ayant obtenu au cours des dernières élections législatives un pourcentage minimal de 5% des sièges de l'Assemblée du Peuple et du Conseil Consultatif, ont le droit de poser la candidature à la présidence de la République, d'un membre de leur instance supérieure conformément à leurs statuts, à condition que ce membre ait passé au moins une année continue au sein de cette instance.

Excepté de la disposition du paragraphe précédent, chaque parti politique peut poser, conformément à ses statuts, la candidature d'un membre de son instance supérieure établie avant le 10 mai 2005, aux premières élections présidentielles qui suivront la mise en vigueur des dispositions du présent article.

Le texte de l'article 76 avant l'amendement d'après le résultat du référendum effectué sur la révision de la Constitution était: (L'Assemblée du Peuple pose la candidature du Président de la République et la soumet au référendum des citoyens. La candidature pour les fonctions de Président de la République est posée à l'Assemblée du Peuple sur proposition du tiers au moins de ses membres.

Le candidat, qui aura obtenu les deux tiers des voix des membres de l'Assemblée du Peuple, sera proposé au référendum des citoyens. S'il n'obtient pas cette majorité, il sera procédé à une nouvelle mise aux voix dans les deux jours suivant le premier scrutin. Le candidat, qui aura alors obtenu la majorité des voix des membres de l'Assemblée sera proposé au référendum.

Le candidat est considéré élu Président de la République dès qu'il obtient la majorité absolue des voix au cours du référendum. S'il n'obtient pas cette majorité, l'Assemblée pose la candidature d'un autre. La même procédure est suivie, en ce qui concerne sa candidature et son élection.)

ولكل حزب من الأحزاب السياسية التي مضي علي تأسيسها خمسة أعوام متصلة علي الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح ، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في آخر انتخابات علي نسبة (٣%) علي الأقل من مجموع مقاعد المنتخبين في مجلسي الشعب والشوري، أو ما يساوي ذلك في أحد المجلسين، أن يرشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئته العليا وفقا لنظامه الأساسي متي مضت علي عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة علي الأقل.

واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، يجوز لكل حزب من الأحزاب السياسية المشار إليها ، التي حصل أعضاؤها بالانتخاب علي مقعد علي الأقل في أي من المجلسين في آخر انتخابات ، أن يرشح في أي انتخابات رئاسية تجري خلال عشر سنوات إعتبارا من أول مايو ٢٠٠٧ ، أحد أعضاء هيئته العليا وفقا لنظامه الأساسي متي مضت علي عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة علي الأقل .

Les partis politiques fondés depuis au moins cinq ans consécutifs avant l'ouverture de la candidature à la présidence et ayant poursuivi pendant ce délai leurs activités tout en ayant obtenu au cours des dernières élections législatives un pourcentage minimal de 3% des sièges de l'Assemblée du Peuple et du Conseil Consultatif, ont le droit de poser la candidature à la présidence de la République, d'un membre de leur instance supérieure conformément à leurs statuts, à condition que ce membre ait passé au moins une année continue au sein de cette instance.

Excepté de la disposition du paragraphe précédent, chaque parti politique ayant obtenu au cours des dernières élections un seul siège au minimum dans l'une des deux chambres parlementaires, peut poser la candidature d'un membre de leur instance supérieure conformément à leurs statuts, à condition que ce membre ait passé au moins une année continue au sein de cette instance, aux élections présidentielles qui auront lieu dans dix ans à dater du 1er mai 2007.

وتقدم طلبات الترشيح إلي لجنة تسمى "لجنة الانتخابات الرئاسية" تتمتع بالاستقلال، وتشكل من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً ، وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة ، وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض ، وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة، وخمسة من الشخصيات العامة المشهود لها بالحياد ، يختار ثلاثة منهم مجلس الشعب ويختار الاثنين الأخرين مجلس الشورى وذلك بناء على اقتراح مكتب كل من المجلسين وذلك لمدة خمس سنوات ، ويحدد القانون من يحل محل رئيس اللجنة أو أي من أعضائها في حالة وجود مانع لديه.

وتختص هذه اللجنة دون غيرها بما يلي :

١- إعلان فتح باب الترشيح والإشراف على إجراءاته وإعلان القائمة النهائية للمرشحين .

٢- الإشراف العام على إجراءات الاقتراع والفرز .

٣- إعلان نتيجة الانتخاب .

٤- الفصل في كافة التظلمات والطعون وفي جميع المسائل المتعلقة باختصاصها بما في ذلك تنازع الاختصاص .

٥- وضع لائحة لتنظيم أسلوب عملها وكيفية ممارسة اختصاصاتها.

وتصدر قراراتها بأغلبية سبعة من أعضائها على الأقل ، وتكون قراراتها نهائية ونافذة بذاتها ، غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة ، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بالتأويل أو بوقف التنفيذ . ويحدد القانون المنظم للانتخابات الرئاسية الاختصاصات الأخرى للجنة.

كما يحدد القانون القواعد المنظمة لترشيح من يخلو مكانه من أحد المرشحين لأي سبب غير التنازل عن الترشيح في الفترة بين بدء الترشيح وقبل انتهاء الاقتراع .

ويجري الاقتراع في يوم واحد وتشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان التي تتولى مراحل العملية الانتخابية والفرز ، على أن تقوم بالإشراف عليها لجان عامة تشكلها اللجنة من أعضاء الهيئات القضائية . وذلك كله وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللجنة.

Les demandes de candidature seront présentées à une Commission indépendante dénommée
« La Commission des élections présidentielles ».
La Commission sera dirigée par le Président de la Haute Cour Constitutionnelle et composée du Président de la Cour d'Appel du Caire, du plus ancien Vice-président de la Cour Constitutionnelle Suprême, du plus ancien Vice-président de la Cour de Cassation, du plus ancien Vice-président du Conseil d'Etat et de cinq personnalités publiques reconnues pour leur impartialité.
Trois de ces personnalités seront choisies par l'Assemblée du Peuple et les deux autres par l'Assemblée Consultative et ce, sur proposition du Bureau de chaque Assemblée pour un mandat de cinq ans. La loi déterminera le remplaçant du Président de la Commission ou de l'un des membres de cette dernière au cas où il aura un empêchement.
Cette Commission est investie des attributions suivantes :
1- Déclarer l'ouverture de la candidature, superviser les procédures qui y sont relatives et proclamer la liste finale des candidats.
2- Assurer la supervision générale sur les procédures de vote et de dépouillement des voix.
3- Déclarer le résultat du scrutin.
4- Trancher les diverses plaintes et recours ainsi que toutes les questions relevant de sa juridiction, y compris la contestation des attributions.
5- Elaborer le règlement régissant sa procédure de travail et l'exercice de ses attributions. Les décisions de la commission seront prises à la majorité d'au moins sept de ses membres, et elles sont définitives et automatiquement exécutoires. Ces décisions ne sont sujettes à aucun recours devant n'importe quelle instance, elles ne peuvent non plus faire l'objet d'interprétation ou de suspension. La loi régissant les élections présidentielles déterminera les autres attributions de la Commission. Par ailleurs, la loi établit les règles régissant la présentation de la candidature à la place devenue vacante d'un candidat pour une raison autre que sa renonciation à la candidature et ce, au cours de la période comprise entre la présentation de la candidature et l'achèvement du vote. Le vote se déroule en un seul jour. La Commission chargée des élections présidentielles formera les comités qui assureront les diverses étapes du processus électoral et de dépouillement des voix. Ces comités seront contrôlés par des commissions générales que la Commission électorale composera parmi les membres des instances judiciaires. Tout ce processus se déroulera conformément aux règles et procédures qu'arrêtera la Commission.

ويعلن انتخاب رئيس الجمهورية بحصول المرشح على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة ، فإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بعد سبعة أيام على الأقل بين المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات ، فإذا تساوى مع ثانيهما غيره في عدد الأصوات الصحيحة اشترك في انتخابات الإعادة ، وفي هذه الحالة يعلن فوز من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة .

ويتم الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية حتى ولو تقدم للترشيح مرشح واحد، أو لم يبق سواه بسبب تنازل باقي المرشحين أو لعدم ترشيح أحد غير من خلا مكانه ، وفي هذه الحالة يعلن فوز المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لعدد من أدلوا بأصواتهم الصحيحة . وينظم القانون ما يتبع في حالة عدم حصول المرشح على هذه الأغلبية .

ويعرض رئيس الجمهورية مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا بعد إقراره من مجلس الشعب وقبل إصداره لتقرير مدى مطابقته للدستور .

وتصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرض الأمر عليها . فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو أكثر من نصوص المشروع رده رئيس الجمهورية إلى مجلس الشعب لإعمال مقتضى هذا القرار . وفي جميع الأحوال يكون قرار المحكمة ملزما للكافة ولجميع سلطات الدولة ، وينشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.

Le Président de la République sera déclaré élu si un candidat obtient la majorité des voix valables. Au cas où aucun candidat n'aurait remporté cette majorité, une réélection sera organisée- au moins sept jours plus tard- entre les candidats ayant obtenu le plus grand nombre de voix. En cas de ballottage entre le deuxième candidat et un autre, ce dernier participera au second tour des élections. Dans ce cas, la victoire de celui qui a remporté le plus grand nombre des voix, sera proclamée.
Le scrutin pour l'élection du Président de la République aurait lieu même s'il n'y avait qu'un seul candidat ou s'il ne restait que lui à cause de la renonciation des autres candidats ou à cause de l'absence d'une candidature à la place vacante, C'est ainsi que sera proclamée la victoire du candidat qui a obtenu la majorité absolue des voix valables. La situation découlant de non obtention par le candidat de cette majorité, est régie par la loi. Le Président de la République soumet le projet de loi régissant les élections présidentielles, après son adoption par l'Assemblée du Peuple et avant son entrée en vigueur pour vérifier sa conformité à la Constitution. Quinze jours après la soumission du projet à la Cour, cette dernière prendra une décision à son égard. Si la Cour décide l'inconstitutionnalité d'une ou de plusieurs dispositions du projet, le Président de la République le renverra à nouveau à l'Assemblée du Peuple pour application de la décision de la Cour. En tout état de cause, la décision de la Cour est obligatoire pour toutes les parties et tous les pouvoirs de l'Etat, et elle sera publiée au journal officiel au cours des trois jours suivant son émission.

مادة ٧٧ [١] : مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب[٢] ، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى .

مادة ٧٨ : تبدأ الإجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوماً ، ويجب أن يتم اختياره قبل انتهاء المدة بأسبوع على الأقل، فإذا انتهت هذه المدة دون أن يتم اختيار الرئيس الجديد لأى سبب كان ، استمر الرئيس السابق فى مباشرة مهام الرئاسة حتى يتم اختيار خلفه .

وإذا اعلن انتخاب الرئيس الجديد قبل انتهاء مدة سلفه، بدأت مدة رئاسته من اليوم التالي لانتهاء تلك المدة[٣].

مادة ٧٩: يؤدى الرئيس أمام مجلس الشعب قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الآتية :

" أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهورى ، وأن احترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه ".

مادة ٨٠: يحدد القانون مرتب رئيس الجمهورية.

ولا يسرى تعديل المرتب أثناء مدة الرئاسة التى تقرر فيها التعديل.

ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يتقاضى أى مرتب أو مكافأة أخرى.

مادة ٨١: لا يجوز لرئيس الجمهورية أثناء مدة رئاسته أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا، أو أن يشترى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله، أو أن يقايضها عليه.

مادة ٨٢ [٤]: إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء عند عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية أو تعذر نيابته عنه.

ولا يجوز لمن ينوب عن رئيس الجمهورية طلب تعديل الدستور أو حل مجلس الشعب أو مجلس الشوري أو إقالة الوزارة.

---

[١] معدلة بناء على إجماع كلمة الشعب على الموافقة على تعديل الدستور فى الاستفتاء الذى أجرى يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠- الجريدة الرسمية العدد ٢٦ في ٢٦ يونيه سنة ١٩٨٠.

[٢] **معدلة بموجب المادة (١٩٢ مكررا) من هذا القانون والتي تنص على أنه** : " تستبدل كلمة "الانتخاب" بكلمة "الاستفتاء" أينما وردت في الدستور فيما يتعلق باختيار رئيس الجمهورية" وذلك نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور في ٢٠٠٥/٥/٢٥ – الجريدة الرسمية العدد (٢١) تابع (أ) ٢٠٠٥/٥/٢٦ .

[٣] أضيفت الفقرة الثانية والأخيرة للمادة ٧٨ بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ٢٠٠٧ .

[٤] **أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ٢٠٠٧ ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي :**

"إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية".

Article (77)[1] :Le mandat présidentiel est de six ans, selon le calendrier grégorien, à dater de la déclaration du résultat de l'élection[2]. Le Président de la République est rééligible pour d'autres mandats.

Article (78) :La procédure concernant le choix du nouveau Président de la République doit être prise soixante jours avant l'expiration du mandat du Président en exercice.

Le nouveau Président doit être désigné une semaine au moins avant l'expiration de ce délai. Passé ce délai sans que le nouveau Président soit désigné pour n'importe quel motif, l'ancien Président continuera à assumer les charges de la Présidence jusqu'à la désignation de son successeur. Si le nouveau président est désigné avant l'expiration du mandat de l'ancien président, son mandat commencera dès le lendemain de l'expiration du mandat du président en exercice[3].

Article (79) :Avant d'exercer ses pouvoirs, le Président de la République doit prêter le serment suivant devant l'Assemblée du Peuple : "Je jure par la Toute puissance de Dieu, de soutenir loyalement le régime républicain, de respecter la Constitution et la loi, de veiller aux intérêts du peuple et de sauvegarder l'indépendance et l'intégrité territoriale de la patrie".

Article (80) :La loi fixe le traitement du Président de la République. La modification du traitement du Président de la République n'est pas applicable durant la période du mandat où elle aura été votée. Le Président de la République ne peut recevoir aucun autre traitement ou rémunération.

Article (81) :Le Président de la République ne peut exercer durant son mandat, aucune profession libérale, ou activité, financière ou industrielle, ni se rendre acquéreur ou locataire d'un bien appartenant à l'Etat, ni vendre l'un quelconque de ses biens à l'Etat, ni procéder à un échange.

Article (82)[4] :Au cas où le Président de la République serait empêché provisoirement d'exercer ses fonctions, il peut déléguer ses pouvoirs au vice-président de la République ou au président du Conseil ministériel à défaut d'un vice-président de la République. La personne qui assure l'intérim du président de la République n'est pas autorisée à demander l'amendement de la Constitution, à dissoudre l'Assemblée du peuple ou le Conseil consultatif, ou à destituer le gouvernement.

---

(1) Cet article amendé d'après l'approbation collective du peuple concernant l'amendement de la constitution selon le référendum du 22/5/1980 .le journal officiel parution 26 en 26/6/1980 .

(2) **Modifié selon l'article (192 bis) de ce loi qui stipule que** (Le terme «élection » remplacera le terme «référendum» en tout endroit de la Constitution qui porte sur le choix du Président de la République.)

cet amendement est selon le référendum d'amendement de la constitution du 25/5/2005 – le journal officiel parution 21 sup. (a) en 26/5/2005

(3) Le deuxième et le dernière paragraphe d'article 78 est ajouté selon le référendum du 26/3/2007 qui a été publié au journal officiel en 31/3/2007 parution numéro 13 .

(4) **Cet article est remplacé d'après le référendum du 26/3/2007 qui a été publié au journal officiel en 31/3/2007 parution numéro 13 bis, son texte avant le remplacement était** (Au cas où le Président de la République serait empêché provisoirement d'exercer ses fonctions, il peut déléguer ses pouvoirs au vice-Président de la République.

مادة٨٣: إذا قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة إلى مجلس الشعب.

مادة ٨٤ [١]: في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولي الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب، وإذا كان المجلس منحلا حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا، وذلك بشرط ألا يرشح أيهما للرئاسة، مع التقيد بالحظر المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٨٢.

ويعلن مجلس الشعب خلو منصب رئيس الجمهورية .

ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ خلو منصب الرئاسة .

مادة ٨٥ [٢]: يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

ويقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام، ويتولي الرئاسة مؤقتا نائب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء عند عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية، أو تعذر نيابته عنه ، مع التقيد بالحظر المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٨٢ ، وذلك لحين الفصل في الاتهام.

وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها وإجراءات المحاكمة أمامها ويحدد العقاب ، وإذا حكم بإدانته أعفي من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى .

---

[١] **استبدلت الفقرة الأولى للمادة ٨٤ بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالأتي:** "فى حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتاً رئيس مجلس الشعب ، وإذا كان المجلس منحلاً حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا ، وذلك بشرط ألا يرشح أيهما للرئاسة".

[٢] **استبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالأتي :** "ويقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام ويتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتاً لحين الفصل فى الاتهام".

Article (83) :En cas de démission du Président de la République, il adressera sa lettre de démission à l'Assemblée du Peuple.

Article (84)[1] :En cas de vacance du poste de Président de la République ou de son incapacité permanente d'assumer ses fonctions, la présidence sera confiée provisoirement au Président de l'Assemblée du Peuple ou, dans le cas de sa dissolution, au Président de la Haute Cour Constitutionnelle, à condition qu'aucun des deux ne pose sa candidature à la Présidence, tout en s'engageant à la restriction stipulée dans le deuxième paragraphe de l'article 82.

L'Assemblée du Peuple annonce la vacance du poste du Président de la République. Le choix du nouveau Président de la République doit avoir lieu dans un délai ne dépassant pas les soixante jours, à partir de la date de vacance de la Présidence.

Article (85)[2] :La mise en accusation du Président de la République pour haute trahison ou pour crime, s'effectue sur une motion présentée par le tiers au moins des membres de l'Assemblée du Peuple. L'acte d'accusation n'est valable que s'il est adopté par une majorité des deux tiers des membres de l'Assemblée.

Dès que la décision de mise en accusation est prise, le Président de la République est suspendu de ses fonctions qui seront assumées provisoirement par le vice-président de la République ou le 1er ministre au cas d'absence d'un vice-président, tout en s'engageant à la restriction stipulée dans le deuxième paragraphe de l'article 82 et jusqu'à ce qu'il soit statué sur l'accusation. Le Président de la République sera jugé par une Cour spéciale dont la composition, la procédure de jugement et la peine à infliger seront déterminées par une loi. En cas de condamnation, il sera déchargé de ses fonctions, sans préjudice des autres peines.

---

[1] **le première paragraphe d' article 84 remplacé d'après le référendum du 26/3/2007. le journal official en 31/3/2007 parution numéro 13 bis, son texte avant le remplacement était** (En cas de vacance du poste du Président de la République ou de son incapacité permanente d'assumer ses fonctions, la présidence sera confiée provisoirement au Président de l'Assemblée du Peuple ou, dans le cas où celle-ci serait dissoute, au Président de la Cour Suprême Constitutionnelle, à la condition qu'aucun des deux ne pose sa candidature à la Présidence.)

[2] **Cet article remplacé d'après le référendum du 26/3/2007 . le journal officiel en 31/3/2007 parution numéro 13 bis, son texte avant le remplacement était** (Dès que la décision de mise en accusation est prise, le Président de la République est suspendu de ses fonctions qui sont assumées provisoirement par le vice-Président de la République, jusqu'à ce qu'il soit statué sur l'accusation.)

الفصل الثانى
السلطة التشريعية – مجلس الشعب

مادة٨٦: يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقرر السياسة العام للدولة والخطة العامة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على الوجه المبين فى الدستور.

مادة ٨٧: يحدد القانون الدوائر الانتخابية التى تقسم إليها الدولة، وعدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين، على ألا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضواً ، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام[١].

ويبين القانون تعريف العامل والفلاح.

ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين فى مجلس الشعب عدداً من الأعضاء لا يزيد على عشرة.

مادة ٨٨ [٢]: يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء.

ويجري الاقتراع في يوم واحد، وتتولي لجنة عليا تتمتع بالاستقلال والحيدة الإشراف علي الانتخابات علي النحو الذي ينظمه القانون. ويبين القانون اختصاصات اللجنة وطريقة تشكيلها وضمانات أعضائها علي أن يكون من بين أعضائها أعضاء من هيئات قضائية حاليين وسابقين. وتشكل اللجنة اللجان العامة التي تشرف علي الانتخابات علي مستوي الدوائر الانتخابية واللجان التي تباشر إجراءات الاقتراع ولجان الفرز، علي أن تشكل اللجان العامة من أعضاء من هيئات قضائية ، وان يتم الفرز تحت إشراف اللجان العامة ، وذلك كله وفقا للقواعد والإجراءات التي يحددها القانون.

---

(١) انظر القاضي د . عبد الفتاح مراد " شرح قوانين الإنتخابات الرئاسية ، دراسة مُقارنة " ص ٦٣ وما بعدها .

(٢) أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ٢٠٠٧ ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي :

"يحدد القانون الشروط الواجب توافرها فى أعضاء مجلس الشعب ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء، على أن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية".

CHAPITRE II: LE POUVOIR LEGISLATIF

Article (86) :L'Assemblée du Peuple exerce le pouvoir législatif. Elle approuve la politique générale de l'Etat, ainsi que le plan général de développement économique et social, et le budget général de l'Etat. Elle exerce le contrôle sur les actes du pouvoir exécutif de la manière prévue par la Constitution.

Article (87) :La subdivision de l'Etat en circonscriptions électorales est fixée par la loi, laquelle détermine également le nombre des membres de l'Assemblée qui ne peut être inférieur à 350 membres élus au scrutin direct, secret et public et dont la moitié au moins doit être composée d'ouvriers et de paysans[1]. La loi établit la définition de l'ouvrier et du paysan. Le Président de la République peut nommer au sein de l'Assemblée du Peuple un maximum de dix membres.

Article (88)[2] :La loi détermine les conditions que doivent remplir les membres de l'Assemblée du Peuple, ainsi que les dispositions régissant les élections et le référendum. Le scrutin doit avoir lieu en un seul jour, sous le contrôle d'un comité suprême indépendant et neutre qui surveille les élections conformément à la loi. La loi détermine les spécifications de ce comité et son mode de formation et les garanties assurées à ses membres à condition qu'ils fassent partie du Corps juridique qu'ils soient anciens ou actuels. Ledit comité forme les comités généraux qui supervisent les élections au niveau des circonscriptions électorales et des comités qui font le suivi des mesures du scrutin et du tri, de sorte que les comités généraux soient formés des membres des instances juridictionnelles et que le tri s'effectue sous la supervision des comités généraux, conformément aux règles et aux mesures déterminées par la loi.

---

(1) Voir **Dr. Abd El Fattah Mourad" Explication des lois des élections présidentielle- une étude comparative"** p. 63 et les pages suivants.

(2) **Cet article est remplacé d'après le référendum du 26/3/2007 , son texte avant le remplacement était:** (La loi détermine les conditions que doivent remplir les membres de l'Assemblée du Peuple, ainsi que les dispositions régissant les élections et le référendum. Le scrutin doit avoir lieu sous le contrôle de membres appartenant à la magistrature.

مادة٨٩: يجوز في الحكومة وفى القطاع العام أن يرشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشعب وفيما عدا الحالات التى يحددها القانون يتفرغ عضو مجلس الشعب لعضوية المجلس، ويحتفظ له بوظيفته أو عمله وفقاً لأحكام القانون.

مادة٩٠: يقسم عضو مجلس الشعب أمام المجلس قبل أن يباشر عمله اليمين الآتية:

"أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً علـى سـلامة الـوطن والنظـام الجمهورى، وأن أرعى مصالح الشعب، وأن أحترم الدستور والقانون".

مادة٩١: يتقاضى أعضاء مجلس الشعب مكافأة يحددها القانون.

مادة٩٢: مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له.

ويجري الانتخاب لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة علي انتهاء مدته.

مادة٩٣: يختص المجلس بالفصل فى صحة عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق فى صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علم المجلس به، ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوماً من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض.

وتعرض نتيجة التحقيق والرأي الذى انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس.

ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس.

مادة ٩٤ [١]: إذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته وجب شـغل مكانه طبقا للقانون خلال ستين يوما من تاريخ إبـلاغ المجلـس بخلـو المكان.

وتكون مدة العضو الجديد هي المدة المكملة لمدة عضوية سلفه.

---

[١] **أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبـل الاسـتبدال كالآتي :** " إذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته انتخب أو عين خلف له خـلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغ المجلس بخلو المكان .
وتكون مدة العضو الجديد هى المدة المكملة لمدة عضوية سلفه".

Article (89) :Les travailleurs au service de l'Etat et dans le secteur public peuvent poser leur candidature à l'Assemblée du Peuple. Hormis les cas déterminés par la loi, le membre de l'Assemblée du Peuple doit se consacrer entièrement à l'exercice de son mandat. Le poste ou le travail qu'il occupait lui sera conservé, conformément aux dispositions de la loi.

Article (90) :Avant d'exercer son mandat, le membre de l'Assemblée du Peuple prête le serment suivant : "Je jure, au Nom de Dieu le Tout Puissant, de sauvegarder fidèlement la sécurité de la patrie et le régime républicain, de veiller aux intérêts du peuple et de respecter la Constitution et la loi".

Article (91) :Les membres de l'Assemblée du Peuple touchent une indemnité fixée par la loi.

Article (92) :La durée de la législature de l'Assemblée du Peuple est de cinq ans, calculés selon le calendrier grégorien, à dater de sa première réunion. Le renouvellement de l'Assemblée intervient soixante jours au moins avant l'expiration de son mandat.

Article (93) :L'Assemblée est seule compétente pour juger de la validité du mandat de ses membres. La Cour de Cassation est compétente pour enquêter sur les demandes en invalidation soumises à l'Assemblée, à la requête de son Président. La demande en invalidation doit être présentée à la Cour de Cassation dans un délai de quinze jours, à partir de la date à laquelle l'Assemblée en aura pris connaissance. L'enquête doit être close dans les 90 jours à dater de sa transmission à la Cour de Cassation.

Le résultat de l'enquête et l'avis de la Cour seront soumis à l'Assemblée pour qu'elle statue sur le bien-fondé de la demande en invalidation dans les soixante jours à partir de la date de la présentation du résultat de l'enquête à l'Assemblée.

Le mandat ne peut être invalidé que par décision de l'Assemblée adoptée à la majorité des deux tiers.

Article (94)[1] :En cas de vacance du siège d'un membre, avant l'expiration de son mandat, son successeur est élu ou nommé dans les soixante jours à dater de la notification faite à l'Assemblée quant à la vacance. La durée de mandat du nouveau membre complète celle de son prédécesseur.

---

[1] **Cet article remplacé d'après le référendum du 26/3/2007 le journal officiel en 31/3/2007 parution numéro 13 bis ,son texte avant le remplacement était:**
(En cas de vacance du siège d'un membre, avant l'expiration de son mandat, son successeur est élu ou nommé dans les soixante jours à dater de la notification faite à l'Assemblée quant à la vacance.
La durée du mandat du nouveau membre complète celle du mandat de son prédécesseur.)

مادة ٩٥: لا يجوز لعضو مجلس الشعب أثناء مدة عضويته أن يشترى أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقايضها عليه، أو أن يبرم مع الدولة عقد بوصفه ملتزماً أو مورداً أو مقاولاً.

مادة ٩٦: لا يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء المجلس إلا إذا فقد الثقة والاعتبار أو فقد أحد شروط العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التى انتخب على أساسها أو أخل بواجبات عضويته ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه.

مادة ٩٧: مجلس الشعب هو الذى يقبل استقالة أعضائه.

مادة ٩٨: لا يؤاخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء فى أداء عملهم فى المجلس أو فى لجانه.

مادة ٩٩: لا يجوز فى غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا بإذن سابق من المجلس.

وفى غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس.

ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اخذ من إجراءات.

مادة ١٠٠: مدينة القاهرة مقر مجلس الشعب، ويجوز فى الظروف الاستثنائية أن يعقد جلساته فى مدينة أخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية أو أغلبية أعضاء المجلس.

واجتماع مجلس الشعب فى غير المكان المعد له غير مشروع والقرارات التى تصدر فيه باطلة.

مادة ١٠١: يدعى رئيس الجمهورية مجلس الشعب للانعقاد للدور السنوى العادى قبل يوم الخميس الثانى من شهر نوفمبر، فإذا لم يدع يجتمع بحكم الدستور فى اليوم المذكور، ويدور دور الانعقاد العادى سبعة أشهر على الأقل.

ويفض رئيس الجمهورية دورته العادية ولا يجوز فضها قبل اعتماد الموازنة العامة للدولة.

مادة ١٠٢: يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب لاجتماع غير عادى، وذلك فى حالة الضرورة، أو بناء على طلب بذلك موقع من أغلبية أعضاء مجلس الشعب.

ويعلن رئيس الجمهورية فض الاجتماع غير العادى.

Article (95) : Il est interdit à tout membre de l'Assemblée du Peuple, durant son mandat, de se porter acquéreur ou locataire d'un bien appartenant à l'Etat, ni vendre ou donner un bien propre en location à l'Etat, ni l'échanger avec lui, ni passer avec l'Etat un contrat en sa qualité de concessionnaire, de fournisseur ou d'entrepreneur.
Article (96) : Un membre de l'Assemblée ne peut être déchu de son mandat que s'il perd la confiance et la considération, ou l'une des conditions du mandat ou la qualité d'ouvrier, de paysan sur la base de laquelle il avait été élu, ou s'il a failli aux obligations de son mandat. La décision portant déchéance du membre doit être prise à la majorité des deux tiers des membres de l'Assemblée.
Article (97) :L'Assemblée du Peuple est seule habilitée pour accepter la démission de ses membres.
Article (98) : Les membres de l'Assemblée du Peuple ne peuvent être inquiétés pour les idées et les opinions qu'ils émettent dans l'exercice de leurs fonctions au sein de l'Assemblée ou de ses commissions.
Article (99) : Sauf en cas de flagrant délit, il n'est permis d'engager des poursuites pénales contre un membre de l'Assemblée du Peuple qu'après autorisation de l'Assemblée. Durant les intersessions cette autorisation doit être sollicitée du Président de l'Assemblée. L'Assemblée doit être saisie dès sa première réunion des mesures qui auront été prises à ce sujet
Article (100) : Le siège de l'Assemblée du Peuple est la ville du Caire. L'Assemblée peut, dans des circonstances exceptionnelles, siéger dans une autre ville, à la demande du Président de la République ou de la majorité de ses membres. La réunion de l'Assemblée du Peuple, en dehors du siège qui lui est assigné, est illégale, et les décisions qu'elle adopterait dans un tel cas, seraient nulles.
Article (101) : Le Président de la République convoque l'Assemblée du Peuple en session annuelle ordinaire avant le deuxième jeudi du mois de novembre. Si l'Assemblée n'est pas convoquée, elle se réunit en ce jour-là, conformément à la Constitution. La session ordinaire de l'Assemblée est de sept mois au moins. Le Président de la République clôture la session ordinaire de l'Assemblée. La session ordinaire ne peut être clôturée qu'après l'adoption du budget.
Article (102) : Le Président de la République convoque l'Assemblée du Peuple en session extraordinaire, en cas de nécessité ou sur une motion signée par la majorité des membres de l'Assemblée. Le Président de la République clôture la session extraordinaire.

مادة ١٠٣: ينتخب مجلس الشعب رئيساً له ووكيلين فى أول اجتماع لدور الإنعقاد السنوى العادى لمدة هذا الدور، وإذا خلا مكان أحدهم انتخب المجلس من يحل محله إلى نهاية مدته.
مادة ١٠٤: يضع مجلس الشعب لائحته لتنظيم أسلوب العمل فيه وكيفية ممارسة وظائفه.
مادة ١٠٥: لمجلس الشعب وحدة المحافظة على النظام داخله، ويتولى ذلك رئيس المجلس.
مادة ١٠٦: جلسات مجلس الشعب علنية.
ويجوز انعقاده فى جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو الحكومة أو بناء على طلب رئيسه أو عشرين من أعضائه على الأقل، ثم يقرر المجلس ما إذا كان المناقشة فى الموضوع المطروح أمامه تجرى فى جلسة علنية أو سرية.
مادة ١٠٧: لا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه.
ويتخذ المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين وذلك فى غير الحالات التى تشترط فيها أغلبية خاصة ويجرى التصويت على مشروعات القوانين مادة مادة.
مادة ١٠٨: لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفى الأحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة وأن تبين فيه موضوعات هذه القرارات والأسس التى تقوم عليها، ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب فى أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض، فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون.
مادة ١٠٩: لرئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين.
مادة ١١٠: يحال كل مشروع قانون إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه، على أنه بالنسبة إلى مشروعات القوانين المقدمة من أعضاء مجلس الشعب فإنها لا تحال إلى تلك اللجنة إلا بعد فحصها أمام لجنة خاصة لإبداء الرأى فى جواز نظر المجلس فيها، وبعد أن يقرر المجلس ذلك.

Article (103) :Au cours de la première réunion de la session annuelle ordinaire, l'Assemblée élit son président et deux vice-présidents pour la durée de la session. En cas de vacance, l'Assemblée élit son remplaçant jusqu'à l'expiration de son mandat.

Article (104) :L'Assemblée du Peuple établit son règlement intérieur en vue d'organiser les modalités de ses activités et la manière d'exercer ses attributions.

Article (105) :L'Assemblée du Peuple est seule habilitée à sauvegarder l'ordre dans son enceinte. Cette charge incombe au Président de l'Assemblée.

Article (106) :Les séances de l'Assemblée du Peuple sont publiques. Elles peuvent se tenir à huis clos, à la demande du Président de la République, du Gouvernement, du Président de l'Assemblée ou de vingt au moins de ses membres. L'Assemblée décide ensuite si les débats au sujet de la question proposée se dérouleront en séance publique ou à huis clos.

Article (107) :La réunion de l'Assemblée n'est valable que si la majorité de ses membres y assiste. l'Assemblée prend ses décisions à la majorité absolue des membres présents, sauf au cas où une majorité spéciale est requise. Les projets de loi sont votés article par article. En cas d'égalité des voix, la question, qui a fait l'objet des délibérations, est considérée comme rejetée.

Article (108) :Le Président de la République peut en cas de nécessité , dans des cas exceptionnels, et en vertu d'une délégation des pouvoirs qui lui sont conférés par l'Assemblée du Peuple à la majorité des deux tiers de ses membres, rendre des ordonnances ayant force de loi. La délégation des pouvoirs doit être accordée pour une durée limitée et doit préciser les sujets et les bases de ces ordonnances. Ces ordonnances doivent être soumises à l'Assemblée du Peuple au cours de la première réunion qu'elle tiendra après l'expiration du délai de cette délégation. Au cas où ces ordonnances ne sont pas soumises à l'Assemblée ou lui ont été soumises mais rejetées, elles cessent d'avoir force de loi.

Article (109) :Le Président de la République et chacun des membres de l'Assemblée ont le droit de proposer des lois.

Article (110) :Tout projet de loi est soumis à l'une des commissions de l'Assemblée pour examen et présentation d'un rapport à son sujet. Toutefois, les propositions de lois, présentées par les membres de l'Assemblée du Peuple, ne sont renvoyées à cette commission qu'après avoir été examinées par une commission spéciale pour donner son avis au sujet de la possibilité de son étude par l'Assemblée, et après que l'Assemblée se prononce en sa faveur.

مادة ١١١: كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية فى نفس دور الانعقاد.

مادة ١١٢: لرئيس الجمهورية حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها .

مادة ١١٣: إذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون أقره مجلس الشعب رده إليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ المجلس إياه، فإذا لم يرد مشروع القانون فى هذا الميعاد اعتبر قانوناً وأصدر.

وإذا رد فى الميعاد المتقدم إلى المجلس وأقره ثانية بأغلبية ثلثى أعضائه اعتبر قانوناً وأصدر.

مادة ١١٤: يقرر مجلس الشعب الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويحدد القانون طريقة إعداد الخطة وعرضها على مجلس الشعب.

مادة ١١٥ [١]**:** يجب عرض مشروع الموازنة العامة علي مجلس الشعب قبل ثلاثة أشهر علي الأقل من بدء السنة المالية ولا تعتبر نافذة إلا بموافقته عليها.

ويتم التصويت علي مشروع الموازنة باباً باباً. ويجوز لمجلس الشعب أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة، عدا التي ترد تنفيذا لالتزام محدد على الدولة.

وإذا ترتب علي التعديل زيادة في إجمالي النفقات وجب أن يتفق المجلس مع الحكومة علي تدبير مصادر للإيرادات بما يحقق إعادة التوازن بينها وبين النفقات. وتصدر الموازنة بقانون يجوز أن يتضمن تعديلاً في أي قانون قائم بالقدر اللازم لتحقيق هذا التوازن.

وإذا لم يتم اعتماد الموازنة الجديدة قبل بدء السنة المالية عمل بالموازنة القديمة لحين اعتمادها ويحدد القانون طريقة إعداد الموازنة ، كما يحدد السنة المالية .

---

[١] أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجري بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالأتي :

"يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ، ولا تعتبر نافذة إلا بموافقته عليها.

ويتم التصويت على مشروع الموازنة باباً باباً وتصدر بقانون ولا يجوز لمجلس الشعب أن يعدل مشروع الموازنة إلا بموافقة الحكومة ، وإذا لم يتم اعتماد الموازنة الجديدة قبل السنة المالية عمل بالموازنة القديمة إلى حين اعتمادها.

ويحدد القانون طريقة إعداد الموازنة، كما يحدد السنة المالية".

Article (111) : Tout projet de loi, présenté par un des membres et rejeté par l'Assemblée, ne peut être soumis une deuxième fois au cours de la même session.

Article (112) : Le Président de la République a le droit de promulguer des lois ou d'y opposer son veto.

Article (113) : Si le Président de la République oppose son veto à un projet de loi adopté par l'Assemblée, il le lui retourne dans un délai de trente jours à partir de la date à laquelle ce projet de loi lui aura été soumis. Au cas où le projet de loi n'est pas retourné dans ce délai, il sera considéré comme loi et promulgué. S'il est retourné à l'Assemblée dans le délai susmentionné et voté de nouveau par elle à la majorité des deux tiers de ses membres, il sera considéré comme loi et promulgué.

Article (114) :L'Assemblée du Peuple approuve le plan général de développement économique et social. La loi détermine le mode de préparation du plan et de sa présentation à l'Assemblée du Peuple.

Article (115)[1] **:**Le projet du budget général de l'Etat doit être soumis à l'Assemblée trois mois au moins avant le commencement de l'exercice financier. Le budget n'est exécutoire qu'après son adoption par l'Assemblée. Le budget doit être adopté, titre par titre. L'Assemblée du peuple peut introduire des changements sur les dépenses figurant dans le budget général, sauf celles qui déterminent une obligation de l'Etat, et si l'amendement exige une augmentation du total des dépenses, l'Assemblée et le gouvernement doivent être d'accord sur l'assurance de sources aux recettes de sorte à réaliser à nouveau l'équilibre entre les recettes et les dépenses. Le budget est alors stipulé par une loi qui peut comprendre l'amendement de n'importe quelle autre loi en vigueur de sorte à réaliser l'équilibre visé. Si le nouveau budget n'est pas adopté avant le nouvel exercice financier, l'ancien budget reste en vigueur jusqu'à l'approbation du nouveau. La loi détermine le mode de préparation du budget et fixe les dates de l'exercice financier.

---

[1] **Cet article est remplacé d'après le référendum du 26/3/2007 . publié au journal official en 31/3/2007 parution numéro 13 bis , son texte avant le remplacement était:** (Le projet du budget général de l'Etat doit être soumis à l'Assemblée du Peuple deux mois au moins avant le commencement de l'exercice financier. Le budget n'est exécutoire qu'après son adoption par l'Assemblée. Le budget doit être adopté titre par titre, et promulgué par une loi. L'Assemblée du Peuple ne peut y introduire des changements sans accord du gouvernement.
Si le nouveau budget n'est pas adopté avant le nouvel exercice financier, l'ancien budget demeure en vigueur jusqu'à l'approbation du nouveau.
La loi détermine le mode de préparation du budget et fixe les dates de l'exercice financier.)

مادة ١١٦: تجب موافقة مجلس الشعب على نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الموازنة العامة وكذلك على كل مصروف غير وارد بها،أو زائد فى تقديراتها وتصدر بقانون.

مادة ١١٧: يحدد القانون أحكام موازنة المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها.

مادة ١١٨ : يجب عرض الحساب الختامي لميزانية الدولة علي مجلس الشعب في مدة لا تزيد علي ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية . ويتم التصويت عليها بابا بابا ، ويصدر بقانون[١] .

كما يجب عرض التقرير السنوى للجهاز المركزى للمحاسبات وملاحظاته على مجلس الشعب .

وللمجلس أن يطلب من الجهاز المركزى للمحاسبات أية بيانات أو تقارير أخرى

.وللمجلس أن يطلب من الجهاز المركزى للمحاسبات أية بيانات أو تقارير أخرى. مادة ١١٩: إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغائها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون [٢]. ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا فى حدود القانون.

مادة ١٢٠: ينظم القانون القواعد الأساسية لحماية الأموال العامة وإجراءات صرفها.

مادة١٢١: لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ من خزانة الدولة فى فترة مقبلة إلا بموافقة مجلس الشعب.

مادة ١٢٢: يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التى تتقرر على خزانة الدولة وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التى تتولى تطبيقها.

مادة ١٢٣: يحدد القانون القواعد والإجراءات الخاصة بمنح الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الطبيعة والمرافق العامة، كما يبين أحوال التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة والقواعد والإجراءات المنظمة لذلك.

مادة ١٢٤: لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة في أى موضوع يدخل فى اختصاصاتهم.

وعلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو من ينيبونه الإجابة عن أسئلة الأعضاء.

ويجوز للعضو سحب السؤال فى أى وقت ولا يجوز تحويله فى نفس الجلسة إلى استجواب.

---

[١] أستبدلت الفقرة الأولى للمادة ١١٨ بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي:

" يجب عرض الحساب الختامى لميزانية الدولة على مجلس الشعب فى مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ انتهاء السنة المالية يتم التصويت عليه باباً باباً ويصدر بقانون".

[٢] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد لإدارة مكتب المحامي".

Article (116) :Chaque transfert d'un montant d'un titre à l'autre du budget doit recevoir l'approbation de l'Assemblée du Peuple, de même que toute dépense non prévue par le budget ou dépassant ses prévisions. Le transfert et le dépassement doivent être effectués par la loi.

Article (117) :La loi détermine les dispositions relatives aux budgets et aux comptes des établissements et des organismes publics.

Article (118) :Le bilan du budget de l'Etat doit être soumis à l'Assemblée du peuple dans un délai ne dépassant pas les 6 mois, à dater de l'expiration de l'exercice financier. Il est voté chapitre par chapitre et promulgué par une loi[1]. Il appartient à l'Assemblée de demander à l'Organisme Central des Comptabilités tout autre renseignement ou rapport.

Article (119) :L'institution d'impôts publics, leur modification ou leur annulation, ne peut être effectuée qu'en vertu de la loi. Personne n'est exempté du versement des impôts sauf les cas prévus par la loi[2]. Nul ne peut être amené à verser d'autres impôts ou taxes que dans le cadre de la loi.

Article (120) :La loi détermine les bases fondamentales de la perception des biens publics et du mode de dépense.

Article (121) :Le Pouvoir exécutif ne peut contracter des emprunts ou s'engager dans un projet pouvant grever le Trésor de l'Etat, dans l'avenir, sans l'accord de l'Assemblée du Peuple.

Article (122) :La loi définit les bases de versement des appointements, des pensions, des indemnités, des subventions et des primes prélevées sur le budget de l'Etat, de même qu'elle définit les cas d'exception et les autorités chargées de l'application de ces bases.

Article (123) :La loi définit les bases et les modalités d'octroi des concessions relatives à l'exploitation des ressources naturelles et des services publics, de même qu'elle établit les cas de cession gratuite de biens appartenant au domaine public, et de biens meubles.

Article (124) :Tout membre de l'Assemblée du Peuple a le droit d'adresser au Président du Conseil, à l'un de ses suppléants, aux ministres ou à leurs suppléants, des questions au sujet des matières entrant dans leurs attributions. Le Président du Conseil ou ses suppléants, les ministres ou leurs représentants, doivent répondre aux questions des membres. Le membre peut retirer à n'importe quel moment sa question, mais ne peut la transformer au cours de la même séance en interpellation.

---

(1) **le première paragraphe d'article118 est remplacé d'après le référendum du 26/3/2007 ,publié au journal official parution 13 bis en 31/3/2007 , son texte avant le remplacement était** (Le bilan du budget de l'Etat doit être soumis à l'Assemblée du Peuple dans un délai ne dépassant pas un an, à partir de la date d'expiration de l'exercice financier. Il est voté article par article et promulgué par une loi.)

(2) Voir **Dr. Abd El Fattah mourad " Programme del' encyclopédie de Mourad pour administrer le bureau de l' avocat".**

مادة ١٢٥: لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق توجيه استجوابات إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم لمحاسبتهم فى الشئون التى تدخل فى اختصاصهم.

وتجرى المناقشة فى الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تقديمه إلا فى حالات الاستعجال التى يراها المجلس وبموافقة الحكومة.

مادة ١٢٦: الوزراء مسئولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة. وكل وزير مسئول عن أعمال وزارته.

ولمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم، ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب، وبناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس.

ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره فى الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس.

مادة ١٢٧[1]: لمجلس الشعب أن يقرر بناء علي طلب عشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء، ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس.

ولا يجوز أن يصدر هذا القرار إلا بعد استجواب موجه إلي الحكومة، وبعد ثلاثة أيام علي الأقل من تقديم الطلب.

وفي حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريرا يرفعه إلي رئيس الجمهورية متضمنا عناصر الموضوع وما انتهي إليه من رأي في هذا الشأن وأسبابه.

ولرئيس الجمهورية أن يقبل استقالة الوزارة أو أن يرد التقرير إلي المجلس خلال عشرة أيام، فإذا عاد المجلس إلي إقراره بأغلبية ثلثي أعضائه قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة.

وإذا رفض المجلس اقتراحا بمسئولية رئيس مجلس الوزراء فلا يجوز طلب سحب الثقة في موضوع سبق للمجلس أن فصل فيه في ذات دور الانعقاد .

---

[1] **استبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ٢٠٠٧ ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي :** " لمجلس الشعب أن يقرر بناء علي طلب عشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء . ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس.

ولا يجوز أن يصدر هذا القرار إلا بعد استجواب موجه إلي الحكومة وبعد ثلاثة أيام علي الأقل من تقديم الطلب.

وفي حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريرا يرفعه إلي رئيس الجمهورية متضمنا عناصر الموضوع وما انتهي إليه من رأي في هذا الشأن وأسبابه .

ولرئيس الجمهورية أن يرد التقرير إلي المجلس خلال عشرة أيام ، فإذا عاد المجلس إلى إقراره من جديد جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة علي الاستفتاء الشعبي .

ويجب أن يجري الاستفتاء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإقرار الأخير للمجلس، وتقف جلسات المجلس في هذه الحالة .

فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلا وإلا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة".

Article (125) :Tout membre de l'Assemblée du Peuple a le droit d'adresser des interpellations au Président du conseil, ou à ses suppléants, aux ministres ou à leurs suppléants, pour leur demander des comptes sur les matières entrant dans leurs attributions. La discussion de l'interpellation intervient sept jours au moins à partir de la date de sa soumission, sauf dans les cas où l'Assemblée considère urgent de la discuter avec l'approbation du gouvernement.

Article (126) :Les ministres sont responsables devant l'Assemblée du Peuple de la politique générale de l'Etat. Chaque ministre est responsable des affaires de son département. L'Assemblée du Peuple peut retirer la confiance à l'un des suppléants du Président du Conseil, ou à l'un des ministres ou à leurs suppléants. La motion de censure ne peut être présentée qu'après interpellation. Elle est alors introduite par le dixième des membres de l'Assemblée. L'Assemblée ne peut se prononcer sur la motion de censure que trois jours au moins après sa présentation. Le retrait de confiance doit être adopté par la majorité de l'Assemblée.

Article (127)[1] :L'Assemblée du peuple peut, à la demande du 1/10 de ses membres, mettre en cause la responsabilité du président du Conseil des ministres, la décision à ce sujet sera prise à la majorité des membres de l'Assemblée. Cette décision ne peut être prise qu'après l'interpellation du gouvernement et 3 jours au moins à partir de la présentation de la demande. Au cas où la responsabilité serait établie, l'Assemblée prépare un rapport qu'elle soumet au Président de la République, et comportant les éléments de la question ainsi que son avis et ces motifs. Le Président de la République a le droit d'accepter la démission du gouvernement, le Président de la République peut référer ce rapport à l'Assemblée dans un délai de dix jours. Si l'Assemblée adopte de nouveau le rapport avec l'approbation des 2/3 de ses membres, le Président de la République pourrait accepter la démission du gouvernement. Si l'Assemblée du peuple refuse une proposition concernant les responsabilités du Président du Conseil ministériel, il serait illicite de voter une motion de censure contre un sujet déjà tranché par l'Assemblée pendant la même session.

---

[1] **Cet article est remplacé d'après le référendum du 26/3/2007 , publié au journal official en 31/3/2007 parution numéro 13 bis , son texte avant le remplacement était:** (L'Assemblée du Peuple peut à la demande du dixième de ses membres mettre en cause la responsabilité du Président du Conseil. La décision à ce sujet doit être prise à la majorité des membres de l'Assemblée.
Cette décision ne peut être prise qu'après interpellation adressée au gouvernement et trois jours au moins à partir de la présentation de la demande
Au cas où la responsabilité serait établie, l'Assemblée prépare un rapport qu'elle soumet au Président de la République comportant les éléments de la question, ainsi que son avis et ses motifs.
Le Président de la République peut retourner ce rapport à l'Assemblée dans un délai de dix jours. Si l'Assemblée adopte de nouveau le rapport, le Président de la République peut soumettre le conflit entre l'Assemblée et le gouvernement à un référendum dans les trente jours à partir de la date du dernier vote de l'Assemblée. Dans ce cas, les séances de l'Assemblée sont suspendues.
Si le résultat du référendum est favorable au gouvernement, l'Assemblée est considérée comme dissoute. Dans le cas contraire, le Président de la République accepte la démission du gouvernement.)

مادة ١٢٨: إذا قرر المجلس سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أو نوابهم وجب عليه اعتزال منصبه.
ويقدم رئيس مجلس الوزراء استقالته إلي رئيس الجمهورية إذا تقررت مسئوليته أمام مجلس الشعب.

مادة ١٢٩: يجوز لعشرين عضوا علي الأقل من أعضاء مجلس الشعب طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الوزارة بشأنه.

مادة ١٣٠: لأعضاء مجلس الشعب إبداء رغبات في موضوعات عامة إلي رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء.

مادة ١٣١: لمجلس الشعب أن يكون لجنة خاصة أو يكلف لجنة من لجانه بفحص نشاط إحدى المصالح الإدارية أو المؤسسات العامة، أو أي جهاز تنفيذي أو إداري، أو أي مشروع من المشروعات العامة، وذلك من أجل تقصي الحقائق، وإبلاغ المجلس بحقيقة الأوضاع المالية أو الإدارية أو الاقتصادية أو إجراء تحقيقات في أي موضوع يتعلق بعمل من الأعمال السابقة.
وللجنة في سبيل القيام بمهمتها أن تجمع ما تراه من أدلة، وأن تطلب سماع من تري سماع أقواله، وعلي جميع الجهات التنفيذية والإدارية أن تستجيب إلي طلبها، وأن تضع تحت تصرفها لهذا الغرض ما تطلبه من وثائق أو مستندات أو غير ذلك.

مادة ١٣٢: يلقي رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب بياناً يتضمن السياسة العامة للدولة، وله الحق في إلقاء أي بيانات أخري أمام المجلس. ولمجلس الشعب مناقشة بيان رئيس الجمهورية[١].

---

[١] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية " ص ٣٥ وما بعدها .

Article (128) :Si une motion de censure est adoptée par l'Assemblée à l'égard d'un vice premier ministre, d'un ministre, ou à l'égard de l'un de leurs suppléants, celui-ci doit résigner ses fonctions. Le Président du Conseil doit présenter sa démission au Président de la République au cas où sa responsabilité a été confirmée par l'Assemblée du Peuple.

Article (129) :Vingt membres au moins de l'Assemblée du Peuple peuvent demander l'ouverture d'un débat sur une question générale pour obtenir des éclaircissements sur la politique du ministère à son sujet.

Article (130) :Il appartient aux membres de l'Assemblée du Peuple de formuler des vœux sur des questions d'ordre général au Président du Conseil, à un vice-premier ministre ou à l'un des ministres.

Article (131) :L'Assemblée du Peuple peut former une commission spéciale ou charger une de ses commissions d'examiner les activités d'une administration de l'Etat, d'un organisme public, d'un organe exécutif ou administratif, ou de n'importe quel projet public, afin d'enquêter sur les faits, et de communiquer à l'Assemblée la réalité des conditions financières, administratives et économiques qui y prévalent, ou de procéder à une enquête sur un point se rattachant à l'un des actes susmentionnés. Il appartient à la commission, pour accomplir sa mission, de recueillir les preuves et demander l'audition de ceux qu'elle juge nécessaire d'entendre. Les organes exécutifs et administratifs sont tenus de déférer à sa demande et de mettre à sa disposition les documents, les pièces et autres éléments nécessaires à cet effet.

Article (132) :Le Président de la République fait, au cours de la séance d'ouverture de la session ordinaire de l'Assemblée du Peuple un exposé sur la politique générale de l'Etat. Il peut également faire d'autres exposés devant l'Assemblée. Il appartient à l'Assemblée du Peuple de discuter l'exposé du Président de la République[1].

---

[1] Voir le juge **Dr. Abd El Fattah Mourad " Explication des lois de l'assemblée du peuple, de l'assemblée consultative et les parties politique"** p. 35 et les pages suivantes.

مادة ١٣٣[١]: يقدم رئيس مجلس الوزراء برنامج الوزارة خلال ستين يوما من تاريخ تأليفها إلي مجلس الشعب، أو في أول اجتماع له إذا كان غائبا. وإذا لم يوافق المجلس علي هذا البرنامج بأغلبية أعضائه قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة . وإذا لم يوافق المجلس علي برنامج الوزارة الجديدة، كان لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس أو يقبل استقالة الوزارة.[٢]

ويجوز لرئيس مجلس الوزراء والوزراء ولغيرهم من أعضاء الحكومة إلقاء بيان أمام مجلس الشعب أو إحدي لجانه عن موضوع داخل في اختصاصه، ويناقش المجلس أو اللجنة هذا البيان ويبدي ما يراه من ملاحظات بشأنه.

مادة ١٣٤: يجوز لرئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم أنه يكونوا أعضاء في مجلس الشعب، كما يجوز لغير الأعضاء منهم حضور جلسات المجلس ولجانه.

مادة ١٣٥: يسمع رئيس مجلس الوزراء والوزراء في مجلس الشعب ولجانه كلما طلبوا الكلام، ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين ولا يكون للوزير صوت معدود عند أخذ الرأي، إلا إذا كان من الأعضاء.

مادة ١٣٦ [٣]: لا يجوز لرئيس الجمهورية إصدار قرار بحل مجلس الشعب إلا عند الضرورة . وإذا حل المجلس في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد لذات الأمر.

ويجب أن يشتمل القرار علي دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ صدور قرار الحل.

ويجتمع المجلس الجديد خلال الأيام العشرة التالية لإتمام الانتخاب.

---

[١] **استبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالأتي :** " يقدم رئيس مجلس الوزراء بعد تأليف الوزارة ، وعند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب برنامج الوزارة .
ويناقش مجلس الشعب هذا البرنامج" .

[٢] أنظر **القاضي د. عبد الفتاح مراد " شرح الانتخابات الرئاسية"** ص ٧٦ وما بعدها .

[٣] أستبدلت الفقرتان الأولى والثانية للمادة ١٣٦ بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ٢٠٠٧ ، وكان نصهما قبل الاستبدال كالأتي : " لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب إلا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب ، ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بوقف جلسات المجلس وإجراء الاستفتاء خلال ثلاثين يوما ، فإذا أقرت الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم الحل، أصدر رئيس الجمهورية قرارا به.
ويجب أن يشتمل القرار علي دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء".

Article (133)[1] :Le Président du Conseil présente le programme du gouvernement dans un délai de 60 jours de sa formation à l'Assemblée du peuple ou au cours de la première session de l'Assemblée s'il est absent. Si l'Assemblée du peuple n'approuve pas ce programme à la majorité de ses membres, le Président de la République doit accepter la démission du gouvernement, et si l'Assemblée du peuple n'approuve pas le nouveau programme du gouvernement, le Président de la République peut dissoudre l'Assemblée ou accepter la démission du gouvernement[2]. Le premier Ministre, les ministres et les membres du gouvernement ont le droit de prononcer un communiqué devant l'Assemblée du peuple ou devant l'un de ces comités sur une question qui entre dans leur compétence, l'Assemblée du peuple ou le comité discutera ce communiqué et exprimera son avis et ses remarques.

Article (134) :Le Président du Conseil, ses suppléants, les ministres et leurs suppléants peuvent être membres de l'Assemblée du Peuple. Ceux d'entre eux qui ne sont pas membres de l'Assemblée peuvent assister à ses séances et aux réunions de ses commissions.

Article (135) :Le Président du Conseil et les ministres doivent être entendus par l'Assemblée du Peuple et par ses commissions, toutes les fois qu'ils demandent la parole. Ils peuvent se faire assister par des hauts fonctionnaires de leur choix. Lors de la mise aux voix, celle du ministre ne compte que s'il est membre de l'Assemblée.

Article (136)[3] :Le Président de la République ne peut dissoudre l'Assemblée du peuple qu'en cas de besoin et si l'Assemblée du peuple est dissoute, la nouvelle Assemblée ne peut être dissoute à nouveau pour la même raison. Les électeurs sont invités à de nouvelles élections de l'Assemblée du peuple dans un délai, ne dépassant pas les 60 jours à dater de la dissolution. La nouvelle Assemblée se réunit dans les dix jours qui suivent le scrutin.

---

(1) **Cet article a été remplacé d'après le référendum du 26/3/2007, le journal official en 31/3/2007 parution numéro 13 bis , son texte avant le remplacement était** (Le Président du Conseil présente le programme de son gouvernement, après la formation de celui-ci et lors de l'inauguration de la session de l'Assemblée du Peuple. L'Assemblée du Peuple engage le débat sur ce programme.)

(2) Voir **Dr. Abd El Fattah Mourad" explication des élections présidentielle" p. 76 et les pages suivantes.**

(3) **le première et le deuxième paragraphes d'article 136 sont remplacés selon le référendum du 26/3/2007 qui a été publié au journal official en 31/3/2007 parution numéro 13 bis , son texte avant le remplacement était:** (Le Président de la République ne peut dissoudre l'Assemblée du Peuple qu'en cas de besoin et après un
référendum populaire. Dans ce cas, le Président de la République rend une ordonnance portant suspension des séances de l'Assemblée et fixant le référendum dans un délai de trente jours. Au cas où la majorité absolue des votes émis approuve la dissolution, le Président de la République promulgue une ordonnance à cet effet.
L'ordonnance portant convocation des citoyens à de nouvelles élections de l'Assemblée du Peuple doit fixer un délai, ne dépassant pas les soixante jours à partir de la date de la proclamation du résultat du référendum.)

الفصل الثالث
السلطة التنفيذية
الفرع الأول
رئيس الجمهورية

مادة ١٣٧: يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها علي الوجه المبين في الدستور.

مادة ١٣٨ : يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ، ويشرفان علي تنفيذها علي الوجه المبين في الدستور.

ويمارس رئيس الجمهورية الاختصاصات المنصوص عليها في المواد ١٤٤ و١٤٥ و١٤٦ و١٤٧ بعد موافقة مجلس الوزراء ، والاختصاصات المنصوص عليها في المواد ١٠٨ و١٤٨ و ١٥١ فقرة ثانية بعد أخذ رأيه[١].

مادة ١٣٩: لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا له أو أكثر، ويحدد اختصاصاتهم ويعفيهم من مناصبهم.

وتسري القواعد المنظمة لمساءلة رئيس الجمهورية علي نواب رئيس الجمهورية.

مادة ١٤٠: يؤدي نائب رئيس الجمهورية، أمام رئيس الجمهورية، قبل مباشرة مهام منصبة اليمين الآتية :

" أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا علي النظام الجمهوري وأن أحترم الدستور والقانون، وأن ارعي مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ علي استقلال الوطن وسلامة أراضيه " .

مادة ١٤١ [٢]: يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه ويكون تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم وإعفاؤهم من مناصبهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء.

---

[١] أضيفت فقرة ثانية للمادة ١٣٨ بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر .

[٢] **استبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ٢٠٠٧ ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي :** "يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم".

CHAPITRE III: LE POUVOIR EXECUTIF

SECTION I: LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE

Article (137) :Le Président de la République assume le Pouvoir Exécutif et l'exerce de la manière prescrite par la Constitution.

Article (138) :Le Président de la République établit, de concert avec le Conseil des Ministres, la politique générale de l'Etat et tous les deux veillent à son exécution de la manière prescrite par la Constitution. Le Président de la République exerce ses prérogatives stipulées dans les articles 144, 145,146 et 147 après l'approbation du Conseil des Ministres ainsi que les prérogatives stipulées dans les articles 108, 148, et 151[1].

Article (139) :Le Président de la République nomme un ou plusieurs vice-présidents, fixe leurs attributions et les décharge de leurs fonctions. La procédure, régissant la mise en cause de la responsabilité du Président de la République, s'applique aux vice-présidents.

Article (140) :Avant d'assumer ses fonctions, le vice-président de la République prête devant le Président de la République le serment suivant **"Je jure par Dieu Tout-puissant de sauvegarder loyalement le régime républicain, de respecter la Constitution et la loi, de veiller entièrement aux intérêts du Peuple et de sauvegarder l'indépendance de la patrie et la sécurité de son territoire."**

Article (141)[2] :Le Président de la République nomme le président du Conseil ministériel, et le décharge de ses fonctions. Les vice-premiers ministres, les ministres et les vice-ministres sont nommés et déchargés de leurs fonctions en vertu d'un décret émis par le Président de la République, après avoir pris l'avis du président du Conseil ministériel.

---

(1) le deuxième paragraphe est ajouté au article 138 d'après le référendum du 26-3/2007 publié au journal official en 26/3/2007 parution 13bis

(2) **Cet article remplacé d'après le référendum du 26/3/2007 , publié au journal official en 31/3/2007 parution numéro 13 bis son texte avant le remplacement était** (Le Président de la République nomme le Président du Conseil, les vice-premier ministres, les ministres et leurs suppléants et les décharge de leurs fonctions.)

مادة ١٤٢: لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها، كما له حق طلب تقارير من الوزراء.

مادة ١٤٣: يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين، ويعزلهم من مناصبهم علي الوجه المبين في القانون.

كما يعتمد ممثلي الدول الأجنبية السياسيين.

مادة ١٤٤: يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها، وله أن يفوض غيره في إصدارها ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه.

مادة ١٤٥: يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط.

مادة ١٤٦: يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة.

مادة ١٤٧: إذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون.

ويجب عرض هذه القرارات علي مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائما، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون إلا إذا رأي المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب علي آثارها بوجه آخر .

مادة ١٤٨ : يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ علي الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا الإعلان علي مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه .

وإذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الأمر علي المجلس الجديد في أول اجتماع له .

وفي جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محددة، ولا يجوز مدها إلا بموافقة مجلس الشعب .

مادة ١٤٩ : لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها، أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون .

Article (142) : Le Président de la République a le droit de convoquer le Conseil des Ministres, d'assister à ses réunions, et de présider les réunions auxquelles il assiste. Il a également le droit de demander aux ministres de lui présenter des rapports

Article (143) : Le Président de la République nomme les fonctionnaires civils et militaires ainsi que les représentants diplomatiques, et les décharge de leurs fonctions de la manière prévue par la loi. Il accrédite les représentants diplomatiques étrangers

Article (144) : Le Président de la République promulgue les règlements nécessaires à l'exécution des lois de manière à n'y apporter ni modification, ni entrave, ni exemption de leur exécution. Il a le droit de déléguer à d'autres le pouvoir de promulguer ces règlements. La loi peut déterminer l'autorité chargée de prendre les arrêts nécessaires à leur exécution.

Article (145) : Le Président de la République promulgue les règlements de la police.

Article (146) : Le Président de la République promulgue les ordonnances nécessaires à la création et à l'organisation des services et des administrations publiques.

Article (147) : Si, en l'absence de l'Assemblée du Peuple, des événements surviennent qui exigent de recourir à des mesures urgentes qui ne souffrent pas de retard, le Président de la République peut prendre à leur sujet des ordonnances ayant force de loi. Ces ordonnances doivent être soumises à l'Assemblée du Peuple dans les quinze jours, à partir de la date à laquelle elles ont été prises, si l'Assemblée est en session, et à la première réunion de l'Assemblée en cas de dissolution ou de suspension de ses séances. Si elles perdent, rétroactivement, la force de loi qu'elles avaient, sans qu'il soit nécessaire de prendre de décision à ce sujet. Mais si elles sont soumises à l'Assemblée et si celle-ci les rejette, elles perdent, rétroactivement la force de loi qu'elles avaient, à moins que l'Assemblée n'en approuve l'exécution pour la période précédente ou ne décide d'en régler autrement les effets.

Article (148) : Le Président de la République déclare l'état d'urgence de la manière prévue par la loi. Cette déclaration doit être soumise à l'Assemblée du Peuple dans les quinze jours suivants, pour décision. En cas de dissolution de l'Assemblée du Peuple, la déclaration doit être soumise à la première réunion de la nouvelle Assemblée. L'état d'urgence doit dans tous les cas, être déclaré pour une durée déterminée qui ne peut être reconduite qu'avec l'approbation de l'Assemblée du Peuple

Article (149) : Le Président de la République a le droit d'amnistier ou de réduire les peines. Quant à l'amnistie générale elle doit faire l'objet d'une loi.

مادة ١٥٠: رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب.

مادة ١٥١: رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات، ويبلغها لمجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة.

على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة أو التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الموازنة، تجب موافقة مجلس الشعب عليها.

مادة ١٥٢: لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا [١].

الفرع الثاني
الحكومة

مادة ١٥٣: الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه الوزراء ونوابهم.
ويشرف رئيس مجلس الوزراء علي أعمال الحكومة.

مادة ١٥٤: يشترط فيمن يعين وزيراً أو نائب وزير أن يكون مصرياً، بالغا من العمر خمساً وثلاثين سنه ميلادية علي الأقل، وأن يكون متمتعا بكامل حقوقه المدنية والسياسية.

مادة ١٥٥: يؤدي أعضاء الوزارة أما رئيس الجمهورية ، قبل مباشرة مهام وظائفهم اليمين الآتية:

" أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا علي النظام الجمهوري وأن أحترم الدستور والقانون، وأن ارعي مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ علي استقلال الوطن وسلامة أراضيه ".

---

[١] **أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " شرح قوانين مجلسى الشعب و الشورى و الأحزاب السياسية " ص ٧٥ وما بعدها.**

Article (150) :Le Président de la République est le chef suprême des forces armées. Il déclare la guerre après approbation de l'Assemblée du Peuple.

Article (151) :Le Président de la République conclut les traités et les communique à l'Assemblée du Peuple accompagnés d'un exposé adéquat. Ils auront force de loi après leur conclusion, leur ratification et leur publication, conformément aux conditions en vigueur. Cependant, les traités de paix, d'alliance, de commerce, de navigation et tous les traités qui entraînent une modification du territoire de l'Etat ou ceux relatifs aux droits de souveraineté, ou ceux qui chargent le Trésor de l'Etat de quelque dépense non inscrite au budget, doivent recevoir l'approbation de l'Assemblée du Peuple.

Article (152) :Le Président de la République consultera le peuple, par référendum, sur les questions ayant trait aux questions importantes se rattachant aux intérêts suprêmes du pays[1].

SECTION II: LE GOUVERNEMENT

Article (153) :Le gouvernement est l'organisme exécutif et administratif suprême de l'Etat. Il se compose du Président du Conseil, des vice-premiers ministres, des ministres et de leurs suppléants. Le Président du Conseil dirige les actes du gouvernement.

Article (154) :Les ministres ou leurs suppléants nommés doivent être de nationalité égyptienne, âgés au moins de trente-cinq ans, selon le calendrier grégorien, et jouir de tous les droits civils et politiques.

Article (155) : Les membres du gouvernement prêtent devant le Président de la République, avant de prendre possession de leurs charges, le serment suivant: " **Je jure, par le Dieu Tout-puissant de protéger en toute sincérité le régime républicain, de respecter la Constitution et les lois, de veiller aux intérêts du Peuple et de sauvegarder l'indépendance de la Patrie et la sécurité de son territoire".**

([1])Voir Dr. Abd El Fattah Mourad "**explication des lois de l'assemblée du peuple , l'assemblée consultative et les parties politique**" p.75 et les pages suivantes.

مادة ١٥٦: يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية:

أ- الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسية العامة للدولة والإشراف علي تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية.

ب- توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة

ج- إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقا للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها.

د- إعداد مشروعات القوانين والقرارات.

ه - إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة.

و- إعداد مشروع الخطة العامة للدولة.

ز- عقد القروض ومنحها وفقا لأحكام الدستور.

ح- ملاحظة القوانين والمحافظة علي أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.

مادة ١٥٧: الوزير هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته ، ويتولى رسم سياسة الوزارة في حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها.

مادة ١٥٨: لا يجوز للوزير أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا، أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو أن يبيعها شيئا من أمواله، أو أن يقايضها عليه.

مادة ١٥٩: لرئيس الجمهورية ولمجس الشعب حق إحالة الوزير إلي المحاكمة عما يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها.

ويكون قرار مجلس الشعب باتهام الوزير بناء علي اقتراح يقدم من خمس أعضائه علي الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

مادة ١٦٠: يوقف من يتهم من الوزراء عن عمله إلي أن يفصل في أمره، ولا يحول انتهاء خدمته دون إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فيها وتكون محاكمة الوزير وإجراءات المحاكمة وضمانتها والعقاب علي الوجه المبين بالقانون.

وتسري هذه الأحكام علي نواب الوزراء .

Article (156) :Le Conseil des Ministres exerce spécialement les attributions suivantes :
(a) L'élaboration de la politique générale de l'Etat et le contrôle de son exécution, de concert avec le Président de la République, conformément aux lois et ordonnances républicaines.
(b) L'orientation, la coordination et la révision des travaux des ministères, des administrations qui en dépendent, des institutions et organismes publics.
(c) La promulgation des arrêtés administratifs et exécutifs conformément aux lois et ordonnances, et le contrôle de leur application.
(d) L'élaboration des projets de loi et des ordonnances.
(e) L'élaboration du projet du budget général de l'Etat.
(f) L'établissement du projet du plan général de l'Etat.
(g) La conclusion des emprunts et leur octroi conformément aux dispositions de la Constitution.
(h) Veiller à l'application des lois, préserver la sécurité de l'Etat et protéger les droits des citoyens et les intérêts de l'Etat.
Article (157) :Le ministre est le chef administratif suprême de son ministère. Il élabore la politique de son ministère dans les limites de la politique générale de l'Etat et en assume l'exécution.
Article (158) :Le ministre ne peut, durant l'exercice de sa charge, exercer une profession libérale, une activité commerciale, financière ou industrielle, acheter ou vendre un objet des biens de l'Etat, ou louer, vendre ou échanger avec l'Etat un objet lui appartenant.
Article (159) :Le Président de la République et l'Assemblée du Peuple ont le droit de faire traduire un ministre en justice pour les crimes qu'il commet durant ou à l'occasion de l'exercice de ses fonctions. L'acte d'accusation du ministre est établi par l'Assemblée du Peuple sur une motion présentée par le cinquième de ses membres au moins. Il doit être ratifié par une majorité des deux tiers des membres de l'Assemblée.
Article (160) :Le ministre accusé demeure suspendu de ses fonctions jusqu'à ce qu'il soit statué sur son cas. La fin de son service n'empêche pas qu'une action publique soit intentée contre lui ou la poursuite de cette action. La mise en jugement du ministre, la procédure à suivre, les garanties à assurer et la peine à infliger, auront lieu conformément à la loi. Ces dispositions sont applicable aux vice-ministers.

الفرع الثالث
الإدارة المحلية

مادة ١٦١ : تقسم جمهورية مصر العربية إلي وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، منها المحافظات والمدن والقرى ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخري تكون لها الشخصية الاعتبارية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

ويكفل القانون دعم اللامركزية، وينظم وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق والخدمات المحلية، والنهوض بها وحسن إدارتها[١].

مادة ١٦٢: تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجيا علي مستوي الوحدات الإدارية عن طريق الانتخاب المباشر، علي أن يكون نصف أعضاء المجلس الشعبي علي الأقل من العمال والفلاحين، ويكفل القانون نقل السلطة إليها تدريجيا.

ويكون اختيار رؤساء ووكلاء المجالس بطريق الانتخاب من بين الأعضاء.

مادة ١٦٣: يبين القانون طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية، واختصاصاتها ومواردها المالية، وضمانات أعضائها، وعلاقاتها بمجلس الشعب والحكومة، ودورها في إعداد وتنفيذ خطة التنمية وفي الرقابة علي أوجه النشاط المختلفة[٢].

الفرع الرابع
المجالس الشعبية المتخصصة

مادة ١٦٤: تنشأ مجالس متخصصة علي المستوي القومي تعاون في رسم السياسة العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومي، وتكون هذه المجالس تابعة لرئيس الجمهورية، ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية.

---

[١] أضيفت فقرة ثانية للمادة ١٦١ بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر.

[٢] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الإنتخابات " ص ٤٦ وما بعدها.

SECTION III: L'ADMINISTRATION LOCALE

Article (161) : La République Arabe d'Egypte est divisée en unités administratives qui jouissent de la personnalité morale et qui sont les gouvernorats, les villes et les villages. D'autres unités administratives jouissant de la personnalité morale peuvent être formées si l'intérêt public l'exige. La loi consolide la décentralisation, et régule les moyens susceptibles de rendre les unités administratives capables d'assurer les services locaux, d'en assumer la responsabilité et de les bien gérer[1].

Article (162) : Les Conseils populaires locaux sont formés progressivement au niveau des unités administratives, par voie de scrutin direct. La moitié des membres du Conseil Populaire au moins, doit être des ouvriers et des paysans. La loi garantit le transfert graduel du pouvoir à ces Conseils. Les présidents et les vice-présidents de ces Conseils seront choisis parmi leurs membres par voie d'élection.

Article (163) : La loi détermine les modalités relatives à la formation des Conseils populaires locaux, leurs attributions, leurs ressources financières, les garanties de leurs membres, leurs rapports avec l'Assemblée du Peuple et le gouvernement, leur rôle dans la préparation et l'exécution du plan de développement et dans le contrôle des différentes activités[2].

SECTION IV: LES CONSEILS NATIONAUX SPECIALISES

Article (164) : Des Conseils spécialisés seront formés au niveau national pour coopérer à l'élaboration de la politique générale de l'Etat dans tous les domaines de l'activité nationale. Ces Conseils relèveront du Président de la République. La composition de chacun de ces Conseils et leurs attributions seront déterminées par ordonnance du Président de la République.

---

(1) le deuxième paragraphe est ajouté au article 161 selon le référendum du 26 3 2007. le journal official en 31/3/2007 parution numéro 13 bis

(2)Voir Dr. Abd El Fattah Mourad"encyclopédie des élections" p.46 et les pages suivantes.

الفصل الرابع
السلطة القضائية

مادة ١٦٥: السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم علي اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون.

مادة ١٦٦: القضاة مستقلون، ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة.

مادة ١٦٧: يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها ويبين شروط وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم.

مادة ١٦٨: القضاة غير قابلين للعزل، وينظم القانون مساءلتهم تأديبيا.

مادة ١٦٩: جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية.

مادة ١٧٠: يسهم الشعب في إقامة العدالة علي الوجه وفي الحدود المبينة في القانون[١] .

مادة ١٧١: ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها.

---

[١] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية " ص ٣٥ وما بعدها .

CHAPITRE IV: DU POUVOIR JUDICIAIRE

Article (165) : Le pouvoir judiciaire est indépendant. Il est exercé par les tribunaux, en respectant l'ordre hiérarchique et les règles de compétence. Les magistrats prononcent leurs jugements conformément à la loi.

Article (166) : Les magistrats sont indépendants et ne sont soumis en ce qui concerne leurs attributions judiciaires qu'à la seule autorité de la loi. Aucune autorité ne peut s'ingérer dans les procès et les affaires de la justice.

Article (167) : La loi détermine les corps judiciaires, leurs attributions, le mode de leur composition, ainsi que les conditions et la procédure régissant la nomination et le transfert de leurs membres.

Article (168) : Les juges ne peuvent être limogés. La loi détermine la procédure selon laquelle leur responsabilité est mise en cause dans le cadre disciplinaire.

Article (169) : Les audiences des tribunaux sont publiques, sauf si la Cour décide le huis clos pour des raisons d'ordre public ou á cause de la morale. Dans tous les cas, la décision doit être prononcée en audience publique.

Article (170) : Le peuple participe à l'administration de la justice de la manière et dans les limites prévues par la loi.

Article (171) :L'organisation des tribunaux de sécurité de l'Etat, leurs attributions et les conditions que doivent remplir ceux qui occupent, dans ces tribunaux, les fonctions de la magistrature, sont réglés par la loi[1].

---

[1]Voir Dr. Abd El Fattah Mourad " une explication des lois de l'assemblée du peuple et l'assemblée consultative et les parties politique" p ; 35 et les pages suivants.

مادة ١٧٢: مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة، ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى.

مادة ١٧٣ (١)**:** تقوم كل هيئة قضائية علي شئونها، ويشكل مجلس يضم رؤساء الهيئات القضائية يرأسه رئيس الجمهورية، يرعي شئونها المشتركة، ويبين القانون تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه.

الفصل الخامس

المحكمة الدستورية العليا

مادة ١٧٤: المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية بذاتها، وفي جمهورية مصر العربية، مقرها مدينة القاهرة[٢].

مادة ١٧٥: تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية علي دستورية القوانين واللوائح، وتتولى تفسير النصوص التشريعية وذلك كله علي الوجه المبين في القانون.

ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة وينظم الإجراءات التي تتبع أمامها.

---

(١) **أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي :** "يقوم علي شئون الهيئات القضائية مجلس أعلي يرأسه رئيس الجمهورية ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم شئون الهيئات القضائية" .

(٢) أنظر **القاضي د. عبد الفتاح مراد " شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية " ص ٣٥ وما بعدها .**

Article (172) :Le Conseil d'Etat est un corps judiciaire indépendant. Il est chargé de statuer sur les litiges administratifs et les affaires disciplinaires. La loi détermine ses autres attributions.

Article (173)[1] :Chaque organe judiciaire gère ses affaires. Un conseil formé des présidents des corps judiciaires et présidé par le Président de la République contrôle leurs affaires communes. La loi détermine le mode de composition de ce conseil, ses attributions et les règles de son fonctionnement.

CHAPITRE V: LA HAUTE COUR CONSTITUTIONNELLE

Article (174) :La Haute Cour Constitutionnelle est un corps judiciaire indépendant et autonome en République Arabe d'Egypte. Son siège se trouve au Caire[2].

Article (175) :La Haute Cour Constitutionnelle assume, à l'exclusion de toutes les autres, le contrôle judiciaire de la constitutionnalité des lois et des règlements, et l'interprétation des textes législatifs de la manière prévue par la loi. La loi détermine les autres attributions de la Cour et la procédure à suivre devant elle.

---

[1] **Cet article est remplacé selon le référendum du 26/3/2007 et publié au journal official en 31/3/2007 parution numéro 13 bis, son texte avant le remplacement était** (Un Conseil Supérieur, présidé par le Président de la République, contrôle les corps judiciaires. La loi déterminera le mode de composition de ce Conseil, ses attributions et les règles de son fonctionnement. Il sera consulté sur les projets de loi régissant les affaires des corps judiciaires.)

[2] Voir Dr. Abd El Fattah Mourad" une explication des lois de l'assemblée du peuple et l'assemblée consultative et les parties politique" p ; 35 et les pages suivants

مادة ١٧٦: ينظم القانون كيفية تشكيل المحكمة الدستورية العليا، ويبين الشروط الواجب توافرها في أعضائها وحقوقهم وحصاناتهم.

مادة ١٧٧: أعضاء المحكمة الدستورية العليا غير قابلين للعزل، وتتولى المحكمة مساءلة أعضائها علي الوجه المبين بالقانون.

مادة ١٧٨: تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية، والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية وينظم القانون ما يترتب علي الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثار.

الفصل السادس
مكافحة الإرهاب[1]

مادة ١٧٩ [2]: تعمل الدولة علي حماية الأمن والنظام العام في مواجهة أخطار الإرهاب، وينظم القانون أحكاما خاصة بإجراءات الاستدلال والتحقيق التي تقتضيها ضرورة مواجهة هذه الأخطار ، وبحيث لا يحول الإجراء المنصوص عليه في كل من الفقرة الأولي من المادة ٤١ والمادة ٤٤ والفقرة الثانية من المادة ٤٥ من الدستور دون تلك المواجهه ، وذلك كله تحت رقابة القضاء .

ولرئيس الجمهورية أن يحيل أية جريمة من جرائم الإرهاب إلي أية جهة قضاء منصوص عليها في الدستور أو القانون.

---

(١) إستبدل عنوان هذا الفصل بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ ، وكان أسمه قبل الاستبدال : (المدعي العام الاشتراكى).

(٢) أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالأتي : "يكون المدعى العام الاشتراكي مسئولا عن اتخاذ الإجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي . والحفاظ علي المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكى ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى ، ويكون خاضعا لرقابة مجلس الشعب ، وذلك كله علي الوجه المبين في القانون".

Article (176) :La loi détermine le mode de composition de la Haute Cour Constitutionnelle, les conditions requises de leurs membres, leurs droits et leurs immunités.

Article (177) :Les membres de la Haute Cour Constitutionnelle ne peuvent être limogés. La Cour est habilitée pour demander des comptes à ses membres de la manière prévue par la loi.

Article (178) :Les décisions rendues par la Haute Cour Constitutionnelle, sur des questions d'ordre constitutionnel, et les décisions portant interprétation des textes législatifs sont publiées dans le Journal Officiel. La loi détermine les effets d'une décision d'inconstitutionnalité d'un texte législatif.

CHAPITRE VI: LA LUTTE ANTI-TERRORISTE[1]

Article (179)[2] :L'Etat veille à protéger la sécurité et l'ordre public contre les dangers du terrorisme. La loi régit les procédures de conclusions et d'enquêtes qu'exige l'affrontement de ses dangers, de sorte à ce que les mesures stipulées par l'article 41 (1er paragraphe), l'article 44 et l'article 45 (2ème paragraphe) de la Constitution n'entravent pas cet affrontement, tout cela est soumis à la supervision de la magistrature. Le Président de la République a le droit de référer tout crime de terrorisme à n'importe quelle autorité juridictionnelle stipulée par la Constitution ou la loi.

---

[1] **Le titre de ce chapitre est remplacé d'après le référendum du 26/3/2007 et a été publié au journal official en 31/3/2007 son nom avant le remplacement était** (Le Procureur Général Socialiste)

[2] **Cet article est remplacé selon le referendum du 26/3/2007 et publié au journal official en 31/32007 parution numéro13 bis son texte avant le remplacement était** : (Le Procureur Général Socialiste est responsable des mesures à prendre pour garantir les droits du peuple, la sécurité de la société et de son régime politique, et pour sauvegarder les acquis socialistes et le comportement socialiste. Une loi déterminera ses autres attributions. Il est soumis en ce qui concerne l'exercice de ces attributions au contrôle de l'Assemblée du Peuple de la manière prévue par la loi.)

الفصل السابع

القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطنى

مادة ١٨٠: الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة، وهي ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية[1].

ويبين القانون شروط الخدمة والترقية في القوات المسلحة.

مادة ١٨١: تنظم التعبئة العامة وفقا للقانون.

مادة ١٨٢: ينشأ مجلس يسمي (مجلس الدفاع الوطني) ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد، وسلامتها ويبين القانون اختصاصاته الأخرى[2].

مادة ١٨٣: ينظم القانون القضاء العسكري، ويبين اختصاصاته في حدود المبادئ الواردة في الدستور.

---

[1] أستبدلت الفقرة الأولى لهذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، **وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي:**

"الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة وهي ملك للشعب مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها وحماية مكاسب النضال الشعبي الاشتراكية ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية".

[2] انظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها – ثلاثة مجلدات " المجلد الثاني ص ٣٦ وما بعدها .

CHAPITRE VII: LES FORCES ARMEES ET LE CONSEIL DE LA DEFENSE NATIONALE

Article (180) :L'Etat est le seul à jouir du droit de créer des forces armées qui appartiennent au peuple. Ces forces ont pour mission de défendre le pays, sa sécurité et l'intégrité de son territoire. Aucun groupe ni organisme n'a le droit d'instituer des formations militaires ou paramilitaires [1]. Les conditions de service et de promotion dans les Forces Armées sont établies conformément à la loi.

Article (181) : La mobilisation générale est organisée conformément à la loi.

Article (182) : Un Conseil intitulé Conseil de la Défense Nationale sera constitué. Il sera présidé par le Président de la République, et sera chargé d'examiner les questions ayant trait aux moyens d'assurer la sécurité du pays et sa sauvegarde. Ses autres attributions feront l'objet d'une loi[2].

Article (183) : Une loi organisera la justice militaire et déterminera ses attributions dans les limites des principes énoncés par la Constitution.

---

[1] **le première paragraphe de cet article est remplacé d'après le référendum du 26/3/2007 et publié au journal official en 31/3/2007 parution numéro 13 bis , son texte avant le remplacement était** (L'Etat seul procède à la création des Forces Armées, qui appartiennent au peuple. Elles ont la mission de défendre le pays et la sécurité de son territoire et de protéger les acquis socialistes réalisés par la lutte populaire.
Aucun groupe ou organisme n'a le droit d'instituer des formations militaires ou paramilitaires.)

[2] Voir **Dr. Abd El Fattah Mourad "une explication des crimes du code pénal , les législations criminelles et ses restrictions et descriptions criminelle"**- trois volumes , le deuxième volume p.36 et les pages suivantes.

الفصل الثامن
الشرطة

مادة ١٨٤: الشرطة هيئة مدنية نظامية رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية.

وتؤدي الشرطة واجبها في خدمة الشعب، وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن، وتسهر علي حفظ النظام والأمن العام والآداب وتتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات، وذلك كله علي الوجه المبين بالقانون.

الباب السادس
أحكام عامة وانتقالية

مادة ١٨٥: مدينة القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية.

مادة ١٨٦: يبين القانون العلم المصري والأحكام الخاصة به كما يبين شعار الدولة والأحكام الخاصة به.

مادة ١٨٧: لا تسري أحكام القوانين إلا علي ما يقع من تاريخ العمل بها، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها. ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون علي خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب[1].

مادة ١٨٨: تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها إلا إذا حددت لذلك ميعادا آخر.

---

[1] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد" شرح " قوانين مجلسى الشعب والشورى و الأحزاب السياسية" ص ٢١٥ وما بعدها.

CHAPITRE VIII: LA POLICE

Article (184) : La Police est un corps civil constitué. Son Chef suprême est le Président de la République. La Police assume son devoir au service du peuple, assure la sécurité et la tranquillité des citoyens, veille à la sauvegarde de l'ordre, de la sécurité et des mœurs publics et accomplit les devoirs que lui attribuent les lois et les règlements, de la manière prévue par la loi.

TITRE VI: DISPOSITIONS GENERALES ET TRANSITOIRES

Article (185) : La ville du Caire est la capitale de la République Arabe d'Egypte.

Article (186) : Le drapeau égyptien et les règlements le concernant sont établis par la loi, ainsi que l'emblème de l'Etat et les dispositions le concernant.

Article (187) : Les dispositions des lois ne s'appliquent qu'aux faits survenus à partir de la date de leur mise en vigueur et ne peuvent avoir d'effet rétroactif. Cependant, dans les matières non pénales, les lois peuvent comporter une disposition contraire, après l'approbation de la majorité des membres de l'Assemblée du Peuple[1]

Article (188) : Les lois sont publiées au Journal Officiel dans le délai de deux semaines à dater de leur promulgation. Elles entrent en vigueur un mois après le jour qui suit la date de leur publication, à moins qu'un autre délai n'ait été fixé à cet effet.

---

(1) Voir Dr. Abd El Fattah Mourad" une explication des lois de l'assemblée du peuple et l'assemblée consultative et les parties politique" p ; 215 et les pages suivantes

مادة ١٨٩: لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلي هذا التعديل .فإذا كان الطلب صادر من مجلس الشعب وجب أن يكون موقعا من ثلث أعضاء المجلس علي الأقل[١] .

وفى جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره فى شأنه بأغلبية أعضائه فإذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضى سنة على هذا الرفض. وإذا وافق مجلس الشعب علي مبدأ التعديل يناقش، بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة، المواد المطلوب تعديلها، فإذا وافق على التعديل ثلث عدد أعضاء المجلس عرض علي الشعب لاستفتائه في شأنه. فإذا وافق علي التعديل اعتبر نافذا من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء.

مادة ١٩٠: تنتهي مدة رئيس الجمهورية الحالي بانقضاء ست سنوات من تاريخ إعلان انتخابه رئيسا للجمهورية.

مادة ١٩١: كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقي صحيحا ونافذا، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور.

مادة ١٩٢: تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة في القانون الصادر بإنشائها وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا.

مادة ١٩٢ مكرراً [٢]:تستبدل كلمة الاستفتاء بكلمة الانتخاب أينما وردت في الدستور فيما يتعلق باختيار رئيس الجمهورية.

مادة ١٩٣: يعمل بهذا الدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء .

---

[١] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " الدساتير العربية والمستويات الدولية " دراسة مقارنة بين الدساتير العربية والدساتير الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية" ص ٩٦ وما بعدها.

[٢] أضيفت هذه المادة طبقا لنتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور فـي ٢٠٠٥/٥/٢٥ – الجريدة الرسمية العدد – ٢١ تابع (أ) في ٢٦ مايو سنة ٢٠٠٥ .

Article (189) : Le Président de la République et l'Assemblée du Peuple peuvent tous les deux demander l'amendement d'un ou plusieurs articles de la Constitution. Dans la demande d'amendement, les articles dont l'amendement est requis et les raisons qui motivent l'amendement doivent être mentionnés. Si la demande est présentée par l'Assemblée du Peuple, elle doit être signée du tiers des membres de l'Assemblée au moins[1]. Dans tous les cas, le principe de l'amendement est débattu par l'Assemblée. En cas de refus de la demande, une autre demande, portant sur l'amendement des mêmes articles, ne peut être présentée avant une année au moins. Si l'Assemblée approuve le principe de l'amendement, elle débattra, deux mois après la date de cette approbation, les articles dont l'amendement est demandé. Si deux tiers des membres de l'Assemblée approuvent l'amendement, celui-ci sera soumis au référendum du peuple. Si le peuple l'approuve, l'amendement entrera en vigueur à dater de l'annonce du résultat du référendum.

Article (190) : Le mandat du Président de la République actuel expire au terme de six années comptées à partir de la date de proclamation de son élection aux fonctions de Président de la République Arabe Unie.

Article (191) : Toutes les dispositions prévues par les lois et les règlements, avant la promulgation de la présente Constitution, sont valables et demeurent en vigueur. Toutefois, elles peuvent être abrogées ou modifiées, conformément aux règles et procédures établies par la présente Constitution.

Article (192) : La Cour Suprême exercera ses attributions, telles qu'elles sont déterminées par la loi portant sa création, en attendant la composition de la Cour Suprême Constitutionnelle.

Article (192) bis[2] : Le terme «élection » remplacera le terme «référendum» en tout endroit de la Constitution qui porte sur le choix du Président de la République.

Article (193) : La présente Constitution entrera en vigueur à dater de l'annonce de son approbation par le peuple au cours du référendum.

---

[1]Voir **Dr. Abd El Fattah Mourad" Les constitutions arabes et les standards international - une étude comparative entre les constitutions arabes et les constitutions étrangères et les standards de la défense, justice, les traités international et sharia islamique** "p. 96 et les pages suivants.

[2] Cet article a été ajouté d'après le résultat du référendum d'amendement de la constitution en 25/5/2005 – le journal official parution numéro 21 suite.(a) en 26/5/2005

الباب السابع[1]
أحكام جديدة
الفصل الأول
مجلس الشورى

مادة ١٩٤ [2]: يختص مجلس الشوري بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ علي دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وحماية المقومات الاساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة.

وتجب موافقة المجلس علي مايلي:

١ الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، علي أن تسري علي مناقشة التعديل والموافقة عليه بالمجلس الأحكام المنصوص عليها في المادة١٨٩.

٢ مشروعات القوانين المكملة للدستور التي نصت عليها المواد ٥ و٦ و٤٨ و٦٢ و٧٦ و٨٥ و٨٧ و٨٨ و٨٩ و٩١ و١٦٠ و١٦٣و١٦٧ و١٦٨ و١٧٠ و١٧١و١٧٢ و١٧٣ و١٧٥ و١٧٦ و١٧٧ و١٧٨ و١٧٩ و١٨٣ و١٩٦ و١٩٧ و١٩٨ و٢٠٦ و٢٠٧ و٢٠٨ و٢٠٩ و٢١٠ و٢١١ من الدستور.

٣ معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة.

وإذا قام خلاف بين مجلسي الشعب والشوري بالنسبة لهذه المواد ، أحال رئيس مجلس الشعب الأمر إلي لجنة مشتركة تشكل من رئيس مجلسي الشعب والشورى وبعضوية سبعة أعضاء من كل مجلس تختارهم لجنته العامة، وذلك لاقتراح نص للأحكام محل الخلاف.

ويعرض النص الذي انتهت إليه اللجنة علي كل من المجلسين، فإذا لم يوافق أي منهما علي النص، عرض الأمر علي المجلسين في اجتماع مشترك يرأسه رئيس مجلس الشعب في المكان الذي يحدده ، وتحضره أغلبية أعضاء كل من المجلسين علي الأقل .

وإذا لم تصل اللجنة إلي اتفاق علي نص موحد، كان للمجلسين أن يوافقا في اجتماعهما المشترك علي النص الذي وافق عليه أي منهما.

ومع مراعاة ما يتطلبه الدستور من اغلبية خاصة ، يصدر القرار في كل من المجلسين وفي الاجتماع المشترك لهما بأغلبية الحاضرين .

وفي جميع الأحوال يكون التصويت دون مناقشة.

---

[1] أضيف هذا الباب طبقا لنتيجة الاستفتاء علي تعديل الدستور الذى أجرى يوم ٢٣ من مايو سنة ١٩٨٠.

[2] أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي : " يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ علي مبادئ ثورتي ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعي ، وحماية تحالف قوي الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية ، والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة ، وتعميق النظام الاشتراكي الديمقراطي وتوسيع مجالاته" .

TITRE VI[1]: NOUVELLES DISPOSITIONS

CHAPITRE I: LE CONSEIL CONSULTATIF (AL CHOURA)

Article (194)[2] :Le Conseil consultatif est chargé d'étudier et de suggérer ce qu'il juge nécessaire pour sauvegarder la consolidation de l'unité nationale et l'équité sociale, et pour protéger les éléments de base de la société et ses idéaux, les droits, les libertés et les devoirs publics.

Le Conseil consultatif doit approuver ce qui suit :

1- Les propositions relatives à l'amendement d'un ou de plusieurs articles de la Constitution. La discussion et l'approbation de l'amendement par le Conseil sont régies par les dispositions de l'article (189).

2- Les projets de loi complémentaires de la Constitution, stipulés par les articles 5, 6, 48, 62,76, 85, 87, 88, 89, 91, 160, 163, 167, 168, 170,171, 172, 173, 175, 176, 177, 178, 179, 183, 196,197, 198, 206, 207, 208, 209, 210, 211 de la Constitution.

3- Les traités de conciliation et d'alliance, et tous les traités susceptibles d'entraîner une modification des territoires de l'Etat ou les droits de souveraineté. Au cas de différend entre l'Assemblée du Peuple et le Conseil consultatif à propos de ces articles, le président de l'Assemblée du Peuple réfère l'affaire à une commission conjointe formée des présidents de l'Assemblée du Peuple et du Conseil consultatif, et de sept membres de chacune des deux chambres parlementaires, élus par son Comité général. Ladite commission est chargée de proposer un texte des dispositions objet du différend. Le texte proposé par la commission est soumis à chacune des deux chambres parlementaires. Au cas de rejet du texte par les deux conseils, l'affaire est soumise à une réunion conjointe tenue par les deux conseils, sous la présidence du Président de l'Assemblée du Peuple qui détermine le lieu de réunion, et avec la participation de la majorité des membres des deux conseils. Si la commission ne parvient pas à un accord sur un texte unifié, les deux conseils devraient approuver, au cours de leur réunion conjointe, le texte convenu par l'un des deux. Prenant en considération la condition d'une majorité spéciale stipulée par la Constitution, la décision émise par l'un des deux conseils ou au cours de la réunion conjointe, doit obtenir l'approbation de la majorité des membres présents. De toute façon, le vote s'effectue sans discussion.

---

[1] Ce titre est ajouté d'après le résultat du référendum effectué sur la révision de la Constitution en 23/5/1980

[2] **Cet article est remplacé par le référendum effectué en 26/3/2007 – le journal official –31/3/2007 parution numéro 13bis son texte avant le remplacement était:** (L'Assemblée Consultative est chargée d'étudier et de suggérer ce qu'elle juge nécessaire pour sauvegarder les principes des Révolutions du 23 Juillet 1952 et du 15 Mai 1971, pour consolider l'unité nationale et la paix sociale, pour préserver l'alliance des forces laborieuses du peuple et les acquis socialistes ainsi que les éléments de base de la société, et ses idéaux, les droits, les libertés et les devoirs publics et pour approfondir le système socialiste démocratique et élargir ses domaines.)

مادة ١٩٥ [١]: يؤخذ رأي مجلس الشورى فيما يلي:
١- مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
٢- مشروعات القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية.
٣- مايحيله رئيس الجمهورية إلي المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشئون العربية أو الخارجية.
ويبلغ المجلس رأيه في هذه الأمور إلي رئيس الجمهورية ومجلس الشعب.
مادة ١٩٦: يشكل مجلس الشورى من عدد من الأعضاء يحدده القانون علي ألا يقل عن (١٣٢) عضواً.
وينتخب ثلثا أعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السري العام علي أن يكون نصفهم علي الأقل من العمال والفلاحين.
ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي.
مادة ١٩٧: يحدد القانون الدوائر الانتخابية الخاصة بمجلس الشورى وعدد الأعضاء بكل دائرة، والشروط الواجب توافرها في المنتخبين أو المعينين منهم.
مادة ١٩٨: مدة عضوية مجلس الشورى ست سنوات، ويتجدد انتخاب واختيار نصف الأعضاء المنتخبين والمعينين كل ثلاث سنوات وفقا للقانون. ويجوز دائما إعادة انتخاب أو تعيين من انتهت مدة عضويته.
مادة ١٩٩: ينتخب مجلس الشورى رئيسا له ووكيلين في أول اجتماع لدور الانعقاد السنوي العادي لمدة ثلاث سنوات، وإذا خلا مكان أحدهم انتخب المجلس من يحل محله إلي نهاية مدته.
مادة ٢٠٠: لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى ومجلس الشعب[٢].
مادة ٢٠١: رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة غير مسئولين أمام مجلس الشورى.
مادة ٢٠٢: لرئيس الجمهورية إلقاء بيان عن السياسة العامة للدولة أو أية بيانات أخري في اجتماع مشترك لمجلسي الشعب والشورى يرأسه رئيس مجلس الشعب.
ولرئيس الجمهورية إلقاء ما يراه من بيانات أمام مجلس الشورى.

---

[١] أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ، وكان نصها قبل الاستبدال كالآتي :
"يؤخذ رأى مجلس الشورى فيما يلي :
١- الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور .
٢- مشروعات القوانين المكملة للدستور .
٣- مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
٤- معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة.
٥- مشروعات القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية.
٦- ما يحيله رئيس الجمهورية إلي المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشئون العربية أو الخارجية.
ويبلغ المجلس رأيه في هذه الأمور إلي رئيس الجمهورية ومجلس الشعب" .
[٢] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية " ص ٣٥ وما بعدها .

Article (195)[1] **:**Le Conseil consultatif est requis donner son avis sur les questions suivantes :

1- Le projet du plan général de développement socio-économique.

2- Les projets de loi que lui réfère le Président de la République.

3- Les questions relatives à la politique générale de l'Etat ou à sa politique à l'égard des affaires arabes ou étrangères que le Président de la République réfère au Conseil consultatif. Le Conseil consultatif notifie le Président de la République et le président de l'Assemblée du Peuple de son avis sur ces questions.

Article (196) : Le Conseil Consultatif se compose d'un nombre de membres déterminé par une loi et qui ne doit pas être inférieur à (132) . Les deux tiers des membres du Conseil sont élus par voie de scrutin à condition que la moitié d'entre eux, au moins, soit composée d'ouvriers et de paysans. Le Président de la République nomme le tiers restant.

Article (197) : La loi détermine les circonscriptions électorales relatives au Conseil Consultatif ainsi que le nombre des membres de chaque circonscription et les conditions que doivent remplir les élus ou les nommés.

Article (198) : Le mandat du membre du Conseil Consultatif est de six ans; l'élection et la nomination de la moitié des membres, respectivement élus et nommés, se renouvellent tous les trois ans conformément à la loi. Il est permis d'élire ou de nommer à nouveau le membre dont le mandat a expiré.

Article (199) : Le Conseil Consultatif élit son Président et deux vice-présidents, au cours de la première réunion de la session annuelle ordinaire, pour une durée de trois ans. En cas de siège vacant de l'un des membres, le Conseil élit son remplaçant qui persistera jusqu'à l'expiration de son mandat.

Article (200) : Il est interdit de cumuler le mandat du Conseil Consultatif avec celui de l'Assemblée du Peuple[2].

Article (201) : Le Président du Conseil des Ministres, ses suppléants, les ministres et les autres membres du gouvernement ne sont pas responsables devant le Conseil Consultatif.

Article (202) :Le Président de la République peut faire son exposé sur la politique générale de l'Etat, ainsi que d'autres exposés, dans une réunion conjointe de l'Assemblée du Peuple et du Conseil Consultatif, présidée par le Président de l'Assemblée du Peuple. Il appartient également au Président de la République de faire d'autres exposés devant le Conseil Consultatif.

---

[1] **Cet article est remplacé d'après le référendum effectué en 26/3/2007 et publié au journal officiel en 31/3/2007 parution 13 bis , son texte avant le remplacement était:** (L'Assemblée Consultative est requise de donner son avis sur les questions suivantes

1. Les propositions portant sur l'amendement d'un ou de plusieurs articles de la Constitution.
2. Les projets de lois complétant la Constitution.
3. Le projet du plan général de développement social et économique.
4. Les traités de paix et d'alliance ainsi que tous les traités pouvant entraîner une modification des territoires de l'Etat ou des droits de souveraineté.
5. Les projets de lois qui lui sont soumis par le Président de la République.
6. Les questions relatives à la politique générale de l'Etat ou à sa politique au égard aux affaires arabes ou étrangères que le Président de la République soumet à l'Assemblée Consultative. L'Assemblée exprimera son opinion là-dessus par une communication au Président de la République et à l'Assemblée du Peuple.)

[2] **Voir Dr. Abd El Fattah Mourad" une explication des lois de l'assemblée du peuple et l'assemblée consultative et les parties politique"** p . 35 et les pages suivants

مادة ٢٠٣: ويجوز لرئيس مجلس الوزراء والوزراء ولغيرهم من أعضاء الحكومة إلقاء بيان أمام مجلس الشورى أو إحدى لجانه عن موضوع داخل في اختصاصه.

ويسمع رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة كلما طلبوا الكلام في مجلس الشورى ولجانه، ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين، ولا يكون للوزير أو لغيرة من أعضاء الحكومة صوت معدود عند أخذ الرأي، إلا إذا كان من الأعضاء .

مادة ٢٠٤: لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشورى إلا عند الضرورة ويجب أن يشمل قرار حل المجلس علي دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشورى في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ صدور قرار الحل[١]. ويجتمع المجلس خلال الأيام العشرة التالية لإجراء الانتخابات .

مادة ٢٠٥ [٢]:تسري في شأن مجلس الشوري الأحكام الواردة بالدستور في المواد: (٦٢) ، (٨٨ فقرة ثانية) ، (٨٩) ، (٩٠) ، (٩١) ، (٩٣) ، (٩٤) ، (٩٥) ، (٩٦) ، (٩٧) ، (٩٨) ، (٩٩) ، (١٠٠) ، (١٠١) ، (١٠٢) ، (١٠٤) ، (١٠٥) ، (١٠٦) ، (١٠٧) ، (١٢٩) ، (١٣٠) ، (١٣٤) وذلك فيما لايتعارض مع الأحكام الواردة في هذا الفصل ، علي أن يباشر الاختصاصات المقررة في المواد المذكورة مجلس الشوري ورئيسه.

---

[١] أنظر القاضي-د. عبد الفتاح مراد " قوانين انتخاب رئيس الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية " ص ٢٥ وما بعدها.

[٢] أستبدلت هذه المادة بموجب الاستفتاء الذي أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٧/٣/٣١ العدد ١٣ مكرر ٢٠٠٧ ، وكان نصها قبل الاستبدال كالأتي : "تسري في شأن مجلس الشورى الأحكام الواردة بالدستور في المواد: ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٤ . وذلك فيما لا يتعارض مع الأحكام الواردة في هذا الفصل ، علي أن يباشر الاختصاصات المقررة في المواد المذكورة مجلس الشورى ورئيسه" .

Article (203) :
Le Président du Conseil des Ministres, les ministres et les autres membres du gouvernement peuvent prendre la parole devant le Conseil Consultatif ou devant l'une de ses commissions sur une question qui entre dans le cadre de sa compétence. Le Président du Conseil des Ministres, ses suppléants, les ministres et les autres membres du gouvernement doivent être entendus par le Conseil Consultatif et ses commissions, toutes les fois qu'ils le demandent, comme ils peuvent se faire assister par de hauts fonctionnaires de leur choix. Lors de la mise aux voix, ni le ministre, ni n'importe quel autre membre du gouvernement ne peuvent y participer à moins qu'il ne soit membre du Conseil Consultatif.
Article (204) : Le Président de la République ne peut dissoudre le Conseil Consultatif qu'en cas de besoin. Le décret de dissolution du Conseil doit comprendre une convocation des électeurs pour de nouvelles élections du Conseil dans un délai ne dépassant pas soixante jours, à dater de la publication du décret de dissolution[1]. Le Conseil se réunit dans les dix jours qui suivent les élections.
Article (205)[2] : Sont en vigueur au Conseil consultatif les dispositions des articles 62, 88 (2ème paragraphe), 89, 90, 91, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100, 101, 102, 104, 105, 106, 107, 129, 130 et 134 de la Constitution, dans tout ce qui n'est pas en contradiction avec les dispositions figurant dans le présent chapitre, à condition que le Conseil consultatif et son président exercent les attributions prescrites dans les articles susmentionnés.

---

(1) Voir **Dr. Abd El Fattah Mourad" les lois des élections du président de la république, de l'assemblée du peuple , l'assemblée consultative et les parties politique"** p : 25 et les pages suivants

(2) **Cet article est remplacé par le référendum effectué en 26/3/2007 et publié au journal official en 31/3/2007 parution 13 bis , son texte avant le remplacement était :** (Sont applicables à l'Assemblée Consultative, les dispositions des articles de la Constitution 89, 90, 91, 93, 94. 95,96, 97, 98, 99, 100. 101, 102, 104, 105, 106, 107, 129, 130, 134 dans tout ce qui n'est pas en contradiction avec les dispositions figurant dans ce chapitre, à la condition que l'Assemblée Consultative et son président exercent les attributions prescrites dans les articles susmentionnés.

الفصل الثانى

سلطة الصحافة

مادة ٢٠٦: الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها علي الوجه المبين في الدستور والقانون .

مادة ٢٠٧: تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفي استقلال في خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير، تعبيرا عن اتجاهات الرأي العام وإسهاما في تكوينه وتوجيهه، في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ علي الحريات والحقوق والواجبات العامة، واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وذلك كله طبقا للدستور والقانون.

مادة ٢٠٨: حرية الصحافة مكفولة والرقابة علي الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور وذلك كله وفقا للدستور والقانون[١].

مادة ٢٠٩: حرية إصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والأحزاب السياسية مكفولة طبقا للقانون. وتخضع الصحف في ملكيتها وتمويلها والأموال المملوكة لها لرقابة الشعب علي الوجه المبين بالدستور والقانون[٢].

---

[١] أنظر **القاضي د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الإنتخابات "** ص ٤٦ وما بعدها.

[٢] أنظر **القاضي د. عبد الفتاح مراد" العولمة و التنظيم الدولى المعاصر"** ص ١٩٥وما بعدها.

CHAPITRE II: LE POUVOIR DE LA PRESSE

Article (206) : La presse est un pouvoir populaire autonome qui exerce sa mission de la manière énoncée dans la Constitution et la loi.

Article (207) : La presse exerce sa mission en toute liberté et indépendance au service de la société par les divers moyens d'expression pour exprimer les différentes tendances de l'opinion publique et contribuer à sa formation et à son orientation et cela dans le cadre des éléments de base de la société, de la sauvegarde des libertés, des droits et des devoirs publics, pour le respect de la vie privée des citoyens conformément à la Constitution et à la loi.

Article (208) : La liberté de la presse est assurée et la censure sur les journaux est interdite, de même que leur avertissement, leur suspension ou leur suppression par voie administrative, conformément à la Constitution et à la loi[1].

Article (209) : La liberté de publier et de posséder des journaux, par des personnes morales publiques et privées, ainsi que par les partis politiques, est assurée conformément à la loi. La propriété, le financement, et les biens que possède la presse sont soumis au contrôle du peuple de la manière prescrite par la Constitution et la loi[(2)].

---

(1) Voir **Dr. Abd El Fattah Mourad" Encyclopédie des élections"** p.46 et les pages suivants

(2) Voir **Dr. Abd El Fattah Mourad"Le mondialisation et l' organisation internationelle contemporaine"** p.195 et les pages suivantes.

مادة ٢١٠ : للصحفيين حق الحصول علي الأنباء والمعلومات طبقا للأوضاع التي يحددها القانون.

ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون[١] .

مادة ٢١١ : يقوم علي شئون الصحافة مجلس أعلي يحدد القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وعلاقاته بسلطات الدولة.

ويمارس المجلس اختصاصه بما يدعم حرية الصحافة واستقلالها ، ويحقق الحفاظ علي المقومات الأساسية للمجتمع ، ويضمن سلامه الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ، وذلك علي النحو المبين في الدستور والقانون[٢].

---

[١] أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الإنتخابات وهي تتضمن شرح قوانين انتخاب رئيس الجمهورية وقوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية والإدارة المحلية والنقابات وغيرها " ص ٧٨ وما بعدها.

[٢] انظر القاضي د . عبد الفتاح مراد "شرح قانون لجان التوفيق في المنازعات بين الدولة والأفراد – شرح تفصيلى لكل مادة على حدة والمشكلات العملية" ص ٣٥ وما بعدها .

Article (210) :Les journalistes ont le droit de recueillir les nouvelles et les informations selon les conditions déterminées par la loi. Leur activité n'est soumise qu'à la loi[1].

Article (211) :Un Conseil Suprême dont la composition, les attributions et les rapports avec les pouvoirs de l'Etat, sont déterminés par la loi , veille sur les affaires de la presse. Ce Conseil exerce ses attributions de manière à consolider la liberté de la presse et son indépendance, à sauvegarder les éléments de base de la société et à assurer l'unité nationale et la paix sociale, tel que le stipulent la Constitution et la loi[2].

---

(1) Voir **Dr. Abd El Fattah Mourad"Encyclopédie des élections où elle comprend l' explication des lois de l'élection du président de la république, les lois de l'assemblé du peuple ,l'assemblé consultative , les parties politique,la pratique des droits politique , l'administration locale, les syndicats et les'autres.**

(2) Voir **Dr. Abd El Fattah Mourad"Explication des lois des comités de conciliation aux conflits entre les pays et les individuels – une explication détaillée pour chaque article. "** p. 35& les pages suivants

قائمة بأهم مراجع البحث

أولاً : البرامج :

- برنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدنية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ وحتى الأن وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية .
- برنامج CD موسوعة مراد لصيغ الدعاوى والأوراق القضائية والكمبيوتر والإنترنت .
- برنامج CD موسوعة مراد لصيغ العقود المدنية والتجارية والشركات والكمبيوتر والإنترنت – ويتضمن شرح تفصيلى لجميع الصيغ المعمول بها فى القوانين المصرية والعربية .
- برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها .
- برنامج CD الموسوعة العقارية .
- برنامج CD موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية ويتضمن النصوص الكاملة للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية ويتضمن آليات إليكترونية متطورة للبحث داخل أحكام المحكمة الدستورية العليا وذلك منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٧٩ وحتى ٢٠٠٤ .
- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات الملكية الفكرية " معجم إنجليزى عربى – عربى إنجليزى " .
- برنامج CD موسوعة مراد لإدارة مكتب المحامى .
- برنامج CD موسوعة مراد لشرح التشريعات البحرية .
- برنامج CD موسوعة مراد لشرح قوانين الجمارك والاستيراد والتصدير والإعفاءات الجمركية .
- برنامج CD موسوعة مراد للتعريفة الجمركية المعدلة – طبقاً لأحدث التعديلات.
- برنامج CD موسوعة مراد للضريبة العامة على المبيعات – طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى ٢٠٠٥) .

References

Firstly: The Programs :

- CD Program Mourad's Criminal and Civil Encyclopedia of the Legal Rules set by the Egyptian Cassation Court since the establishment of The ECC in 1931 until now and the methods of judgment contestation in the Arab laws.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of Suits Formulae, Judicial Instruments, Computers and the Internet CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the formulae of the Civil, Commercial, Company, Computer and Internet Contracts. It comprises detailed explanation of all the effective and applicable formulae in the Egyptian and Arab Laws.
- CD Program Encyclopedia of the Explanation of the Penal Code and Special Criminal Statutes– and the Criminal Characterization thereof.
- CD Program Mourad's Real Estate Encyclopedia.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Rulings of the Supreme Constitutional Court. It comprises advanced search tools and mechanisms to search for the rulings of the Supreme Constitutional Court since the establishment in 1979 thereof till 2004.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Intellectual Property
- CD Program Mourad's Encyclopedia for Advocate's Office Management.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the maritime statutes.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the explanation of customs, import, export and the customs exemptions thereof.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the new Customs tariff.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Update Sales Tax.

ثانياً : الكتب :

- معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري " إنجليزي - عربي " شرح تفصيلي مُقارن باللغة العربية للمصطلحات الإنجليزية والشرعية في النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة - مُجلد فاخر ، المعجم الحاصل على جائزة وشهادة تقدير نادى الأهرام للكتاب عام ٢٠٠٢ (الطبعة الثانية) .
- معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري " فرنسي - عربي - شرعي " شرح تفصيلي مُقارن باللغة العربية للمصطلحات الفرنسية في النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة - خمسة أجزاء جلد فاخر .
- موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها - ثلاثة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً (الطبعة الثانية).
- موسوعة مراد لمصطلحات الملكية الفكرية والكمبيوتر والإنترنت - معجم موسوعي - إنجليزي - عربي - عربي - إنجليزي .
- الموسوعة العقارية - شرح تفصيلي لقانون التمويل العقارى والقوانين العقارية في مصر - مجلد فاخر .
- موسوعة البُنوك - طبقا لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفي المصرى رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠٣ - مجلدين فاخرين ٣٧١٢ صفحة .
- موسوعة شرح ضريبة المبيعات - طبقا لأحدث التعديلات .
- موسوعة الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين ودعاوى الحبس- ثلاثة مجلدات مُجلدة تجليداً فاخراً .
- موسوعة الشركات - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد قوانين الشركات المختلفة .
- موسوعة حقوق الإنسان .
- موسوعة الإنتخابات .
- موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية ويتضمن النصوص الكاملة للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية وذلك منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٧٩ وحتى الآن - عشرة مجلدات .
- موسوعة مراد لأحدث أحكام محكمة النقض الجنائية والمدنية - ثمانية أجزاء .
- شرح قوانين الانتخابات الرئاسية .
- شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية .
- شرح التوقيع الإليكترونى فى مصر والدول العربية .

Second : The Book :

- Mourad's Legal, Economic and Commercial Dictionary "English/Arabic - Arabic/English" Detailed comparative explanation, in Arabic of all the English and Sharia Terms in the Contemporary Legal, Economic and Commercial Institutions.
- Mourad's Legal, Economic and Commercial Dictionary "French – Arabic – Shari " Comparative detailed explanation, in Arabic, of the French Terms in the Contemporary Legal, Economic and Commercial Systems – available in 5 parts Deluxe Volume.
- Encyclopedia of the Explanation of the Crimes of the Penal Code and Special Criminal Statutes, as well as the Criminal Characterization thereof. Available in Three Deluxe Bound Volumes.
- Mourad's Encyclopedia of Intellectual Property, Computers and Internet - Encyclopedic Dictionary "English/Arabic, Arabic / English".
- Encyclopedia of Real Estate – Detailed explanation of the Real Estate Finance Law and the Real Estate Laws in Egypt - Deluxe Bound Volume.
- Encyclopedia of Banks – According to the Law of the Central Bank and Banking System No.88/2002 and the New Trade Law no.17 of the year 1999 as amended by Law No. 158/2003 –Two Deluxe Bound Volumes.
- Encyclopedia of Sales Tax Explanation.
- Encyclopedia of the Personal Status Statutes for Moslems and Non–Moslems and Lawsuits of Imprisonment. Three Deluxe Bound Volumes.
- Encyclopedia of Companies - Detailed Explanation of the Articles of the Company Law, Its Complementary Regulations and Decrees, in addition the Arabic and the English Legal Formulae and Courts Applications thereto – Three Deluxe Volumes.
- Encyclopedia Human Rights.
- Encyclopedia of the Elections.
- Encyclopedia of the Rulings of the Supreme Constitutional Court. It comprises advanced search tools and mechanisms to search for the rulings of the Supreme Constitutional Court since the establishment in 1979 thereof till 2004 (Second edition).
- Mourad's Encyclopedia of the Recent Criminal and Civil Rulings of the Cassation Court .
- Explanation Of The Laws Of Presidential Elections "A Comparative Study.
- Explanation on the Laws of the Egyptian Parliament "Magles El Shaab"; the Egyptian Consultative Council "Magles El Shoura" and the Political Parties .
- Explanation of the Electronic Signature laws in Egypt and Arab countries.

- التعليق على قانون العمل المصرى الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .
- التعليق على قانون التأمين الإجتماعى .
- شرح دعاوى التعويض عن حوادث مركبات النقل السريع والقانون رقم ٢٠٠٧/٧٢ بشأن المسئولية عن حوادث مركبات النقل السريع ولائحته التنفيذية .
- الترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والتشريعات المكملة لها والنصوص العربية والمقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون العقوبات وصيغه القانونية والنصوص العربية المقابلة لها.
- الترجمة الإنجليزية لقوانين الشركات ولائحتها التنفيذية وعقودها والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة وعقوده والنصوص العربية المقابلة لها.
- الترجمة الإنجليزية للدستور المصري والصيغ الدستورية والنصوص العربية المقابلة لها.
- الترجمة الإنجليزية للقانون المدني والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة البحري والنصوص العربية المقابلة لها.
- الترجمة الإنجليزية لقانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وعقوده والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقوانين البوت، B.O.O.T والصيغ والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون العمل المصري الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ والنصوص العربية المقابلة لها.
- الترجمة الإنجليزية لقانون الأحوال الشخصية وصيغه والنصوص العربية المقابلة لها.
- الترجمة الإنجليزية لصيغ العقود والدعاوى والأوراق القضائية والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لتشريعات الأجانب والنصوص العربية المقابلة لها .

- Commentary on the New Egyptian Labour Law no.12/2003.
Explanation of compensation actions concerning the accidents of vehicles of fast transportation, law No.72/2007 concerning the responsibility of the accidents of vehicles of fast transportation and the executive regulations thereto.
- The English Translation of the Customs Laws and the Complementary Statutes thereto and the equivalent Arabic Texts.
- The English Translation of the Penal Code, the Legal Formulae thereof and the equivalent Arabic Texts thereto .
- The English Translation of the Company laws, the Executive Regulations and Contracts thereof and the Equivalent Arabic Texts thereto .
- The English Translation of the Trade Law, the Contracts thereof and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the Egyptian Constitution, the Constitutional Formulae and the Equivalent Arabic Texts.
- The English Translation of The Civil Law and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the Maritime Trade Law and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the Law of Tenders and Biddings, the Executive Regulations thereof and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the Investment law, Its executive Regulations, Formulae and the Equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the BOOT Laws and the equivalent Arabic formulae and Texts thereto.
- The English Translation of the New Egyptian Labour Law no.12/2003 and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the Personal Status Law, the Formulae thereof and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of Contracts, Suits Formulae, Judicial Papers and the equivalent Arabic texts thereto.
- The English Translation of the Statutes of the Aliens and the equivalent Arabic Texts thereto.

السيرة العلمية والعملية

للمستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية

العنوان :٤٨ شارع القائد جوهر شقة ٣١ – المنشية – الإسكندرية.
M@drmourad.net
mourad_dr@hotmail.com
comourad@yahoo.com
info@albaha.com
tech@albahaa.com
albahaa_bpc@hotmail.com
– المواقع على الإنترنت :
www.drmourad.net
http://mourad_dr.tripod.com
http:www.albahaa.com

النبذة المختصرة:

– أستاذ محاضر بكليات الحقوق بالعديد من الجامعات المصرية وكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر، وغيرها من المعاهد المتخصصة .

– حاليا رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية .

– ممارسة جميع أنواع العمل القضائي في النيابات الكلية والجزئية والاستئناف.

– قام بممارسة جميع أنواع العمل القضائي بالمحاكم الجزئية والإبتدائية والاستئناف العالي ورئاسة الدوائر المدنية والتجارية والبحرية والإفلاس والضرائب والعمال والأحوال الشخصية والمدني والجنائي.

– رئاسة دوائر الجنح المستأنفة والمدني المستأنف والمستعجل المستأنف.

– إلقاء محاضرات علمية في مختلف المراكز العلمية المتخصصة مثل المعهد العالي لنقابة المحامين بالقاهرة، ومركز الخدمات القانونية بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية والمركز القومي للدراسات القضائية بالقاهرة.

Employment C.V. of
Counsellor Dr.
Abd El Fattah Mourad

Address: 48 El Kaed Gouhar St., Apt. no. 31, Manshiah, Alexandria

E-mail:

M@drmourad.net
mourad_dr@hotmail.com
comourad@yahoo.com
info@albaha.com
tech@albahaa.com
albahaa_bpc@hotmail.com

Websites:

www.drmourad.net
http://mourad_dr.tripod.com
http:www.albahaa.com

Profile:
-Lecturer Professor in the Faculties of Law of several Egyptian Universities, Faculty of Shari'ah and Law, University of Al-Azhar and other specialized Academic Institutes.
-**Current Position**: Chief Justice of the Alexandria High Court of Appeal.
-Practice of all kinds of judicial work at the general, partial and appeal prosecutions.
-Practice of all kinds of judicial work at the Partial Courts, Courts of First Instance, Courts of Appeal, chaired the Civil, Commercial, Maritime, Bankruptcy, Taxation, Workers, Personal Statutes, Civil and Criminal Circuits.
-Chaired the Appellate Misdemeanour, Appellate Civil and Appellate Summary Circuits.
-Delivered academic lectures in various specialized academic institutions, i.e. High Institute affiliated to the Bar Association, Center of Legal Services affiliated to Faculty of Law of the Alexandria University, National Center for Judicial Studies in Cairo and other national and international academic institutions.

- إلقاء مجموعة محاضرات عن النظام القضائي المصري في مجلس الدولة الفرنسي على السادة أعضاء مجلس الدولة الفرنسي ومحكمة النقض الفرنسية.
- إلقاء مجموعة محاضرات بالمدرسة الوطنية للقضاة بفرنسا عن المسئولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة.
- إلقاء مجموعة محاضرات في المركز الثقافي الأمريكي بالإسكندرية، والمركز الثقافي الفرنسي بالإسكندرية والمركز الثقافي الايطالي بالإسكندرية ، وغيرها من المراكز العلمية المحلية والعالمية.

الخبرات :

- رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية حتى الآن .
- رئيس محكمة الاستئناف العالي بالقاهرة .
- رئيس محكمة الاستئناف العالي بطنطا.
- رئيس محكمة الاستئناف العالي بالمنصورة .
- رئيس محكمة الاستئناف العالي ببني سويف .
- نائب رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية .
- نائب رئيس محكمة الاستئناف العالي بالقاهرة.
- مستشار بمحكمة استئناف إسكندرية .
- رئيس محكمة إسكندرية الابتدائية .
- رئيس محكمة دمنهور الابتدائية .
- رئيس نيابة إسكندرية .
- رئيس نيابة دمنهور .
- رئيس نيابة استئناف طنطا.
- قاضي بمحكمة إسكندرية الابتدائية .
- قاضي بمحكمة دمنهور الابتدائية .
- وكيل أول نيابة دمنهور الكلية .
- وكيل اول نيابة بنها الكلية
- وكيل نيابة دمنهور الكلية .
- مساعد نيابة دمنهور الكلية .
- معاون نيابة دمنهور الكلية .

التعليم :

- دكتوراه القانون العام المقارن - كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

موضوع الدكتوراه " المسئولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة: دراسة تحليلية وتأصيلية في التشريع الفرنسي والإيطالي والأمريكي والإنجليزي وتشريعات الدول العربية والقانون المصري والشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية" بتقدير جيد جداً مع مرتبة الشرف الأولى وهو أعلى تقدير تمنحه كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية.

-Delivered lectures on the Egyptian Judiciary in the French Conseil d'Etat for the members of the French Conseil d'Etat and the French Court of Cassation

-Delivered lectures on the disciplinary liability of Judges and Members of the Public Prosecution in the French Ecole Nationale des Magistrats.

-Delivered lectures in the American Cultural Center in Alexandria, Centre Culturel Français in Alexandria and the Italian Cultural Centre and other academic institutions in Egypt and abroad.

Experience:

-Chief Justice of the Alexandria High Court of Appeal. till present.

-Chief Justice of the Cairo High Court of Appeal.

-Chief Justice of the Tanta High Court of Appeal.

-Chief Justice of the Mansoura High Court of Appeal.

-Chief Justice of the Beni Suef High Court of Appeal.

-Vice-president of the Alexandria High Court of Appeal.

-Vice-president of the Cairo High Court of Appeal.

-Counsellor in the Alexandria High Court of Appeal.

-Chairman of the Alexandria Court of First Instance.

-Chairman of the Damanhour Court of First Instance.

-Chief of Alexandria Prosecution.

-Chief of Damanhour Prosecution.

-Chief of the Tanta Appeal Prosecution.

-Judge at the Alexandria Court of First Instance.

-Judge at the Damanhour Court of First Instance.

-Senior Prosecutor at the Damanhour General Prosecution.

-Senior Prosecutor at the Benha General Prosecution.

-Prosecutor at the Damanhour General Prosecution.

-Assistant Prosecutor at the Damanhour General Prosecution.

-Associate Prosecutor at the Damanhour General Prosecution.

Education

-LL.D, honours degree from the Faculty of Law, Alexandria University. Doctoral Dissertation: "Disciplinary Liability of the Judges and Members of the Public Prosecution: Analytical and Etymological study in the French, Italian, American and English Legislation, as well as the Legislation of the Arab States, the Egyptian Law, Shari'ah and International Conventions" with the grade of Very Good with honours, which is the highest grade granted by the Alexandria Faculty of Law.

- منحة علمية من مجلس القضاء الأعلى الإيطالي في روما بإيطاليا.
- دراسات متخصصة في العلوم الجنائية التطبيقية والبحث الجنائي والطب الشرعي بفرنسا.
- دبلوم القانون العام من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .
- دبلوم الشريعة الإسلامية من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .
- ليسانس الحقوق من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .
- دراسات عليا في اللغة الانجليزية من المركز الثقافي الأمريكي بالإسكندرية
- دراسات عليا في اللغة الفرنسية من المركز الثقافي الفرنسي بالإسكندرية
- دراسات عليا في اللغة الإيطالية من المركز الثقافي الإيطالي بالإسكندرية
- دراسات عليا في اللغة اللاتينية

الجوائز والتقديرات المهنية:

- منحة علمية من وزارة العدل للمدرسة الوطنية للقضاة بفرنسا ، لإجراء دراسات عليا في العلوم الجنائية التطبيقية وجمع المادة العلمية الخاصة بالتشريع الفرنسي لرسالة الدكتوراه .
- عضو الجمعية المصرية للقانون الجنائي .
- عضو الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع .
- عضو جمعية خريجي كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .
- عضو نادي القضاة بالقاهرة والإسكندرية .
- إعداد أبحاث منشورة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإيطالية .
- حضور العديد من المؤتمرات من بينها : مؤتمر العدالة الأول ، مؤتمرات الجمعية المصرية للقانون الجنائي. مؤتمرات الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع .

حصل على العديد من شهادات التقدير منها :

- شهادة تقدير وميدالية من نادي الأهرام للكتاب عن كتب:
- الحكومة الاليكترونية.
- معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري .
- موسوعة البحث العلمي وإعداد الأبحاث والرسائل والمؤلفات.
- شهادة تقدير وميدالية من مجلس الدولة الفرنسي عن مجموعة المحاضرات التي ألقاها على السادة أعضاء مجلس الدولة الفرنسي عن النظام القضائي المصري.

-Scholarship granted by the Italian Supreme Judicial Council, Rome , Italy.
-Specialized Studies in Applied Criminal Sciences, Criminal Investigation and Forensic Medicine, France.
-Diploma in Public Law from the Faculty of Law, Alexandria University.
-Diploma in Shari'ah from the Faculty of Law, Alexandria University.
- LL.B from the Faculty of Law, Alexandria University.
-Postgraduate Studies in the English Language from the American Center in Alexandria.
-Postgraduate Studies in the French Language from the Centre Culturel Français in Alexandria.
-Postgraduate Studies in the Italian Language from the Italian Cultural Centre in Alexandria.
-Postgraduate Studies in the Latin Language.

Professional Affiliations & Awards

-Scholarship granted by the Ministry of Justice to the French Ecole Nationale des Magistrats, to study postgraduate studies in Applied Criminal Sciences and collecting material related to the French Legislation in the Doctoral Dissertation.
-Member of the Egyptian Association of Criminal Law.
-Member of the Egyptian Association of Political Economy, Statistics and Legislation.
-Member of the Association of the Graduates of the Faculty of Law of the Alexandria University.
-Member of the Judges Clubs in Cairo and Alexandria.
-Author of published papers in Arabic, French, English, and Italian.
-Attended several conferences such as: the first conference on justice, conferences held by the Egyptian Association of Criminal Law, conferences held by the Egyptian Association of Political Economy, Statistics and Legislation.

Received many certificates of merit, as follows:

-Certificate of merit and a medal from the Al-Ahram Book Club for the following books:
-Electronic government.
-Mourad's legal, economic and commercial dictionary.
-Encyclopedia of the terms of scientific research and theses and publications writing.
-Certificate of merit and a medal from the French Conseil d'Etat for the lectures delivered on the Egyptian Judiciary to the members of the French Conseil d'Etat.

قائمة بأسماء البرامج والكتب والأبحاث العلمية المختلفة للمستشار الدكتور عبد الفتاح مراد

أولاً : البرامج القانونية والاقتصادية والتجارية والموسوعات المنشورة إلكترونياً على سى دى CD[1]:

هذه البرامج جميعاً تتضمن طرق بحث إلكترونية موضوعية وأبجدية مبتكرة لسرعة البحث والحصول على المعلومات فى أقصر فترة ممكنة وتوفر الوقت والجهد .

- برنامج CD موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ وحتى الأن وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية / CD ROM ٦٠٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ وحتى الأن وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية /CD ROM ٦٠٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدنية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ وحتى الأن وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية /CD ROM ٦٥٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة مراد لصيغ الدعاوى والأوراق القضائية والكمبيوتر والإنترنت /CD ROM ٦٠٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة مراد لصيغ العقود المدنية والتجارية والشركات والكمبيوتر والإنترنت – ويتضمن شرح تفصيلى لجميع الصيغ المعمول بها فى القوانين المصرية والعربية /CD ROM ٦٠٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها CD Rom ٦٠٠ ميجا .

---

[1] تطلب هذه المؤلفات من المؤلف على العنوان التالي:

جمهورية مصر العربية – الإسكندرية – المنشية – ٤٨ شارع القائد جوهر شقة ٣١

تليفاكس: ٠٠٢٠٣/٤٨٤٤٤٤٠

www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net + E-mail:comourad@yahoo.com
E-mail:mourad_dr@hotmail.com + http://mourad_dr.tripod.com

أنظر مدونتنا أو معلقتنا على الإنترنت :

www.drmourad.net/blog

كما يمكن إرسال المؤلفات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب وبخصم خاص .

كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

Complete List of the Titles of the Various Scientific Books and e-Books Compiled and Created by
Counsellor Dr. Abd El Fattah Mourad

Firstly: Legal, Economic and Commercial Programs and Encyclopedias e-published on CD's [1]:

All these programs include electronic innovated objective and alphabetical search methods to ensure fast search and access to information in the shortest possible time to save time and effort.

- CD Program Mourad's Criminal Encyclopedia of the Legal Rules set by the Egyptian Cassation Court, since the establishment of The ECC in 1931 until now and the methods of judgment contestation in the Arab laws CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Civil Encyclopedia of the Legal Rules set by the Egyptian Cassation Court, since the establishment of The ECC in 1931 until now and the methods of judgment contestation in the Arab laws CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Criminal and Civil Encyclopedia of the Legal Rules set by the Egyptian Cassation Court since the establishment of The ECC in 1931 until now and the methods of judgment contestation in the Arab laws CD 650 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of Suits Formulae, Judicial Instruments, Computers and the Internet CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the formulae of the Civil, Commercial, Company, Computer and Internet Contracts. It comprises detailed explanation of all the effective and applicable formulae in the Egyptian and Arab Laws CD 600 MB.
- CD Program Encyclopedia of the Explanation of the Penal Code and Special Criminal Statutes- and the Criminal Characterization thereof CD 600 MB.

---

[1] All these versions are being requested from author On the following address:
48, El Qaed Gouhar St., El Manshia, Alexandria - **Tel/Fax:00203-4844440**
www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net + E-mail:comourad@yahoo.com
E-mail:mourad_dr@hotmail.com + http://mourad_dr.tripod.com
See Our blog :
www.drmourad.net/blog
We can send all the needed requests from these versions to everywhere by mail with a special discount.
These versions could be got also from the esteemed libraries here in Egypt and allover the Pan-Arab world.

- برنامج CD الموسوعة العقارية – شرح تفصيلى للقوانين العقارية المعمول بها فى مصر وتطبيقات المحاكم المختلفة بشأنها وهى القانون التمويل العقارى والقانون المدنى وقانون المرافعات والحجز الإدارى وقوانين البنوك وقوانين الشهر العقارى والسجل العينى والرسوم وقوانين المبانى والعمران والضرائب العقارية معلقاً عليها بمبادئ النقض والإدارية والدستورية العليا /CD ROM ٥٥٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة – شرح تفصيلى باللغة العربية لجميع المصطلحات العلمية الإنجليزية المتعلقة بالعولمة والأقلمة والمصطلحات المرتبطة بها ودول العولمة ودول الأقلمة وشخصيات العولمة والأقلمة فى العالم /CD ROM ٥٥٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية ويتضمن النصوص الكاملة للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية ويتضمن آليات إليكترونية متطورة للبحث داخل أحكام المحكمة الدستورية العليا وذلك منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٧٩ وحتى ٢٠٠٤ CD٦٥٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات البرمجة والمبرمجين " معجم إنجليزى عربى – عربى إنجليزى " CD ROM ٦٠٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات الإنترنت " معجم إنجليزى عربى – عربى إنجليزى " .
- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات الشبكات " معجم إنجليزى عربى – عربى إنجليزى " .
- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات البيئة " معجم إنجليزى عربى – عربى إنجليزى " /CD ROM ٦٠٠ ميجا.
- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات الكمبيوتر والإنترنت " معجم إنجليزى عربى – عربى إنجليزى " .
- برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات الملكية الفكرية " معجم إنجليزى عربى – عربى إنجليزى " CD ROM ٦٠٠ ميجا .
- برنامج CD موسوعة مراد لشرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية – طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى ٢٠٠٥) CD ROM ٦٠٠ ميجا.
- برنامج CD موسوعة مراد للتعريفة الجمركية المعدلة – طبقاً لأحدث التعديلات.

- CD Program Mourad's Real Estate Encyclopedia: Detailed explanation of the real estate laws in force in Egypt and the applications thereof by different courts, i.e. Real Estate Financing Law - Civil Law - Procedures Law and Administrative Seizure Law - Banking Laws - Laws of Land Registry Office, the Real Registry Office, Fees, Laws on Buildings, Construction and Real Estate Taxes, with a commentary thereon in the light of the principles set by the Cassation, Administrative Causes and Supreme Constitutional Court. CD 550 MB
- CD Program Encyclopedia of the Terms of Globalization and Regionalization. Detailed explanation, in Arabic, of all the English terms related to Globalization and Regionalization, in addition to the relevant terms and States of Globalization and States of Regionalization, as well as the World Characters of Globalization and Regionalization CD 550 MB
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Rulings of the Supreme Constitutional Court. It comprises advanced search tools and mechanisms to search for the rulings of the Supreme Constitutional Court since the establishment in 1979 thereof till 2004 CD 650 MB .
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Terms of programming and programmers "English/Arabic", "Arabic/ English" CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Terms of Internet "English/Arabic", "Arabic/ English" CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Terms of networks "English/Arabic - Arabic/ English" CD ROM 600 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of Environmental Terms CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Terms of Computers and Internet "English/Arabic", "Arabic/ English" CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Intellectual Property CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Explanation of The Legal Tax, Accounting and Auditing Laws CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the new Customs tariff CD 600 MB.

- برنامج CD موسوعة مراد للضريبة العامة على المبيعات - طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى ٢٠٠٥) .
- برنامج CD موسوعة مراد لشرح قوانين الضرائب على الدخل .
- برنامج CD موسوعة مراد للتشريعات المصرية CD ROM ٦٥٠ ميجا .
تشتمل على جميع التشريعات المصرية المعمول بها والملغاة والتعليقات الهامشية عليها بالتعديلات المختلفة حتى الآن .
- برنامج CD كيف تستخدم شبكة الإنترنت فى البحث العلمى وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات .
- برنامج CD موسوعة مراد لإدارة مكتب المحامى .
- برنامج CD معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري " إنجليزي - عربي ، عربي
- إنجليزي " شرح تفصيلي مُقارن باللغة العربية للمصطلحات الإنجليزية والشرعية في النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة /CD ROM ٦٠٠ ميجا.
- برنامج CD أصول البحث العلمى وكتابة الأبحاث والرسائل والمؤلفات .
- برنامج CD موسوعة مراد لشرح قوانين الجمارك والاستيراد والتصدير والإعفاءات الجمركية.
- برنامج CD موسوعة مراد لشرح التشريعات البحرية .
- برنامج CD موسوعة مراد لإدارة النيابات .
- برنامج CD موسوعة مراد للمدونات ، CD ROM ٦٠٠ ميجا وورد .
- توجد برامج أخرى متنوعة جارى إعدادها .

ثانياً : المعاجم والموسوعات الورقية :

- موسوعة الإنتخابات دراسة مقارنة ، شرح تفصيلي مُقارن للتشريعات المصرية والعربية المتعلقة بالإنتخابات الرئاسية ومباشرة الحقوق السياسية ومجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية واتحاد الكتاب واتحاد الناشرين والمجالس الشعبية المحلية والبلديات ونقابات المحامين والتجاريين ونقابات المهن الطبية والأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة والبيطريين والعلاج الطبيعي والمهندسين ونقابة الصحفيين وقانون تنظيم الصحافة والنقابات العمالية والمرشدين السياحيين ونقابة مصممي الفنون التطبيقية والشباب والرياضة والمهن التعليمية ومجالس الآباء والجامعات والاتحادات الطلابية والمهن الرياضية والاتحادات الرياضية والغرف التجارية والسياحية واتحادات الملاك والتعاون الإسكاني والاستهلاكي والإنتاجي والزراعي وتعاونيات الثروة المائية والجمعيات الأهلية ، وتحديد المحاكم المختصة بالمنازعات الانتخابية وشرح أركان الجرائم الانتخابية والقيود والأوصاف والمسئوليات الجنائية والتأديبية والمدنية المترتبة على تلك الجرائم، وأحكام محكمة النقض والإدارية والدستورية العليا والصيغ القانونية للدعاوى والمذكرات والطلبات والأحكام وغيرها .

- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Update Sales Tax CD 600 MB.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the explanation of the income tax laws.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Egyptian Statutes, comprising all the Egyptian statutes in force and quashed, in addition the marginal commentaries thereon CD 600 MB.
- CD Program How to use the Internet in Scientific Research and Theses, Papers and Writings Preparation.
- CD Program Mourad's Encyclopedia for Advocate's Office Management.
- CD Program Mourad's Legal, Economic and Commercial Dictionary "English/Arabic - Arabic/English" Detailed comparative explanation, in Arabic of all the English and Shariite Terms in the Contemporary Legal, Economic and Commercial Institutions CD 600 MB
- CD Program Principles of scientific Research and Papers, Theses and Publications Writing.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the explanation of customs, import, export and the customs exemptions thereof.
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the maritime statutes.
- CD Program Mourad's Encyclopedia Program For parquets Management .
- CD Program Mourad's Encyclopedia of the Blogs.
- There are other CD Programs in the pipeline.

Secondly: Paper-based Dictionaries and Encyclopedias:

- Mourad's Encyclopedia of the elections – comparative study, a detailed comparative explanation for both the Egyptians and the Arab jurisdictions that belong to the presidential elections, practicing the political rights, Magles El Sha'ab "the Egyptian parliament", Magles El Shourah the "Egyptian consultative council", political parties, writers union, publishers union, local public assemblies, municipalities, specialized syndicates, journalism regulatory law, parent's councils, universities, students unions, sportive federations, chambers of commerce and tourism, owners unions, co-operations and NGOs, in addition determining the competent courts in electoral conflicts, also explanation of the elements of the electoral crimes, both restrictions, descriptions and both criminal, disciplinary and civil responsibilities thereof, and the judgments of cassation, administrative, supreme constitutional courts, lawsuits formulae, memorandums, requests and judgments thereof and others.

- معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري " إنجليزي - عربي " شرح تفصيلي مُقارن باللغة العربية للمصطلحات الإنجليزية والشرعية في النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة - مُجلد فاخر ، المعجم الحاصل على جائزة وشهادة تقدير نادى الأهرام للكتاب عام ٢٠٠٢ (الطبعة الثانية) .
- معجم مراد لمصطلحات علوم البيئة " إنجليزى - عربى" .. معجم موسوعى لشرح مصطلحات علوم البيئة القانونية والاقتصادية والدولية والاجتماعية والكيميائية والبترولية والغذائية والزراعية وكافة أنواع التلوث وذلك فيما يتعلق بكافة جوانب البيئة الأرضية والمائية والهوائية والمختصرات القانونية والمواقع على شبكة الإنترنت وغيرها .
- المعجم القانوني رباعي اللغة " فرنسي - إنجليزي - إيطالي - عربي - شرعي" شرح تفصيلى للمصطلحات القانونية المستعملة فى النظم القانونية .. الفرنسى والإنجليزي والعربى والإيطالى .
- معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري " فرنسى - عربى - شرعى " شرح تفصيلي مُقارن باللغة العربية للمصطلحات الفرنسية في النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة -- خمسة أجزاء مُجلد فاخر .
- موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها - ثلاثة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً.
- موسوعة مراد لمصطلحات الملكية الفكرية والكمبيوتر والإنترنت - معجم موسوعى - إنجليزى - عربي - عربى - إنجليزى .
- الموسوعة العقارية - شرح تفصيلى لقانون التمويل العقارى والقوانين العقارية فى مصر ــ مجلد فاخر .
- موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة - شرح تفصيلى لمصطلحات العولمة والأقلمة - إنجليزى عربى - عربى إنجليزى مجلد فاخر .
- موسوعة التشريعات المصرية المعدلة طبقاً لأحدث التعديلات - وهى تتضمن ٧٢ كتاباً تشتمل على النصوص التشريعية الكاملة للقوانين المصرية وتعديلاتها المختلفة منذ صدور القوانين وحتى الآن وفهرس تفصيلى أبجدى وموضوعى يحتوى على أرقام المواد لجميع التشريعات وملخص وافى لكل مادة من المواد وهوامش تفصيلية بالتعديلات التشريعية المختلفة للقوانين والقرارات حتى أحدث التعديلات من واقع الجريدة الرسمية والوقائع المصرية والنشرة التشريعية واللوائح التنفيذية والقرارات الوزارية والمذكرات الإيضاحية للتشريعات المختلفة وهوامش تفصيلية تتضمن أحكام المحكمة الدستورية العليا المتعلقة بمواد القانون التى قضى بعدم دستوريتها والمواد التى رُفض فيها الطعن بعدم الدستورية حتى أحدث الأحكام.

- Mourad's Legal, Economic and Commercial Dictionary "English/Arabic - Arabic/English" Detailed comparative explanation, in Arabic of all the English and Sharia Terms in the Contemporary Legal, Economic and Commercial Institutions.
- Mourad's Dictionary of the environmental sciences terms, an encyclopedic dictionary for the explanation of all legal, economic, international, socio, chemical, petroleum, nutritional and agro environmental terms, in addition all the types of pollution that belong to the land, aquatic and air environment, the legal abbreviations, the sites on the internet thereof and others
- Mourad's Legal quarto lingual Dictionary "French - English - Italian - Arabic" detailed explanation of the legal terms used in the French, English Arab, Italian Legal Systems.
- Mourad's Legal, Economic and Commercial Dictionary "French - Arabic - Shari " Comparative detailed explanation, in Arabic, of the French Terms in the Contemporary Legal, Economic and Commercial Systems - available in 5 parts Deluxe Volume.
- Encyclopedia of the Explanation of the Crimes of the Penal Code and Special Criminal Statutes, as well as the Criminal Characterization thereof. Available in Three Deluxe Bound Volumes
- Mourad's Encyclopedia of Intellectual Property, Computers and Internet - Encyclopedic Dictionary "English/Arabic, Arabic / English"
- Encyclopedia of Real Estate - Detailed explanation of the Real Estate Finance Law and the Real Estate Laws in Egypt - Deluxe Bound Volume .
- Encyclopedia of the Terms of Globalization and Regionalization - Detailed explanation of the terms of Globalization and Regionalization Deluxe Bound Volume.
- Encyclopedia of the Explanation of the Amended Egyptian Legislations as per the latest amendments - It comprises 72 books that cover the complete legislative texts of the Egyptian laws and the amendments thereof since the promulgation of the laws till now, in addition a detailed alphabetical and subject index containing the numbers of the Articles of all legislations and comprehensive summary of each article and detailed notes of the different legislative amendments of the laws and decrees as per the latest amendments derived from the official journal, Egyptian Wake', Legislative Bulletin , Executive Regulations, Ministerial Decrees, Explanatory Memos of the different Legislations and detailed notes containing the rulings of the Supreme Constitutional Court related to the articles of the law that were held unconstitutional and the articles for which the objection for unconstitutionality has been rejected as well as covering the recent rulings.

- موسوعة شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية وتشتمل على شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية وأهم التشريعات المعمول بها ومنها الدساتير العربية التشريعات البرلمانية وتشريعات العمل والمحاماة والتحكيم والملكية الفكرية ، دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية – سبعة أجزاء.

- موسوعة الترجمة الإنجليزية للقوانين المصرية والنصوص العربية المقابلة لها – إحدى وعشرون جزءاً – وتشتمل على ترجمة القوانين المصرية الآتية وما يقابلها من النصوص العربية وهي قوانين الأحوال الشخصية والملكية الفكرية وقانون العقوبات وقانون الشركات وقانون التجارة والدستور المصرى والقانون المدنى وقانون التجارة البحرى والمناقصات والمزايدات وقانون الاستثمار وقوانين البووت BOOT والترجمة الإنجليزية لصيغ العقود والدعاوى وقانون العمل المصرى الجديد والجمعيات الأهلية والأجانب والبيئة المصرى والجمارك وقانون البنك المركزى والضرائب على الدخل والترجمة الإنجليزية لاتفاقيات المشاركة المصرية الأوروبية واتفاقيات الجات وقانون سوق رأس المال وقانون قطاع الأعمال العام .

- موسوعة البُنوك – طبقا لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى المصرى رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠٣ – مجلدين فاخرين ٣٧١٢ صفحة .

- موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية.

- موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية " إنجليزي – فرنسي – عربي " (الطبعة الثانية).

- الموسوعة الكبرى للجات ومنظمة التجارة العالمية " ثلاثة مجلدات " إنجليزي – فرنسي – عربي .

- موسوعة الاستثمار – شرح تفصيلي لقوانين الاستثمار في مصر والعالم – مُجلد فاخر.

- موسوعة قطاع الأعمال العام – شرح تفصيلى لكل مادة على حدة من مواد القانون والقوانين المكملة (الطبعة الثانية).

- موسوعة ضريبة المبيعات – مُجلد فاخر .

- موسوعة شرح التشريعات البحرية (الطبعة الثانية) .

- موسوعة شرح تشريعات الغش التجاري والصناعي والأغذية – ثلاثة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً .

- موسوعة مراد لصيغ الدعاوى والأوراق القضائية – ٧ أجزاء .

- موسوعة مراد لصيغ العقود المدنية والتجارية والشركات – ٧ أجزاء – مجلدة تجليدا فاخراً .

- موسوعة قانون التجارة الجديد ، دراسة مقارنة – شرح تفصيلى لجميع مواد قانون التجارة – مُجلد فاخر .

- The Explanatory Encyclopedia of Both Juridical; Economic & Political Systems in Egypt; and All the Other Pan-Arab States, comprising the Most Important Legislations in Force e.g. the Pan Arab Constitutions; Parliaments' Legislations; the Legislations that belongs to Labour; Advocacy; Arbitrage; Intellectual Property, in addition a comparative study among Arab Legislations; Foreign Legislations; Defense & Justice Standards; International Agreements; and Sharia thereto - (Available in Seven Parts).
- The Encyclopedia of the English Translation of the Egyptian Laws and its Corresponding Texts in Arabic thereto -Available in 21 parts- comprising the Egyptian Civil Status; Intellectual Property; the Penal Code; Companies; Commerce; the Egyptian Constitution; the Civil Code; Marine Commerce; Tenders; Bids; investment; and BOOT Laws, in addition the English Translations for both Contract's & Lawsuits' Formulae; the Update Egyptian Labour Law in Force; NGOs; Expatriates; Environmental; Customs; the Egyptian Central Bank; and the Income Tax Laws, plus the English Translation for both the Egyptian-Euro Partnership Agreements; the GATT Agreements; the Stock Market; and Public Enterprise Sector Laws Thereto.
- Encyclopedia of Banks - According to the Law of the Central Bank and Banking System No.88/2002 and the New Trade Law no.17 of the year 1999 as amended by Law No. 158/2003 -Two Deluxe Bound Volumes.
- Explanation of Customs, Importing, Exporting and Duty Free laws
- Encyclopedia of Customs, Importing and Exporting in Egypt and the Arab States - Deluxe Bound Volume.
- Encyclopedia of the Terms of GATT and WTO "English - French - Arabic".
- The Grand Encyclopedia of GATT and WTO "English - French - Arabic" - Three Deluxe Bound Volumes.
- Encyclopedia of Investment - Detailed Explanation of the Laws of investment in Egypt and the World - Deluxe Bound Volume.
- Encyclopedia of Public Enterprise Sector - Detailed Explanation of each Article of the Law as per the Complementary Laws thereof.
- Encyclopedia of Sales Tax. - Deluxe Bound Volume.
- Encyclopedia of the maritime statutes. (2nd edition).
- Encyclopedia of the Explanation of the Statutes of Fraud - available in 3 parts.
- Mourad's Encyclopedia of Suits Formulae and Judicial Instruments. 7 Deluxe volumes.
- Mourad's Encyclopedia of the Formulae of the Civil, Commercial and Company Contracts. - 7 Deluxe volumes.
- Encyclopedia of the New Trade Law. Comparative Study - Detailed Explanation of all the Articles of the New Trade Law. Deluxe volume

- موسوعة شرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية - أربعة أجزاء - ٤٥٠٠ صفحة تقريبا .
- موسوعة الشركات - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد قوانين الشركات المختلفة ولوائحها والقرارات المكملة والصيغ القانونية العربية والإنجليزية وتطبيقات المحاكم - ثلاثة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً .
- موسوعة مراد لأحدث أحكام محكمة النقض الجنائية والمدنية - سبعة أجزاء.
- موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية ويتضمن النصوص الكاملة للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية ويتضمن آليات إليكترونية متطورة للبحث داخل أحكام المحكمة الدستورية العليا وذلك منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٧٩ وحتى الآن - عشرة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً.
- موسوعة مراد لأحدث أحكام المحكمة الإدارية العليا المصرية - تتضمن هذه الموسوعة نصوص وملخصات الأحكام الصادرة من دائرة توحيد المبادئ منذ إنشائها وحتى الآن وأحدث أحكام دوائر المحكمة الإدارية العليا منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن وتقارير هيئة المفوضين ونماذج لصيغ الطعون والمذكرات أمام المحكمة .
- موسوعة مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات "إنجليزي - فرنسي - عربي" مجلد فاخر الموسوعة الحاصلة على جائزة وشهادة تقدير نادى الأهرام للكتاب عام ١٩٩٩ (الطبعة الثانية).
- موسوعة مصطلحات الكمبيوتر والإنترنت " إنجليزي - عربي " شرح عربي لمصطلحات الكمبيوتر والإنترنت - مُجلد فاخر ، الموسوعة الحاصلة على جائزة وشهادة تقدير نادى الأهرام للكتاب عام ٢٠٠١ (الطبعة الثانية).
- موسوعة مراد لمصطلحات البرمجة والمبرمجين " معجم إنجليزى عربى " شرح جميع مصطلحات لغات البرمجة المختلفة وبرامج التشغيل ونظم الحماية وأشهر المبرمجين وشركات البرمجيات فى العالم والمختصرات العلمية .
- موسوعة شرح جرائم التهرب الضريبى .
- موسوعة حقوق الإنسان .
- موسوعة شرح الإرهاب .
- موسوعة شرح قوانين الملكية الفكرية - مجلد فاخر.

- Encyclopedia of the Explanation of the Laws on Tax, Accountancy and Statutory Audit. Four Deluxe Bound Volumes, approx.4500 pages
- Encyclopedia of Companies - Detailed Explanation of the Articles of the Company Law, Its Complementary Regulations and Decrees, in addition the Arabic and the English Legal Formulae and Courts Applications thereto – Three Deluxe Volumes.
- Mourad's Encyclopedia of the Recent Criminal and Civil Rulings of the Cassation Court - Seven Deluxe Volumes.
- Mourad's Encyclopedia of the Rulings of the Supreme Constitutional Court since the establishment thereof in 1979 until now concerning the methods of control of the constitutionality of laws in Egypt and the Arab States and the Comparative law - 10 Deluxe Volumes.
- Mourad's Encyclopedia of the recent rulings of the Egyptian High Administrative Court – comprising the texts and summaries of the judgments issued by the Principles Unification Circuit since the establishment thereof till now, recent rulings of the circuits of the High Administrative Court since 1980 till now, reports of the State Commissioners Authority, Models objection formulae and memos before the Court.
- Encyclopedia of the Terms of Scientific Research and Theses and Publications Writing "English - French - Arabic – Shari", Deluxe volume. It was awarded a prize and a certificate of appreciation from the Al Ahram Book Club in 1999.
- Encyclopedia of the Terms of Computers and Internet "English – Arabic" comprising Arabic explanation of the Terms of Computers and Internet-Deluxe Volume. It was awarded a prize and a certificate of appreciation from the Al-Ahram Book Club in 2001.
- Mourad's Encyclopedia of the Terms of Programming and Programmers.
- Encyclopedia of the Explanation of the crimes of Tax Evasion.
- Encyclopedia of Human Rights
- The Encyclopedia of the Terrorism Explanation.
- Encyclopedia of the Explanation of the Laws of Intellectual Property - Deluxe Bound Volume.

- موسوعة شرح ضريبة المبيعات - طبقا لأحدث التعديلات
- موسوعة أصول البحث العلمي وكتابة الأبحاث والرسائل والمؤلفات - دراسة تحليلية وتأصيلية فى فلسفة البحث العلمى وفى علم المنطق وعلم المعرفة وعلم العلم
- موسوعة النيابات والتحقيق الجنائي التطبيقي والفني والتصرف في التحقيق (٦ اجزاء) .
- موسوعة شرح قانون العمل المصري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .
- موسوعة شرح الشيك في مصر والدول العربية .

ثالثاً :- القانون الجنائي :

- شرح جرائم الجلسات .
- إشكالات التنفيذ الجنائية .
- شرح الطعن بالمعارضة فى الأحكام الجنائية .
- شرح أحكام محكمة النقض كمحكمة موضوع جنائياً ومدنياً .
- الجديد في أحكام محكمة النقض المصرية .
- الجديد فى أحكام محكمة النقض من ٢٠٠١-٢٠٠٢ .
- الجديد فى أحكام محكمة النقض المصرية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ .
- التعليق على الجديد في أحكام محكمة النقض المصرية ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ .
- الجديد في النقض الجنائي في سبع سنوات من ١٩٩٦ - ٢٠٠٣ .
- الجديد في أحكام محكمة النقض المصرية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ .
- الجديد في أحكام محكمة النقض المصرية ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ .
- الجديد في شرح تشريعات الغش .
- شرح تشريعات الغش .
- شرح جريمة خيانة الأمانة والجرائم الملحقة بها .
- شرح جرائم النصب وخيانة الأمانة والجرائم الملحقة بها (الطبعة الأولى).
- شرح الشيك من الناحيتين الجنائية والتجارية (الطبعة الثانية).

- Encyclopedia of Sales Tax Explanation.
- Encyclopedia of the principals of the scientific research and writing researches, papers and compilations.
- Encyclopedia of prosecutors and both applicable and technical criminal investigation and investigation disposition.
- Encyclopedia of the explanation of the update Egyptian labour law in force No. 12/2003.
- Encyclopedia of the Explanation of the Cheque in Egypt and the Pan Arab States.

Thirdly: Criminal Law:

- The explanation of audiences' crimes.
- Criminal execution impediments and complications.
- Explanation of the Opposition of Criminal Judgments.
- Explanation of the rulings of the cassation court as a court of merits in the criminal and civil suits.
- Recent judgments Of the Egyptian court of cassation.
- Recent Judgments Of The Egyptian Court Of Cassation 2001-2002
- Recent judgments of the Egyptian court of cassation 2002-2003.
- The commentary on the recent judgments of the Egyptian court of cassation 2003-2004.
- The Recent Rulings in the Criminal Cassation Court in seven years from 1996 till 2003.
- Recent Judgments Of The Egyptian Court Of Cassation 2004-2005.
- Recent Judgments Of The Egyptian Court Of Cassation 2005-2006.
- Latest Explanations of the Statutes of Fraud.
- Explanations of the Statutes of Fraud.
- Explanation of the Crime of Breach of Trust and Relevant Crimes.
- Explanation of swindle, breach of trust and the other crimes thereto .
- Explanation of the Check from the Criminal and Commercial points of view (2nd Edition).

- أصول أعمال النيابات والتحقيق العملى .
- شرح جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من جرائم الامتناع .
- شرح التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي .
- شرح التحقيق الجنائي التطبيقي .
- شرح أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيها.
- شرح تشريعات المخدرات .
التعليق على تشريعات المخدرات .
- التعليق على قانون العقوبات المعدل (الطبعة الثانية) .
- شرح قانون الإجراءات الجنائية المعدل (الطبعة الأولى ٢٠٠٧) .
- التعليق على قانون الإجراءات الجنائية المعدل (الطبعة الثانية ٢٠٠٧) .
- التعليمات الإدارية للنيابات .
- التعليمات القضائية للنيابات .
- شرح تشريعات البيئة – مُجلد فاخر (الطبعة الثانية).
- شرح الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية .
- شرح تشريعات المباني .
- القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل قانون الإجراءات الجنائية والعقوبات وأعماله التحضيرية .
- شرح قانون المرور وجرائم القتل والإصابة الخطأ والإتلاف .
- شرح جرائم القتل والإصابة الخطأ .
- شرح جرائم السرقات .
- شرح جرائم القتل العمد .
- شرح جرائم القذف والسب وإفشاء الأسرار والجرائم التي تقع بواسطة الصحف.
- أصول التعليق على أحكام القضاء لمحكمة النقض المصرية .
- شرح جرائم الجرح والضرب والبلطجة .
- شرح جرائم التزوير والتزييف .
- شرح قوانين أمن الدولة والطوارئ .
- شرح الأوامر الجنائية والأحكام .
- شرح الجنحة المباشرة والدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي .
- شرح نظام غرفة المشورة ومشكلاتها العملية .
- شرح قوانين التصالح الجنائية والمدنية والإدارية .
- شرح الحبس الاحتياطي .
- شرح النظم القانونية للأجهزة الرقابية .
- التعليق على قوانين التموين والتسعير الجبرى .
- شرح جرائم قوانين العمل والتأمين الاجتماعى وقطاع الأعمال العام والمحال التجارية والصناعية والعامة .

- Principles of Parquet Work and Applied Investigation.
- Explanation of the Crimes of the Abstention of Judgments' enforcement and other Relevant Crimes.
- Explanation of Criminal Technical Inquiry and Criminal Investigation.
- Explanation of the Applied Criminal Investigation.
- Explanation of the Orders and Decrees for Disposition of Criminal Inquiry and Contestation Methods.
- Explanation of Drug Statutes.
- Commentary on Drug Statutes.
- The commentary on the Modified criminal law (2nd edition2007)..
- Explanation of the update law Of criminal procedures (edition2007)..
- Commentary on the Revised Law of Criminal Procedures(2nd edition2007)..
- Administrative Instructions for Parquets.
- Judicial Instructions for Parquets.
- Explanation of Environmental Statutes. Deluxe volume (2nd edition).
- Explanation of the Major Criminal and Civil Rulings of the Egyptian Cassation Court.
- Explanation of Buildings' Statutes.
- Law no. 174/1998 concerning the Revision of the Criminal Procedures Code and Penalties and its Preparatory Works.
- Explanation of the Law on Traffic and the Crimes of Accidental Injury, Manslaughter and Damage.
- Explanation of the Crimes of Manslaughter and Accidental Injury.
- Explanation of the Crimes of Larceny.
- Explanation of the Crimes of Murder.
- Explanation of defamation, Insult, disclosure, newspapers and press crimes.
- The Principals of the Commentary on the Judiciary's Judgments concerning the Egyptian Cassation Court.
- Explanation of the Crimes of Injuring, Battery and Hooliganism.
- Explanation of the Crimes of forgery and falsification.
- The Explanation of State Security & the Emergency Procedure laws.
- Explanation of Criminal Orders and Judgments.
- Explanation of Direct Misdemeanor and Civil Action before Criminal Judiciary.
- Explanation of the Chambers System and its Practical Problems, Formulae and the Equivalent Arabic Texts.
- Explanation Of The Reconciliation Laws .
- Explanation Of The Provisory Detention .
- Explanation of the Legal systems of the Inspection Authorities.
- Commentary on the Statutes of Catering and Prescribed Pricing.
- Explanation of the crimes related to the Laws of Labour, Social Insurance, Public Enterprise sector, and Commercial; Industrial and Public Establishments.

- شـــرح قوانيـــن الأمن الصناعى والتعبئة العامـــة والطـــوارئ وجـــرائم الحريق والتخريب والأسلحة والمتفجرات .
- شرح قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة .

رابعاً :- القانـون المدنـي :

- شرح دعاوى التعويض عن حوادث مركبات النقل السريع والقانون رقـــم ٢٠٠٧/٧٢ بشأن المسئولية عن حوادث مركبات النقـل السـريع ولائحتـه التنفيذية .
- النظام القانوني للمصاعد والمسئولية القانونية الناتجة عنها .
- النظام القانوني للسكك الحديدية والمسئولية القانونية الناتجة عنها .
- شرح قانون محاكم الأسرة والتشريعات المكملة له .
- شرح قوانين الصحافة والنشر .
- شرح قانون إيجار الأماكن غير السكنية والمحلات طبقاً للقـــانون رقـــم ٦ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون ٢٠٠١/١٤ .
- شرح قانون التمويل العقارى – شرح القانون رقـــم ١٤٨ لســـنة ٢٠٠١ ومذكرته الإيضاحية .
- التعليق على قانون التمويل العقاري ولائحته التنفيذية .
- التعليق على قانون الجمعيات الأهلية
- التعليق على قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية والمعـــدل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٥
- التعليق على قانون العمل المصرى الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .
- التعليق على قانون التأمين الإجتماعى .
- قانون الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له .
- الجديد فى الملكية الفكرية .
- التعليق على اتحاد الشاغلين .
- شرح اتحاد الملاك وملكية الشقق (الطبعة الثانية) .
- شرح دعاوى بيع العقارات في القانون المدني وقانون المرافعات وقـــانون الحجز الإداري – مُجلد فاخر .
- التعليق على قوانين الإيجارات .
- التعليق على قوانين إيجار الأماكن وتعديلاته حتى عام ٢٠٠٥ .

- Explanation of the Laws on Industrial Safety, Public Mobilization, Emergency, Arson, Sabotage, Weapons and Explosives.
- The Explanation of the Law of Fair Competition Protection & Prevention of the Monopolistic Practices Thereto.

- Fourthly: Civil law:

Explanation of compensation actions concerning the accidents of vehicles of fast transportation, law No.72/2007 concerning the responsibility of the accidents of vehicles of fast transportation and the executive regulations thereto The juridical system concerning elevators and the juridical responsibility thereof .
- The juridical system concerning railways and the juridical responsibility thereof
- Explanation of the law on Family Courts and the Complementary Statutes thereof.
- Explanation of the Laws on Press and Publishing.
- Explanation of Law no. 6/1997 concerning the Rentals of non – residential Places and Shops as amended by Law no. 14 /2001.
- Explanation of Real estate Financing Law - Explanation of Law no. 148 /2001 and the Explanatory Memo thereof.
- Commentary on the law of financing realities credits and mortgage and its executive regulation.
- Commentary on the law of the NGOs
- Commentary on the law of the environment No. 4/1994 modified by law 95/2003 until 2005 and the executive regulation thereto
- Commentary on the New Egyptian Labour Law no.12/2003.
- Commentary on the Law on Social Insurance.
- Intellectual Property Law, the Explanatory Memo and the Supplemental Acts thereto.
- Recent Topics in Intellectual Property.
- Commentary on Occupants' Association.
- Explanation of owners' union and the Ownership of Apartments.
- Explanation of the Actions of Selling Real Estates in the Civil Law, the Law of Procedure and the Law of Administrative Seizure. Deluxe bound volume.
- Commentary on the Rentals Laws.
- Commentary on the Rental Laws of Places.

- شرح النظام القانوني والقضائي في إسرائيل وفلسطين .
- شرح قوانين الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر العقاري .
- التعليق على القانون المدني .
- شرح تشريعات الشهر العقاري .
- الغَصْبُ في القوانين العربية والشريعة الإسلامية .
- القانون ٦ لسنة ١٩٩٧ بشأن الأماكن غير السكنية والمحلات ولائحته التنفيذية المعدل بالقانون ٢٠٠١/١٤ .
- شرح تشريعات الأحوال الشخصية – طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ .
- شرح تشريعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والأجانب – طبقاً للقانون١ لسنة ٢٠٠٠ .
- شرح صيغ الأحوال الشخصية – طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ .
- شرح دعوى الحبس لدين النفقة في قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات .
- شرح دعاوى القسمة .
- شرح دعاوى الحراسة القضائية .

خامساً :- قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم :

- القضاء في الإسلام .
- القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ بتعديل قوانين المرافعات والإثبات والرسوم ومذكرته الإيضاحية .
- شرح الحجز الإداري علما وعملاً .
- شرح تشريعات التحكيم الداخلي والدولي (الطبعة الثانية).
- التعليق على قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم .
- المشكلات العملية في القضاء المستعجل .
- أصول أعمال المحضرين في الإعلان والتنفيذ .
- شرح التنفيذ العملي (الطبعة الثانية).
- أصول إدارة المحاكم في مصر والدول العربية .

- Explanation of the Legal and Judicial System in Israel and Palestine.
- Explanation of the Law of Judicial Fees, Fees of Registration and Real estate Registration.
- Commentary on the Civil Law.
- Explanation of the Statutes of Real estate Registration.
- Usurpation in the Arab Laws and Islamic Sharia.
-The Law no.6/1997 concerning Non – residential Places and shops and the Executive Regulations thereof, amended by Law no.14/2001.
- Explanation of Personal Status Statutes, according to Law 1/2000.
- Explanation of Personal Status Statutes for non – Moslem Egyptians and Aliens, according to Law no.1/2000.
- Explanation of Personal Status Formulae according to Law 1/2000.
- Explanation Action for Alimentary Debt Detention, in the Personal Status Statutes and Penal Code.
- Explanation of division cases .
- Explanation of receivership cases .

Fifthly: The Laws of Procedures, Substantiation and Arbitration:

- Justice in Islam.
- The law no.18/1999 amending the laws of procedures, substantiation and fees and the explanatory Memo thereof.
- Explanation of Administrative Seizure, Theory and Practice.
- Explanation of the Statutes of International and Local Arbitration.
- Commentary on the Laws of Procedures, Substantiation and Arbitration.
- Practical Problems of Summary Courts.
- Principles of the Process-servers in Proclamation and Execution.
- Explanation of Practical Execution (2nd edition).
- Principles of the Administration of Courts in Egypt and Arab States.

سادساً :- القانون الدولي العام والتجارة الدولية :

- شرح نظام مكتبة الإسكندرية والعولمة الثقافية .
- شرح نظام منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة .
- شرح العولمة والتنظيم الدولي المعاصر .
- شرح النصوص العربية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية .
- شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية (الطبعة الثانية).
- شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية (الطبعة الثانية).
- شرح الاتفاقيات العربية الكبرى - الاتفاقيات العربية المعمول بها بين الدول العربية بعضها بعضاً وغيرها من الدول .
- شرح الاتفاقيات الدولية الكبرى - الاتفاقيات الدولية المعمول بها بين الدول بعضها بعضاً والتى وقعت عليها قانونا .

سابعاً :- القانون التجاري والبحري والاستثمار والضرائب :

- قانون مكافحة غسل الأموال ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له
- قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية والقوانين المكملة له
- شرح صيغ الشركات - شرح صيغ عقود ودعاوى شركات الأشخاص والأموال.
- المشكلات العملية والدفوع في قانون التجارة الجديد .
- شرح ضريبة المبيعات .
- التعليق على قانون ضريبة المبيعات .
- شرح قانون التجارة المصري الجديد - مُجلد فاخر (الطبعة الثانية).
- المُقارنة بين قانون التجارة والتشريعات السابقة عليه شرح تفصيلي مُقارن لكل مادة - مُجلد فاخر (الطبعة الثانية).
- شرح الأعمال والسجل والدفاتر التجارية طبقا لقانون التجارة الجديد ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر .
- شرح الأوراق التجارية طبقا لقانون التجارة الجديد ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر (الطبعة الثانية).

Sixthly: Public International Law and International Commerce:

- Explanation of the system of Bibliotheca Alexandrina and the Cultural Globalization.
- Explanation of the System of the WTO, Globalization and Regionalization.
- Explanation of Globalization and the Contemporary International Organization.
- Explanation of the Arabic Texts of the Euro-Egyptian Association Agreement.
- Explanation and Interpretation of the Arabic Texts of the agreements of the GATT and WTO
- Interpretation and Explanation of the English Texts of the Agreements of the GATT and WTO
- Explanation of the Great Arab Agreements
- Explanation of the Great International Agreements

Seventhly: Commercial and Maritime Law, Investment and Tax:

- Law on Combating Money Laundry, the Explanatory Memorandum thereof and the Complementary Laws thereof.
- Law on Combating Money Laundry, the executive regulation thereof and the Complementary Laws thereof.
- Explanation of the Company Formulae- Explanation of the Formulae of the Contracts and Actions of Partnerships and Joint stock Companies.
- Practical problems and pleas in the new trade law.
- Explanation of the Sales Tax
- Commentary on the Sales Tax Law.
- Explanation of the New Egyptian Trade Law. Deluxe volume (2nd edition)
- Comparison between the New Trade Law and the Precedent Statutes - Detailed Comparative Explanation for the Articles of the Law per se. Deluxe Bound Volume.
- Explanation of Business, Registers and Commercial Books, according to the New Trade Law 17/1999. Deluxe volume
- Explanation of Commercial Papers according to the New Commercial Law 17 /1999, deluxe volume.
- Explanation of Bankruptcy on the Commercial and Criminal Sides, according to the New Trade Law 17/1999.
- Explanation of the Commercial and Civil Contracts, according to the New Trade Law 17 /1999 -Deluxe volume.
- Explanation of the Modern Commercial Formulae, according to the New Trade Law no.17/1999.Deluxe volume.

- شرح الإفلاس من الناحيتين التجارية والجنائية - طبقا لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ (الطبعة الثانية).
- شرح العقود التجارية والمدنية - طبقا لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر .
- شرح الصيغ التجارية الحديثة - طبقا لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر .
- التعليق على قانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ .
- شرح قوانين الجمارك والاستيراد والتصدير والاعفاءات الجمركية .
- شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها .
- قوانين وقرارات الجمارك والتعريفة الجمركية المعدلة .
- التعريفة الجمركية الجديدة المعدلة .
- القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن الاستثمار ولائحته التنفيذية .
- شرح الضريبة على العقارات المبنية .
- التعليق على قوانين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة (الطبعة الثانية).
- موسوعة شرح جرائم التهرب الضريبي في قوانين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة وقانون الجمارك وقانون ضريبة المبيعات وضريبة الملاهي والرسوم المختلفة وغيرها وتطبيقاتها فى التشريعات العربية حتى أحدث التعديلات.
- شرح قانون ضريبة الدمغة .
- موسوعة شرح جرائم التهرب الضريبى .
- شرح اتفاقيات منع التهرب والازدواج الضريبى بين مصر والدول العربية والأجنبية وتطبيقاتها فى التشريعات العربية .
- التجارة الإلكترونية والبيع والشراء على شبكة الإنترنت والتشريعات العربية والدولية .
- شرح قوانين الاستثمار وتنمية المشروعات الصغيرة .
- شرح التوقيع الإليكترونى فى مصر والدول العربية .
- شرح قانون الضرائب على الدخل الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ومذكرته الإيضاحية ومناقشات مجلس الشعب .
- شرح قوانين المحاسبة والمراجعة القانونية .

- Commentary on the New Egyptian Trade Law no. 17/1999.
- Commentary on the laws of customs, import, export and duty free
- Explanation of Customs Laws, Practical Problems and the English Translation thereof and the Equivalent Arabic Texts thereto.
- Laws and Decrees of Customs and the Amended Customs Tariff.
- The Amended New Customs Tariff.
- Law no. 8/1997 concerning Investment and the Executive Regulations Thereof.
- Explanation of Taxation on Constructed Buildings.
- Commentary on the Laws of Income Taxes and Unified Tax.
- Explanation of the Law on Stamp Duty.
- Encyclopedia of the Explanation of the crimes of Tax Evasion.
- Explanation of the Agreements of Preventing Tax Evasion and Double Taxation between Egypt and Arab and Foreign Countries as well as the Applications thereof in the Arab Statutes.
- Electronic Commerce, Buying and Selling on the Internet
- The Explanation of Investment and Micro Projects Laws.
- Explanation of the Electronic Signature laws in Egypt and Arab countries.
- The Explanation of the Update Income Tax Law No. 91/2005, its Explanatory Note, and its Parliament Discussions.
- The explanation of the laws of accounting and legal auditing

ثامناً :- القانون الإداري والدستوري :

- شرح الدعاوى الدستورية والرقابة الدستورية السابقة واللاحقة على صدور القوانين.
- شرح قوانين الانتخابات الرئاسية ، شرح تفصيلي مُقارن لنظم إنتخاب رئيس الجمهورية فى الدساتير والقوانين العربية والأجنبية وشرح مواد قانون الإنتخابات الرئاسية المصرى رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ والأصول الدستورية لإنتخاب رئيس الجمهورية وسلطاته وصلاحياته وعلاقته بالسلطات المختلفة وأحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية بشأن الإنتخابات وأركان جرائم قانون الإنتخابات الرئاسية والقيود والأوصاف الجنائية المتعلقة بها والملاحظات القضائية وأهم المصطلحات القانونية الإنجليزية والفرنسية المتعلقة بالإنتخابات والصيغ القانونية للطلبات والدعاوى والدستور الفرنسى.
- الحكومة الإلكترونية – شرح النظم القانونية والفنية للحكومة الإلكترونية وتشريعاتها فى مصر والعالم .
- قانون الجمعيات الأهلية ومذكرته الإيضاحية والتشريعات السابقة عليه .
- التعليق على قانون الجمعيات الأهلية والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية.
- التعليق على اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية .
- التعليق على قانون الإدارة المحلية والقوانين المكملة له .
- شرح الحريات العامة وتطبيقات المحاكم العليا بشأنها .
- المسئولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة دراسة مُقارنة للمسئولية التأديبية والجنائية والمدنية للقضاة وأعضاء النيابة في النظم القانونية المعاصرة الرسالة الحائزة على مرتبة الشرف الأولى – مُجلد فاخر .
- شرح الأحكام الكبرى للمحكمة الإدارية العليا المصرية – بالمقارنة بالأحكام لمجلس الدولة الفرنسى .
- شرح قانون لجان التوفيق في المنازعات بين الدولة والأفراد – شرح تفصيلى لكل مادة على حدة والمشكلات العملية .
- التعليق على قانون لجان التوفيق .
- القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بشأن لجان التوفيق والقرارات التنفيذية .
- شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية .
- شرح أوامر المنع من السفر والتصرف والتحفظ .

Eighthly: Administrative and Constitutional Law: -

- The explanation of constitutional suits, pre and post constitutional control over authorizing the laws.
- The explanation of the presidential elections, a detailed comparative explanation for the systems of presidential elections in both the Pan-Arab constitutions and the foreign constitutions thereof, also the explanation of Egyptian presidential elections law No. 174/2005 and the constitutional principals to nominate the president, authorities, capabilities, relations with the other powers, the judgments of the supreme constitutional court concerning the elections, the elements of the presidential elections crime, both restrictions and criminal descriptions thereof, in addition the juridical notes and the most important English and French juridical terms, the legal formulae for requests, lawsuits and the French constitution articles thereof.
- Electronic Government.
-The Law on the NGOs, Explanatory Memo thereof and Precedent Statutes.
-Commentary on the Law on the NGOs, Executive Regulations, Explanatory Memo thereof and Complementary Laws thereto
-Commentary on the Executive Regulations of the Law on the NGOs.
-Commentary on the Law of Public Administration and the Complementary Laws thereof.
-Explanation of the Public Freedoms and Implementations of the High Courts in respect thereof .
- Disciplinary Responsibility for Judges and Parquet Members Comparative Study of the Disciplinary, Criminal and Civil Responsibility for Judges and Parquet Members in the Contemporary Legal Institutions. (LL.D thesis) with the First Grade of Honor. Deluxe volume.
- Explanation of the Major Judgments of the Egyptian High Administrative Court.
-Explanation of the Law of Conciliation Committees in the Disputes between the State and the Individuals.
- Commentary on the Law of Conciliation Committees
- Law no.7/2000 concerning Conciliation Committees and the Executive Orders.
- Explanation on the Laws of the People's Assembly, the Shurah Council and the Political Parties.
- Explanation of Constrictive Decrees Regarding Travel, disposal and attachment mandates.

تاسعاً : الترجمة الإنجليزية لقوانين المصرية والنصوص العربية المقابلة لها:

- كتب الترجمة الإنجليزية المتعلقة بالقانون الجنائي :

- الترجمة الإنجليزية لقانون العقوبات وصيغه القانونية والنصوص العربية المقابلة لها .

- كتب الترجمة الإنجليزية المتعلقة بالقانون المدني :

- الترجمة الإنجليزية للقانون المدني والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون الأحوال الشخصية وصيغه والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقوانين الملكية الفكرية وصيغها والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون العمل المصرى الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .
- الترجمة الإنجليزية لقانون الجمعيات الأهلية ومذكرته الإيضاحية .
- الترجمة الإنجليزية لتشريعات الأجانب وصيغها والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون البيئة المصرى رقم ٩٤/٤ ولائحته التنفيذية .
- الترجمة الإنجليزية لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٦٦ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الملكية الفكرية المصرى .
- الترجمة الإنجليزية والفرنسية للدستور المصري والصيغ الدستورية والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها .

Ninthly: The English Translation of the Egyptian Laws and the Equivalent Arabic Texts thereto:

- The English Translation's Books that belong to criminal law:

- The English Translation of the Penal Code, the Legal Formulae thereof and the equivalent Arabic Texts thereto.

- The English Translation's Books that belong to civil law:

- The English Translation of the Civil Law and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the Personal Status Law, the Formulae thereof and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the Intellectual Property Laws, Formulae thereof and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the New Egyptian Labour Law no.12/2003 and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the Law on NGO's and its Explanatory Memo.
- The English Translation of the Statutes of the Aliens, its formulae and the equivalent Arabic Texts thereto.
- The English Translation of the Egyptian Environment Law No.4/1994 and the Executive Regulations thereof.
- The English Translation of Prime Minister's Decree No.1366/2003 Promulgating The Executive Regulations of The Law of the Protection of Intellectual Property Rights, Formulae and the equivalent Arabic texts thereof.
- The English Translation of the Egyptian Constitution, the Constitutional Formulae and the Equivalent Arabic Texts.
-The English Translation of the Law on Public Enterprise Sector, Executive Regulations thereof and the Equivalent Arabic Texts thereto.

- كتب الترجمة الإنجليزية المتعلقة بقوانين التجارة والبحرى والاستثمار والضرائب:

- الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة وعقوده والنصوص العربية المقابلة لها.
- الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة البحري والنصوص العربية المقابلة لها.
- الترجمة الإنجليزية لقوانين الشركات ولائحتها التنفيذية وعقودها والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وعقوده والنصوص العزبية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقوانين البووت B.O.O.T والصيغ والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ٨١ ولائحته التنفيذية .
- الترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والتشريعات المكملة لها والنصوص العربية والمقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون البنك المركزى والجهاز المصرى والنقد الجديد وصيغه والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون ضريبة المبيعات ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون ضريبة الدمغة ورسم التنمية ولائحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها .

- كتب الترجمة الإنجليزية المتعلقة بقوانين المرافعات والإثبات والتحكيم :

- الترجمة الإنجليزية لصيغ العقود والدعاوى والأوراق القضائية والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لتشريعات الأجانب وصيغها والنصوص العربية المقابلة لها .

- The English Translation's Books that belong to laws of Commercial, Maritime, Investment and Tax:

-The English Translation of the Trade Law, the Contracts thereof and the equivalent Arabic Texts thereto

-The English Translation of the Maritime Trade Law and the equivalent Arabic Texts thereto

-The English Translation of the Company laws, the Executive Regulations and Contracts thereof and the Equivalent Arabic Texts thereto

-The English Translation of the Law of Tenders and Biddings, the Executive Regulations thereof and the equivalent Arabic Texts thereto

-The English Translation of the Investment law, its executive Regulations, Formulae and the Equivalent Arabic Texts thereto.

-The English Translation of the BOOT Laws and the equivalent Arabic formulae and Texts thereto.

-The English Translation of the Income Tax Law No.157/1981 and the Executive Regulations thereof.

-The English Translation of the Customs Laws and the Complementary Statutes thereto and the equivalent Arabic Texts.

-The English Translation of the New Law on Central Bank, Banking System and Currency, Formulae and Equivalent Arabic Texts thereto.

-The English Translation of the Sales Tax Law, Executive Regulations thereof and the Equivalent Arabic Texts thereto.

-The English Translation of the Law on Stamp Duty, Executive Regulations thereof and the Equivalent Arabic Texts thereto.

- The English Translation of the Capital Market Law, Its Executive Regulations, complementary decrees and the Equivalent Arabic Texts Thereto.

- The English Translation's Books that belong to laws of Procedures, Substantiation and Arbitration:

-The English Translation of Contracts, Suits Formulae, Judicial Papers and the equivalent Arabic texts thereto.

- The English translation for the foreign statutes, the formulae, and the equivalent Arabic texts thereof.

- كتب الترجمة الإنجليزية المتعلقة بقانون التجارة الدولى :

- الترجمة الإنجليزية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوربية والنصوص العربية المقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لاتفاقيات الجات (جزئين) .

عاشراً : سلسلة أكواد التشريعات المصرية المنقحة والمعدلة طبقاً لأحدث التعديلات :

- أكواد قانون العقوبات والإجراءات الجنائية والتشريعات الجنائية الخاصة :

- قانون المرور ولائحته التنفيذية وقانون التأمين من حوادث السيارات ٢٠٠٧/٧٢ والقوانين المكملة لهما .
- قانون العقوبات المصرى طبقا لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى) .
- قانون العقوبات المعدل بالقانونين ٢٠٠٣/٩٥ و٢٠٠٦/١٤٧ (ط ٢٠٠٧/٣).
- قانون العقوبات المعدل بالقانون ٢٠٠٣/٩٥ والقوانين المكملة له (ط ٢) .
- قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقمي ٢٠٠٧/٧٤ و٢٠٠٧/١٥٣- (ط ٢٠٠٨) .
- قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقمي ٢٠٠٧/٧٤ و٢٠٠٧/١٥٣- (ط ٢٠٠٨) .
- قانون الإجراءات الجنائية بالقانون ٢٠٠٣/٩٥ والقوانين المكملة له (ط ٢).
- قوانين أمن الدولة والطوارئ والتشريعات المكملة لها طبقا لأحدث التعديلات .
- قوانين التموين والتسعير الجبرى وتحديد الأرباح والتشريعات المكملة لها طبقا لأحدث التعديلات .
- قوانين قمع الغش ومراقبة الأغذية وتنظيم الصناعة والمواصفات القياسية وأحدث التشريعات المعدلة لها .
- قوانين مكافحة المخدرات والدعارة والتشريعات المكملة لها طبقا لأحدث التعديلات .
- قانون الأسلحة والذخائر والتشريعات المكملة له ومشكلاته العملية .
- قانون الكسب غير المشروع ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة ومشكلاته العملية .

- The English Translation's Books that belong to law of International commerce:

- The English Translation of the Euro-Egyptian Association Agreement and the Equivalent Arabic Texts thereof.
- The English Translation of the GATT Agreements -Available in 2 parts-.

Tenthly: Series of the Revised and Amended Egyptian Statutes:

- Series of the penal codes:

- The egyptian traffic law, the executive regulations thereof, law of cars accidents insurance no.72/2007 and the complementary laws thereto .
- The Egyptian Penal Code .
- The Criminal Law That Modified By Laws No. 95 /2003 And No. 147 /2006 And The Other Laws Thereto .
- The Criminal Law That Modified By Laws No. 95 /2003 And The Other Laws Thereto .
- The criminal procedures law that modified by laws no. 75/2007, no. 153/2007 and the complementary laws thereto.
- The criminal procedures law that modified by laws no. 74/2007 and the other laws thereto .
- The criminal procedures law that modified by laws no. 95/2003 and no. 145/2006 and the other laws thereto
- State Security Laws and Emergency and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- Laws on Supply, Prescribed Pricing, Profit Calculation and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- Laws on Combating Fraud and Adulteration, Food Control, Industry Regulation, Standard Specifications and Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- Laws of Combating Drugs, Narcotics and Prostitution and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- Law on Weapons and Ammunitions as well as the complementary Statutes and Practical Problems thereof.
- The Law on Illicit Gain, the Executive Regulations thereof and the Complementary Laws and Decrees thereto as well as its Practical Problems.

- أكواد القانون المدنى والأحوال الشخصية والعمل والتأمينات الاجتماعية والهيئات القضائية والمحاماة :

- قوانين تأجير وبيع الأماكن والقوانين المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية) .
- القانون المدنى المصرى طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الأولى) .
- القانون المدنى المصرى طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية) .
- قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين والقوانين المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية) .
- قوانين الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والأجانب – طبقاً لأحدث التعديلات .
- قوانين محاكم الأسرة رقم ٢٠٠٤/١٠ وصندوق تأمين الأسرة رقم ٢٠٠٤/١١ والتشريعات المكملة لها .
- قوانين البناء والهدم والقوانين المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية).
- قانون المحاماة وقانون الإدارات القانونية والتشريعات المكملة لهما حتى ٢٠٠٧.
- قانون المحاماة وقانون الإدارات القانونية والتشريعات المكملة لهما طبقاً لأحدث التعديلات .
- قوانين الهيئات القضائية والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .
- قانون العمل المصرى رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ والقرارات التنفيذية المكملة له.
- قانون العمل المصرى الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ والقرارات التنفيذية المكملة له (الطبعة الثانية).
- القرارات التنفيذية المكملة لقانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ (الجزء الأول) .
- القرارات التنفيذية المكملة لقانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ (الجزء الثانى) .
- القرارات التنفيذية المكملة لقانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ (الجزء الثالث) .
- قانون العاملين بالقطاع العام ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له .

- Series of the Civil Codes:

- Law of Rental and Sale of Places and the Complementary statutes thereof.
-The Egyptian Civil Law according to the latest amendments I.
-The Egyptian Civil Law according to the latest amendments II.
-Personal Status Statutes for Moslems and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
-Personal Status Statutes for Non-Moslem Egyptians and Aliens.
- The Family Tribunals Law No. 10/2004, Family Insurance Fund Law No. 11/2004, and its Complementary Legislations thereto.
- The Laws on Construction and Demolition and the Complementary Statues thereof as per the latest amendments
- The law of both legal profession and juridical administrations and the supplementary legislations thereto due to the recent amendments .
- Law of the Legal Profession and the Law of Legal Departments and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- Laws of the Judiciary Bodies and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- The Egyptian Labour Law No. 137/1981 and the Complementary Executive Orders thereof
- The New Egyptian Labour Law no.12/2003 and the Complementary Executive Orders thereof.
- Complementary Executive Decrees of the Labour Law no.12/2003 (Part I).
- Complementary Executive Decrees of the Labour Law no.12/2003 (Part 2).
- Complementary Executive Decrees of the Labour Law no.12/2003 (Part 3).
- The Law of the Employees in the Public Sector, its Executive Regulations and the Complementary Laws and Decrees thereof.

- قانون العاملين المدنيين بالدولة ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له.
- قانون قطاع الأعمال العام وهيئات القطاع العام وشركاته ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة لهما .
- قوانين التأمين الاجتماعى والقوانين والقرارات المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات.
- القوانين والقرارات المكملة لقانون التأمين الأجتماعى طبقاً لأحدث التعديلات .
- تشريعات التأمين الصحى طبقاً لأحدث التعديلات .
- قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم ١٩٨١/١٠ ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له .
- قانون هيئة الشرطة وأكاديمية الشرطة والتشريعات المكملة لهما طبقاً لأحدث التعديلات .
- قوانين الشهر العقارى ورسوم التوثيق والسجل العينى والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .
- قانون الخدمة العسكرية وقانون الأحكام العسكرية بالقانون ٢٠٠٧/١٦ والقوانين والقرارات المكملة لهما .
- قانون الإصلاح الزراعي وقانون الزراعة والقوانين والقرارات المكملة لهما .
- قانون الجمعيات الأهلية ولائحته التنفيذية والتشريعات السابقة عليه .
- قانون الملكية الفكرية رقم ٢٠٠٢/٨٢ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٠٠٣/١٣٦٦ .
- قوانين الطفل والأحداث والتشرد والاشتباه وحظر شرب الخمر .
- قانون التمويل العقارى ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية والقرارات المكملة له .
- قوانين الصحافة والنشر والتشريعات المكملة لها .
- قانون الأحوال المدنية ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له .
- قانون البيئة ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له .
- قانون الطرق العامة والإعلانات والقوانين المكملة لها .
- قانون جوازات السفر والقوانين والقرارات المكملة له .

- The Law on the State Civil Servants, its Executive Regulations and Complementary Laws and Decrees thereof.
- The Law of Public Enterprise Sector, Public Sector Authorities and Companies, Its Executive Regulations thereto, and the Complementary Laws and Decrees thereof.
- The Law on Social Insurance and the Complementary Laws and Decrees thereof.
- The Complementary Laws of the Social Insurance Law and Decrees thereof as per the latest amendments.
- The Statutes of the Medical Insurance Law as per the latest amendments.
- The Law of Insurance Observation and Control No. 10/1981, the Complementary Executive Regulation thereto & Legislations thereof.
- Law of Police Force and Police Academy and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- Laws of Public Notary Office, Legalization Fees and Real estate Registry and the complementary statutes thereof as per the latest amendments.
- Military service law and military Judgments law that modified by law no. 16/2007 in addition to the supplementary laws and decrees thereto .
- The Law of Agricultural Reform and the Law of Agriculture and the Supplemental Acts and Decrees thereto.
- The Law on the NGOs, the Executive Regulations and Precedent Statutes thereof.
-The Law on Intellectual Property no. 82/2002 and the Executive regulation thereof as issued by Prime Ministerial Decree no. 1366 /2003.
- The Laws on Child, Juveniles, Vagrancy, Suspicion, Mendicancy and Liquor Prohibition.
-The Law on Real Estate Financing, the Executive Regulations and Explanatory Memo thereof.
-Laws of the Press and Publishing and the Complementary Statutes thereof.
-The Law on Civil Status and the Executive Regulations and Complementary Statutes thereof.
-Environment Law, the Executive Regulations thereof and the Complementary Laws and Orders thereto.
- Law on Public Roads, Advertisements and Complementary Laws thereof.
-The Law on Passports and the Complementary Laws and Decrees thereof.

- قوانين الأجانب والقرارات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .
- قوانين المجتمعات العمرانية والتعمير والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .
- قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم والأحوال والتمويل العقارى طبقاً لأحدث التعديلات .
- قانون نظام السجل العينى ولائحته التنفيذية والقرارات المكملة له .
- القانون رقم ١٩٩٠/١٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له.
- قوانين حماية المستهلك وحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ولوائحها التنفيذية والتشريعات المكملة لهما .

- سلسلة أكواد قوانين التجارة والاستثمار والضرائب :

- قانون الضرائب على الدخل ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ومذكرته الإيضاحية والتعليمات التنفيذية وقانون ضريبة المبيعات ١٩٩١/١١ المعدل بالقانون ٢٠٠٥/٩ ولائحته التنفيذية ٢٠٠١/٧٤٩ المعدلة بالقرار ٢٠٠٥/٢٩٥ .
- اللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على الدخل رقم ٢٠٠٥/٩١ واللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الإعفاءات الجمركية رقم ١٩٨٦/١٨٦ والقرارات والتعليمات المكملة لهما .
- قانون التجارة المصرى الجديد والقوانين المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية) .
- القوانين والقرارات المكملة لقانون التجارة المصرى الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.
- قانون الغرف التجارية ولائحته والقوانين والقرارات المكملة له .
- قانون التجارة البحري المصرى رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ والقرارات المكملة له.
- قانون المحال العامة والقرارات المكملة ومشكلاته العملية .
- قانون المحال الصناعية والتجارية والقرارات المكملة له ومشكلاته العملية.
- لائحة المخازن والقرارات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .
- قوانين الاستثمار ٨ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون ٢٠٠٤/١٣ وقانون التأجير التمويلى وسوق رأس المال ولوائحها طبقاً لأحدث التعديلات .
- قانون الاتصالات الجديد رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ وقانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته والقوانين المكملة لهما.
- قانون الشركات ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .
- قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٢٠٠٣/٨٨ ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات (طبعة ٢٠٠٨) .
- قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له .

-The Law on Aliens and the Complementary Statutes thereto.
- The Laws of Urban Communities, Urbanization, and its Complementary Update Legislations.
- The Law of Civil and Commercial Procedures and the Complementary statutes thereof.
-The Law on the System of Real estate Registry and its Executive Regulations and Complementary Decrees.
Law no. 10/1990 concerning expropriation of real estates for the public utility, the executive regulations thereof, laws of the state properties and the procedures for renting, selling and appropriating thereto.
- Consumer protection laws, competition Protection and prevention of Monopolistic practices laws, the Executive regulations thereof and the Complementary legislations thereto .
- Series of the Trade codes:
- The income tax law No. 91/2005 and sales tax law No. 11/1991 as per amended by Law No. 9/2005, and executive regulations thereto No. 749/2001 modified by the decree No. 295/2005.
- The executive regulation of the income tax law No. 91/2005, and the update executive regulation of duty free law No. 186/1986, the decrees and instructions thereof.
- The New Egyptian Trade Law and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- The Complementary Laws and Decrees of the Update Egyptian Trade Law No. 17/1999.
- The Law on the Chambers of Commerce, the Executive Regulations and the Complementary Decrees thereof.
- The Egyptian Maritime Trade Law no.8/1990 and the Complementary Decrees thereof.
- Law on Public Places and the complementary Decrees and Practical Problems thereof.
- The Law on Industrial and Commercial Places and Complementary Decrees as well as Practical Problems.
- The Egyptian Ware Houses' Regulations and the Update Complementary Decrees thereof.
- The Investment Law No. 8/1997 as per amended by Law No. 13/2004 and both of Financial Rental and Capital Market Laws, and the Regulations thereto as per the latest amendments.
- The New Law No. 10/2003 on Telecommunications and the Investment Law No. 8/1997, The Executive Regulations thereof and the Complementary Statutes thereto.
- Company Law, the Executive Regulations thereof and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- Law of the Central Bank of Egypt, the banking system and currency no. 88/2003, the executive regulations thereof and the supplementary laws and decrees thereto due to the recent amendments .
- Law on Combating Money Laundry, the Executive Regulations, the Complementary Laws and decrees thereof.

- قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية والتشريعات المكمة له .
- قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له طبقا لأحدث التعديلات .
- قانون الضرائب على الدخل ولائحته التنفيذية والتشريعات المكملة له طبقـا لأحدث التعديلات (الطبعة الثانية) .
- قانون ضريبة المبيعات ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له.
- قانون ضريبة الدمغة ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له طبقـا لأحدث التعديلات .
- قوانين الجمارك رقم ١٩٦٣/٦٦ المعدل بالقـانون ٢٠٠٤/١٤ والاسـتيراد والتصدير وسجل المستوردين طبقا لأحدث التعديلات .
- اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون الجمارك رقم ١٩٦٣/٦٦ المعدل المعمول بها اعتباراً من ٢٠٠٦/١/١٧ والقرارات والتعليمات المكملة لها.

- أكواد القانون الإدارى والدستورى :

- قانون السلطة القضائية المعدل بالقانون ٢٠٠٧/١٧ والقوانين المكملة لـه (ط ٢٠٠٧).
- قوانين الهيئات القضائية المعدلة بالقانون ٢٠٠٧/١٧ والتشريعات المكملة لها (ط ٢٠٠٧) .
- الدستور المصري المعدل بالاستفتاء المنشور بالجريـدة الرسـمية بتـاريخ ٢٠٠٧/٣/٣١ (ط ٢/ ٢٠٠٧) .
- الدستور وقانون الانتخابات الرئاسية وقانون المحكمـة الدسـتورية العليـا ومباشرة الحقوق السياسية ومجلسي الشعب والشورى والقوانين المكملة لها حتى ٢٠٠٧ (الطبعة الثانية ٢٠٠٧) .
- الدستور والقوانين المكملة له طبـ لأحدث التعديلات.
- قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له .
- قوانين مجلس الشعب والشورى والأحزاب السياسية والتشريعات المكملة لها.
- قانون ٢٠٠٠/٧ بشأن لجان التوفيق والقرارات التنفيذية المكملة لـه طبقـا لأحدث التعديلات .
- قانون الحجز الإدارى والقوانين والقرارات المكملة له.

- أكواد التربية والتعليم والجامعات :

- قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات المكملة له .
- قانون الجامعات الخاصة ولائحته التنفيذية والقرارات المكملة له طبقا لأحدث التعديلات .
- قوانين التعليم العام والخاص ودور الحضانة والتشريعات المكملة لها طبقـا لأحدث التعديلات.

-The Law on Biddings and Tenders and the Executive Regulations and Complementary Statutes thereof.
- The Capital Market Law, Its Executive Regulations and Complementary Statutes thereof.
- Income Tax Law, the Executive Regulations thereof and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- The Law on Sales Tax, the Executive Regulations thereof and the Complementary Laws and Orders thereto.
- The Law on Stamp Duty and the Executive Regulations and Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- The Customs Law No. 66/1963 updated by Law No. 14/2004, and the Update Laws of both Import & Export, and Importers Record thereof as per the latest amendments.
- The update executive regulations of the customs law No. 66/1963 amended on Jan.17th.2006, the decrees and the instructions thereof.
- Series of the Public codes:
- The Judicial Authority Law that amended by Law No. 17/2007 and the supplementary Laws Thereto.
- The judicial bodies laws that modified by law No. 17/2007 and the supplementary legislations thereto due to the recent amendments .
- The Egyptian constitution that modified by the referendum published in
the official journal in 31/3/2007 .
- The laws of presidential, parliament, consultative council and political parties' elections, in addition practicing the political rights thereof.
- Constitution of the A.R.E. and the Complementary Laws thereof as per the latest amendments.
- The Law on Public Administration, the Executive Regulations and Explanatory Memo thereof.
- The Laws of both the Egyptian Parliament "Magles El Shaa'ab", the Egyptian Advisory Council "Magles El Shoura" the Political Parties, and the Complementary Statutes thereof as per the latest amendments.
- The Law No. 7/2000 concerning the Conciliation Committees, the Complementary Executive Decrees thereof as per the latest amendments.
- Law on Administrative Seizure and the complementary Decrees and Laws thereof.
- Series of the Education codes:
- Law on the Regulation and Reorganization of Universities, Executive Regulations and Complementary Laws and Decrees thereof.
- The Law on Private Universities and its Executive Regulations Complementary Decrees.
- The Laws on Public and Private Education and the Complementary Statutes thereof.

حادي عشـر : سلسلـة التشريعـات العربية النوعية المُقارنـة ومـدى اتفاقها مع الاتفاقيات الدولية :

وتتضمن النصوص الكاملة للتشريعات العربية فى كل فرع من فروع القانون على حده والتعليق عليها .

-شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية.

-تشريعات المحاماة فى الدول العربية ومستويات العدالة الجنائية الدوليـة – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

– الدساتير العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين الدساتير العربية والدساتير الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشـريعة الإسلامية.

– التشريعات البرلمانية فى الدول العربية والمسـتويات الدوليـة – دراسـة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمسـتويات النيابيـة والبرلمانية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

– تشريعات العمل فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنـة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات العمل والاتفاقيـات الدولية والشريعة الإسلامية.

– شرح اتفاقيات منع التهرب والازدواج الضريبى بين مصر والدول العربية والأجنبية وتطبيقاتها فى التشريعات العربية .

– تشريعات الاستثمار فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الاستثمار والتجـارة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية .

– تشريعات التحكيم فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنـة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والدولية ومسـتويات التحكـيم الدولي وهيئات التحكيم الدولية واتفاقيات التحكيم والشريعة الإسلامية .

– تشريعات الملكية الفكرية فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسـة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات حقوق المؤلف العالمية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية .

Eleventhly: The series of the Comparative Major Arab Statutes in the light of the International Agreements:

They comprise the comprehensive texts of the Arab Statutes in each branch of Law per se with the due commentaries.

- Explanation of the Legal, Economic and Political Systems in Egypt and the Arab States.
-Statutes of the Legal Profession in the Arab States and Standards of Defense and International Criminal Justice - Comparative Study of the Arab and Foreign Statutes, Standards of Defense, Justice, International Agreements and Principles of Sharia.
- Arab Constitutions and International Standards-Comparative Study between the Arab Constitutions, Foreign Constitutions, Standards of Defense, Justice, International Agreements and Principles of Sharia.
- Parliamentary Acts and Statutes in the Arab States and International Standards - Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, Representative and Parliamentary Standards, Human Rights, International Agreements and Principles of Sharia.
- Labour Statutes in the Arab States and the International Standards - Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, Labour Standards, International Agreements and Principles of Sharia.
- The explanation of the tax evasion prevention and double taxation among Egypt, Arab and foreign states, and the applications thereof in the Pan-Arab jurisdictions.
-Statutes of Investment in the Arab States and International Standards - Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, Standards of Investment Trade, International Agreements and Principles of Sharia
- Statutes of Arbitration in the Arab States and International Standards - Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, Standards of International Arbitration, International Arbitration Bodies, Arbitration Agreements and Principles of Sharia.
- Statutes of Intellectual Property in the Arab States and International Standards - Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, International Copyright Standards, International Agreements and Principles of Sharia.

- تشريعات الصحافة فى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات ومواثيق آداب المهنة العالمية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.
- تشريعات الحكومة الإليكترونية والتجارة الإليكترونية والتوقيع الإليكترونى فى الدول العربية والمستويات الدولية. -

ثانى عشر : المؤلفات المتعلقة بالتربية والتعليم والجامعات :

- شرح قوانين جودة التعليم وكادر المعلمين الخاص .
- شرح نظام المدارس والتعليم والجامعات على شبكة الإنترنت .
- شرح قوانين التعليم العام والخاص ودور الحضانة .
- التعليق على قوانين تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية والقوانين المكملة له.
- شرح التربية القانونية – تبسيط المبادئ القانونية .
- شرح التربية القضائية – تبسيط المبادئ القانونية والقضائية .
- شرح التربية الشُرَطية – تبسيط المبادئ القانونية الشُرَطية ونظام هيئة الشرطة وأكاديمية الشرطة .
- شرح التربية البيئية – تبسيط قوانين البيئة .
- شرح التربية الدستورية والبرلمانية – تبسيط الدستور وقوانين مجلسى الشعب والشورى للناشئين .
- شرح التربية المرورية – تبسيط قانون المرور ولائحته للناشئين .
- شرح التربية السياحية – تبسيط القوانين السياحية .
- شرح التربية الإنسانية – تبسيط القوانين الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان.
- شرح التربية الديمقراطية – تبسيط المبادئ الديمقراطية والتعددية والمشاركة السياسية والحريات العامة .
- التربية الاقتصادية والسياسية – تبسيط مبادئ الاقتصاد والسياسة الداخلية والخارجية .

- Statutes of the Press in the Arab States and International Standards - Comparative Study between the Arab and Foreign Statutes, International Standards and Ethical Codes, International Agreements and Sharia.
- the jurisdictions of both e-government, e-commerce and e-signature in the Pan-Arab states and globally.

Twelfthly: Books in the field of Education and Universities:

- The scientific and juridical principles concerning the faculty of education
- Explanation of the System of Schools, Education and Universities on the Web
- Explanation of the Laws on Public and Private Education and KG's
- Commentary on the Laws of the Organization and Regulation of Universities, the Executive Regulations thereof and the Complementary Statutes thereto
- Explanation of the Legal Education for the Youth - Popularization of the Legal Principles.
- Explanation of the Judicial Education for the Youth.
- Explanation of the Police Education - Popularization of the Legal and Police Principles, the system of police force and Police Academy
- Explanation of the environmental education– popularization of the codes of the environment for the youth.
- Explanation of the Constitutional and Parliamentary Education for the Youth – Popularization of the Constitution and Codes of the People's Assembly and Shurah Council for the juveniles.
- Explanation of the Traffic Education for the Youth - Popularization of the Traffic Law and the Regulations thereof for the Youth.
- Explanation of the Tourist Education - popularization of the Tourist Laws
- Explanation of the Human Education - Popularization of the International Human Laws and Human Rights.
- Explanation of the Democratic Education– Popularization of the democratic principles, plurality, political participation and public freedoms.
- Economic and Political Education - Popularization of the Principles of Economics, Internal and Foreign Policy.

- التربية المدنية تبسيط مبادئ الحرية وحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية والمنظمات المدنية ودورها فى تطوير المجتمع.
- المدارس الذكية .
- المدن والقرى الذكية .
- المكتبات الإلكترونية والرقمية وشبكة الإنترنت .
- شرح نظم التصنيف بالمكتبات والتعديلات العربية المقترحة عليها ، شرح نظام ديوى العشرى الطبعة الحادية والعشرين ونظام تصنيف مكتبة الكونجرس ، وتصنيف بيكون ، تصنيف هاريس ، تصنيف بلس أو التصنيف الببلوجرافي، تصنيف الكولون ، تصنيف كتر وغيرها .

ثالث عشر :- المؤلفات المتعلقة بالكمبيوتر والإنترنت والبحث العلمى :

- **الأصول العلمية والقانونية للمدونات على شبكة الإنترنت – شرح تفصيلي للبرمجيات والتشريعات والجرائم .**
- الكمبيوتر والإنترنت للقضاة والباحثين والمهن الحرة .
- شرح جرائم الكمبيوتر والإنترنت .
- ألف سؤال وجواب عن الكمبيوتر والإنترنت .
- كيف تستخدم شبكة الإنترنت في البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات عربي – إنجليزي .
- أصول البحث العلمي وكتابة الأبحاث والرسائل والمؤلفات – دراسة تحليلية وتأصيلية فى فلسفة البحث العلمى وفى علم المنطق وعلم المعرفة وعلم العلم .
- **الوجيز فى أصول البحث العلمى وكتابة الأبحاث والرسائل والمؤلفات[1] .**

---

[1] **تطلب هذه المؤلفات من المؤلف على العنوان التالي:**
جمهورية مصر العربية – الإسكندرية – المنشية – ٤٨ شارع القائد جوهر شقة ٣١
تليفاكس: ٠٠٢٠٣/٤٨٤٤٤٤٠
www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net + E-mail:comourad@yahoo.com
E-mail:mourad_dr@hotmail.com + http://mourad_dr.tripod.com
أنظر مدونتنا أو معلقتنا على الإنترنت :
www.drmourad.net/blog
كما يمكن إرسال المؤلفات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب وبخصم خاص .
كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

-Civil Education - popularization of the Principles of Freedom, Human Rights, NGO's and their role in the development of the society.
- Smart Schools
- Smart Cities and Villages
- Electronic and Digital Libraries and the Internet.
- Explanation of Library Classification Systems and the Suggested Arab Amendments thereto, explanation of the Dewey Decimal Classification (DDC, E21), Congress Classification System, Bacon Classification, Harris Classification, Bliss (Bibliographic) Classification, Colon Classification, Cutter Classification, etc.

Thirteenth: Books in the Fields of Computer, Internet and Scientific Research:

- The Scientific and juridical principles of blogs On the internet .
- Computer and Internet for Judges, Researchers and Liberal Professions.
- Crimes of the abuse of Computers and Internet.
- 1000 Questions and Answers about Computers and Internet.
- How to use the Internet in Scientific Research and Theses, Papers and Writings Preparation "Arabic - English".
- Explanation of the scientific Principles of the Preparation and Execution of Computer Programs.
- Brief of the scientific Principles of the Preparation and Execution of Computer Programs.[1]

---

[1] All these versions are being requested from author On the following address:
48, El Qaed Gouhar St., El Manshia, Alexandria - **Tel/Fax:00203-4844440**
www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net + E-mail:comourad@yahoo.com
E-mail:mourad_dr@hotmail.com + http://mourad_dr.tripod.com
See Our blog :
www.drmourad.net/blog
We can send all the needed requests from these versions to everywhere by mail with a special discount.
These versions could be got also from the esteemed libraries here in Egypt and allover the Pan-Arab world.

ب- الأبحاث العلمية والمقالات :

١- الموسوعة الاقتصادية : سلسلة مقالات أسبوعية نشرتها مجلة الأهرام الاقتصادي خلال عامي ٩٧/ ١٩٩٨ تتعلق بالمصطلحات الاقتصادية الخاصة باتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .
٢- المسئولية التأديبية لأعضاء مجلس الدولة في مصر ، محاضرة ألقيت على السادة مستشاري مجلس الدولة بمبنى مجلس الدولة بباريس يوم ١٩٨٩/١٢/٢٨ .
٣- المسئولية التأديبية لرجال القضاء ورجال النيابة العامة في مصر ، محاضرة ألقيت لرجال القضاء والنيابة العامة في فرنسا بمبنى وزارة العدل بباريس يوم ١٩٩٠/١/٥.
٤- النظام القانوني والقضائي في جمهورية ألمانيا ، بحث منشور في مجلة القضاة الشهرية أعداد يناير – يونيو سنة ١٩٩٠ .
٥- النظام القانوني والقضائي في النرويج بحث قدم للنشر في مجلة القضاة الفصلية.
٦- كيف يفكر الكمبيوتر القانوني ؟ بحث منشور في مجلة قضاة الثغر التي يصدرها نادي قضاة الإسكندرية .
٧- الأسباب الإجرائية والموضوعة للبراءة في جرائم المخدرات.
٨- الأصول القانونية لأعمال الخبراء ، بحثين قدما إلى دورة العلوم الجنائية التطبيقية التي نظمها مركز الخدمات القانونية بكلية الحقوق ، الإسكندرية ، يوليو ١٩٩٠ .
٩- الجرائم التي ترتكب باستعمال الكمبيوتر ، مجلة هيئة قضايا الدولة ع ٢ عام ١٩٩٠ .
١٠- جرائم الامتناع عن الحكم في الدعاوى ، مجلة المحاماة المصرية ، ع٣ ، ١٩٩٢ .
١١- جرائم الامتناع الماسة بنظام الأسرة ، مجلة المحاماة المصرية ع٣ ، ٤ عام ١٩٩.
١٢- جرائم المافيا ضد القضاة وضد الإنسانية ، مجلة المحاماة المصرية ع٥ ، ٦ عام ١٩٩٢.
١٣- أحكام المخدرات في الشريعة الإسلامية ، مجلة المحاماة ، القاهرة ١٩٩٢ .
١٤- أصول العلاقة بين القضاء والمحاماة . محاضرة ألقيت بالمعهد العالي للمحاماة بالقاهرة ١٩٩٢ .
١٥- النظام القانوني للشركات القابضة في قانون الأعمال . بحث قدم للنشر بمجلة المحاماة . القاهرة ١٩٩٢ .
١٦- التعليق على الأحكام الكبرى للمحكمة العليا . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٧/١ .
١٧- جرائم الإنترنت.مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٨/٣ .
١٨- جريمة الامتناع عن تنفيذ الأحكام . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٦/١٢/١٥.
١٩- التجريم والعقاب في قانون البيئة مقال منشور في صحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٩/٢٥.

٢٠- شبكة الإنترنت في البحث العلمي مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ٩٨/١٠/٧
٢١- الغصب في الشريعة الإسلامية والقانون . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/١/١٧ .
٢٢- مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث . مقال منشور بجريدة الأهرام المصرية ١٩٩٨/١١/١٧ .
٢٣- المصطلحات القانونية المقارنة . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٦/٣/٧ .
٢٤- اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٦/٤/١٢ .
٢٥- الاتفاقيات العربية الكبرى.مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٦/٥/٥ .
٢٦- الاتفاقيات الدولية الكبرى.مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٨/٧/١٤.
٢٧- أهمية النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٧/٧/٢٧ .
٢٨- شبكة الإنترنت والبحث العلمي مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ٩٨/٩/٢٥ .
٢٩ – الإجراءات الجديدة لقيد صحيفة الدعوى أمام المحاكم طبقا للقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/٦/١٩.
٣٠ – المواعيد الجديدة للإعلان والتنفيذ في قانون المرافعات طبقا للقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحيفة الأهرام المصرية .
٣١ – جرائم الساحب طبقا لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/٨/١٣.
٣٢ – جرائم المسحوب عليه طبقا لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/٩/٣.
٣٣- جرائم المستفيد طبقا لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحيفة الأهرام المصرية .
٣٤- جريمة الادعاء على خلاف الحقيقة بتزوير الشيك طبقا لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحيفة الأهرام المصرية.
٣٥- حول قانون التمويل العقاري .. تساؤلات وإجابات مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.
٣٦- حول التنفيذ على العقار وفقا لقانون التمويل العقارى . تساؤلات وإجابات مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.
٣٧- شركات التمويل العقارى طبقا لقانون التمويل العقارى وضمانات نشاط التمويل العقارى مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في عام ٢٠٠١.
٣٨- جرائم التمويل العقارى والرقابة الإدارية على النشاط العقارى.
٣٩- الأحكام الكبرى ذات المبادئ في قضاء المحكمة الدستورية العليا المصرية بشأن حرية الصحافة وحق النقد وأصل البراءة والاتهام الجنائى والشرعية الدستورية للقوانين العقابية مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١ .

٤٠- الجديد في الإجراءات الجمركية مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.
٤١- الجديد في التجريم والعقاب والصلح في تشريعات الجمارك مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.
٤٢- متى تحكم محكمة النقض في موضوع الطعن جنائيا ومدنيا مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.
٤٣- شروط وحدود مجالات الاستثمار العقارى طبقا لقانون الاستثمار المصري رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون ٢٠٠٠/١٦٢ مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون ٢٠٠١.
٤٤- حول قانون لجان التوفيق .. تساؤلات وإجابات مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.
٤٥- حول قانون غسل الأموال تساؤلات وإجابات مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية فى ديسمبر ٢٠٠٢ .
٤٦- اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحي والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان الموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ تساؤلات وإجابات .. مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية فى أبريل ٢٠٠٣.
٤٧- اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب الموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ تساؤلات وإجابات .
٤٨- اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار الموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ تساؤلات وإجابات .
٤٩- اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب الموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ تساؤلات وإجابات .
٥٠- حول قانون تنظيم الاتصالات الجديد .. تساؤلات وإجابات ؟ مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية فى غضون شهر يو ٢٠٠٣.
٥١- الأحكام الكبرى ذات المبادئ في قضاء المحكمة الدستورية العليا المصرية بشأن حرية الصحافة وحق النقد وأصل البراءة والاتهام الجنائي والشرعية الدستورية للقوانين العقابية .
٥٢- حالات اعتبار الشخص مفقودا وآثار الحكم الصادر باعتباره مفقودا .
٥٣- حول قانون محاكم الأسرة ... تساؤلات وإجابات .
٥٤- قانون صندوق تأمين الأسرة .... تساؤلات وإجابات .
٥٥- مجموعة تحقيقات عن امتناع الحكومة عن تنفيذ أحكام القضاء .
٥٦- حول قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية .. تساؤلات وإجابات ، نشر في غضون ابريل ٢٠٠٤ .
٥٧- مقال الجرائم الانتخابية التي يجب أن يتضمنها قانون أنتخاب رئيس الجمهورية (١) ، نشر في أهرام ٢٠٠٥/٦/٣ .
٥٨- مقال الجرائم الانتخابية التي يجب أن يتضمنها قانون أنتخاب رئيس الجمهورية (٢) ، نشر في أهرام ٢٠٠٥/٦/١٠.
٥٩- الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في قانون مجلس الشعب.

٦٠- حدود وقيود الجمع بين عضوية مجلس الشعب وغيره من المناصب أو الوظائف الأخرى .
٦١- حول إجراءات انتخابات مجلس الشعب وإعلان نتائجها .... تساؤلات وإيجابات.
٦٢- حول الترشيح لانتخابات مجلس الشعب تساؤلات وإيجابات.
٦٣- الجرائم المنصوص عليها في قانون مباشرة الحقوق السياسية.
٦٤- حالات اعتبار الشخص مفقودا وآثار الحكم الصادر باعتباره مفقودا ، نشر في جريدة الأهرام المصرية في ٢٠٠٦/٢/١٧ .
٦٥- المسئولية القانونية الناتجة عن المخالفة في تربية الطيور الأهرام المصرية ٢٠٠٦/٢/٢٤ .
٦٦- المسئولية الجنائية الناتجة عن المخالفة في تربية الطيور الأهرام المصرية ٢٠٠٦/٣/٣ .
٦٧- تعديلات قانون السلطة القضائية – تساؤلات .. وإجابات ، جريدة الأهرام المصرية في ٢٠٠٦/٧/١٤ .
٦٨- النظام الجديد للحبس الاحتياطي تساؤلات .. وإجابات ، جريدة الأهرام المصرية.
٦٩- جرائم المدونات أو المعلقات على شبكة الإنترنت ... تساؤلات وإجابات ، جريدة الأهرام المصرية.
٧٠- وجود أخطاء مادية فى قانون التجارة البحرية رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ مضى عليها ما يزيد عن ١٥ عاما .
٧١- الإشراف القضائي على الانتخابات ، مقال نشر بجريدة الجمهورية المصرية في ٢٠٠٧/١/٢١ .
٧٢- تعديلات قانون المرافعات المدنية والتجارية تساؤلات ... وإجابات ، جريدة الأهرام المصرية ٢٠٠٧/٨/٣ .
٧٣- ٧٣- أصول التعليق على أحكام القضاء ، نشر في مجلة العدالة يوليو ٢٠٠٧[1].

---

[1] **تطلب هذه المؤلفات من المؤلف على العنوان التالي:**
جمهورية مصر العربية – الإسكندرية – المنشية – ٤٨ شارع القائد جوهر شقة ٣١
تليفاكس: ٠٠٢٠٣/٤٨٤٤٤٤٠
www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net + E-mail:comourad@yahoo.com
E-mail:mourad_dr@hotmail.com + http://mourad_dr.tripod.com
أنظر مدونتنا أو معلقتنا على الإنترنت :
www.drmourad.net/blog
كما يمكن إرسال المؤلفات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب وبخصم خاص .
كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

فهرس تفصيلى بمحتويات المؤلف

Index détaillé

رقم الإيداع بالهيئة القومية لدار الكتب والوثائق المصرية
١٩٥٠

Registration Number at The National Book & Documents

1950

الترجمة الفرنسية للدستور المصرى

والنصوص العربية المقابلة لها

La traduction française de la constitution Egyptienne

et les textes Arabes équivalents

للقاضي الدكتور عبد الفتاح مراد

هذا الكتاب يتضمن ما يأتي :

الترجمة الفرنسية الكاملة لمواد الدستور المصري الدائم الصادر سنة ١٩٧١ والمعدل بإستفتاء مارس ٢٠٠٧ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر في ٢٠٠٧/٣/٣١ والنصوص العربية المقابلة لها :

أولاً: الترجمة الفرنسية الكاملة لنصوص مواد الدستور المصري الدائم الصادر سنة ١٩٧١ والمعدل بالاستفتاء المنشور في مارس ٢٠٠٧ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر في ٢٠٠٧/٣/٣١ والنصوص العربية المقابلة لها .

ثانياً : النصوص الدستورية الملغاة والمعدلة وترجمتها إلى اللغة الفرنسية.

La traduction française de la constitution Egyptienne et les textes Arabes équivalents

La traduction française complète pour les articles de la Constitution égyptienne permanente promulgué en 1971,amendé d'après le référendum de Mars 2007 et publié au journal officiel parution 13 bis en 31/3/2007et les textes Arabes équivalents comme suivant :

Premièrement: La traduction française complète pour les articles de la Constitution égyptienne permanente promulgué en 1971,amendé d'après le référendum de Mars 2007 et publié au journal officiel parution 13 bis en 31/3/2007et les textes Arabes équivalents

Deuxièmement :les textes constitutionnels supprimés et amendés et sa traduction française

La première édition

Conseiller Docteur
ABDEL FATTAH MOURAD
CHEF JUSTICE DE LA COUR D'APPEL D'ALEXANDRIE; ÉGYPTE
DOCTORAT EN DROIT GÉNÉRAL ET COMPARÉ AVEC LA MENTION TRÈS HONORABLE
UN PROFESSEUR AUX UNIVERSITÉS
www.drmourad.net + E-mail:M@drmourad.net
E-mail:comourad@yahoo.com + mourad_dr@hotmail.com
www.drmourad.net/blog

نداء للمشاركة في العلم الذي ينتفع به

عزيزي القارئ الكريم :

نشكركم على اقتنائكم هذا الكتاب ، الذي بذلنا فيه جهداً نحتسبه عند الله تعالى ونعتقد أنه جهداً ممتازاً ، وقد أخرجناه على الصورة التي نرضاها لكتبنا ، فدائماً أحاول جاهداً إخراج مؤلفاتي بنهج دقيق متقن ، وأحاول مراجعة المؤلف مراجعة دقيقة على أربعة مراجعات قبل الطباعة النهائية ، ويشاء الله الكامل وحده أن يثبت للإنسان عجزه وضعفه أمام قدرة الله وذلك مهما أوتي الإنسان من العمر والعلم والخبرة والدقة وهذا تصديقا لقول المولى عز وجل في كتابه الكريم :

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾ (النساء الآية ٢٨)

أيها القارئ الكريم إذا اكتشفت خطأ مطبعي أثناء مطالعتك لهذا الكتاب فنأمل أن تسجله في هذا النموذج وترسله للمؤلف وسوف نتداركه في الطبعات التالية إن شاء الله تعالى وبهذا تكون قد شاركتنا بجهد مشكور في العلم الذي يُنتفع به والذي سوف يبقى لك ثوابه والفضل فيه إلى يوم الدين ، ويمكنك إرسال هذه الأخطاء – إن وجدت – بالبريد العادي أو الإلكتروني المبين أدناه وفي الصفحة التالية .

الخطأ	الصواب	رقم الصفحة	السطر

شاكرين لكم حسن تعاونكم ،،

القاضي المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف

E-mail:m@drmourad.net + E-mail:comourad@yahoo.com

مدونة المؤلف على الإنترنت www.drmourad.net/blog

جمهورية مصر العربية – الإسكندرية – ميدان المنشية – ٤٨ شارع القائد جوهر الدور الرابع شقة رقم ٣١ تليفاكس : ٠٠٢٠٣/٤٨٤٤٤٤٠

بطاقة تقييم كتاب الترجمة الفرنسية للدستور المصري
والنصوص العربية المقابلة لها

حرصاً على تلبية رغبات القراء ، فإننا نرحب بآرائهم ومقترحاتهم لأخذها في الاعتبار عند إصدارنا مؤلفات أخرى ، لذلك نأمل ملء هذه البطاقة ونزعها وإعادتها إلينا بالبريد العادي أو الفاكس أو البريد الإلكتروني على عنوان المؤلف المبين أدناه[١]، وسوف يتم عمل خصم خاص ١٠% على مؤلفاتنا في حالة طلبها بالبريد الإليكتروني أو العادي ، كما سيمكننا إبلاغكم بكل ما يصدر من مؤلفاتنا مستقبلاً .

الاسم : .... السن : .... ت : ....

المؤهل : .... تاريخ الحصول عليه : ....

الوظيفة الحالية : ....جهة العمل : ....

عنوان المراسلة : ....

البريد الإلكتروني : .... الموقع الإلكتروني : ....

ضع علامة ✓ في مربع الإجابة المختارة :

١- التخصص الذي ترغب القراءة فيه : (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

☐ معاجم وموسوعات ☐ قوانين باختلاف أنواعها ☐ بحث علمي

☐ كمبيوتر وإنترنت ☐ تربية وتعليم وجامعات ☐ متنوع

٢- كيف علمت بصدور هذا الكتاب

☐ بناء على إعلان ☐ عن طريق حديث مع شخص ما

☐ وجدته معروضاً أمامك في أحد الأماكن (أذكر المكان) ....

٣- من أين حصلت على هذا الكتاب : ....

٤- ما هو الدافع لشرائك هذا الكتاب (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

☐ بناء على توصية شخص ما ☐ بناء علي ما هو مكتوب في الإعلان

☐ ما يتناوله من مواضيع ☐ اسم الكتاب والمعلومات التي يحتويها الغلاف

٥- ما رأيك في الكتاب بالنسبة للآتي :

السعـــر : ☐ مناسب ☐ رخيص ☐ غالي

درجة تناول الموضوعات : ☐ تحتاج إلى تفصيل ☐ تحتاج إلى اختصار ☐ كافية

٦- هل قرأت مؤلفات أخرى لنفس المؤلف :

☐ نعـم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بنعم يمكنك ذكر أمثلة منها : ....

٦- اذكر ما أعجبك في الكتاب : ....

٧- اذكر ملاحظاتك واقتراحاتك الأخرى بالنسبة إلى ما تحب أن تراه في الطبعات القادمة إن شاء الله تعالى : ....

---

[١] تطلب هذه المؤلفات من المؤلف على العنوان التالي : جمهورية مصر العربية - الإسكندرية - ميدان المنشية - ٤٨ شارع القائد جوهر الدور الرابع شقة رقم ٣١ تليفاكس : ٠٠٢٠٣/٤٨٤٤٤٤٠ .

E-mail:m@drmourad.net + www.drmourad.net
E-mail:comourad@yahoo.com + E-mail:mourad_dr@hotmail.com

أنظر مدونتنا أو معلقتنا المؤلف على الإنترنت **www.drmourad.net/blog**

كما يمكن إرسال المؤلفات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب ، كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى .

LA TRADUCTION FRANÇAISE DE LA CONSTITUTION EGYPTIENNE ET LES TEXTES ARABES ÉQUIVALENTS



La traduction française complète pour les articles de la constitution égyptienne permanente promulgué en ... après le référendum de Mars 2007 et publié au journal officiel parution 13 bis en 31/3/2007et les ... équivalents comme suivant :

La traduction française complète pour les articles de la constitution égyptienne permanente promulgué ... é d'après le référendum de Mars 2007 et publié au journal officiel parution 13 bis en 31/3/2007et les ... équivalents

:les textes constitutionnels supprimés et amendés et sa traduction française



Conseiller Docteur
ABDEL FATTAH MOURAD
ABDEL FATTAH MOURAD
CHEF JUSTICE DE LA COUR D'APPEL
D'ALEXANDRIE; ÉGYPTE
DOCTORAT EN DROIT GÉNÉRAL ET COMPARÉ
AVEC LA MENTION TRÈS HONORABLE
UN PROFESSEUR AUX UNIVERSITÉS
E-mail :m@drmourad.net www.drmourad.net
E-mail :comourad@yahoo.com E-mail: mourad_dr@hotmail.com
blog : www.drmourad.net/blog

La première édition

